قراءة تشريعية في بيانات الرئيس مبارك

دكتور

خالد محمد القاضي

الطبعة الثانية

تقديــم

هــذه دراسة جادة فى فكر الرئيس **محمد حسنى مبارك** ، استخلَصت من ثنايا أقواله - على مدى العقود الثلاثة لولايته - إلمامًا كاملاً ثاقبًا لما فى هذا الفكر من اهتمام بالغ بالمشاركة فى إقامة العُمُد والأسس التى تُبنى عليها القوانين، وفى رسم الأطر التى تصلح لنسجها ، فى ضوء المصلحة الوطنية، وبالقدر الذى يرعى مصالح المواطنين ، ويحمى حقوقهم ، ويستهدف استقرار الوطن .

وهى دراسة هامة بقدر ما هى شاقة ، أو قل أنها شاقة بقدر ما هى هامة ، ذلك أنها لم تقتصر على عرض أقوال الرئيس ، وانتقاء ما يتصل فيها بالمسائل التشريعية وبشئونها ، ولم تقف عند حد التجميع واختيار مقاطع من سياق بيانات الرئيس التى تناولت شيئاً عن التشريع أو عَرَضت لبعض التشريعات ، ولكنها دراسة تبلغ سِفرًا جامعًا شاملاً استخلص أفكار الرئيس من أقواله ، ورصد رؤاه فى هذه الأفكار عن النظم الحاكمة لحياتنا العامة فى مختلف مناحيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من منظور تشريعى .

ويأتى تفوق هذه الدراسة ، من قدرة صاحبها **الدكتور خالد القاضى** على الإمساك بأدواته ، وتمكنه من توظيف خبراته ، فيما خطه بيراعه فيها ، مستصحباً متكسباته من عمله بالقضاء وبقطاع التشريع بوزارة العدل ، مما كنت شاهداً على بعضه ، ومشاركاً فى بعض آخر .

ولقد استوقفتنى مقاطع كثيره ممتعة فى دراسة هذا الكتاب ، عندما صاغت أفكار الرئيس من بياناته ، وتعرفت على اهتمامه البالغ والدائم بمصالح البلاد واستقرارها .

ولا أملك إلا أن أهنئه على ما انجز ، وأطالبه بدراسات أخرى يتناولها بسرده الشيق ، ثم أضم صوتى إلى صوته فى توجيه الشكر للأخ الأعز **المستشار النابه سرى محمود صيام** الذى حظى التشريع المصرى منه - على مدى سنوات طويلة - بعطاء موفور وجهد ، يثنى عليه ويذكر.

المستشار

محمد محمود الدكرورى

مقدمة الطبعة الثانية

"مبــارك .. ومنهــج الإصــلاح"

تأتى هذه الطبعة من الكتاب بعد ما يربو على العام من صدور الطبعة الأولى منه فى مايو عام ٢٠٠٤ ، وقد شهدت هذة الفترة ما بين الطبعتين أحداثا زلزالية -إن جاز التعبير- على الأصعدة التشريعية والسياسية والهيكلية فى المجتمع المصرى .

وسوف ألقى الضوء فى السطور التالية على التعديل الدستورى ، ثم اتتبع تطور منهج الإصلاح فى عصر مبارك ، و من بعد أدلف إلى الحديث عن قانون الانتخابات الرئاسية ، و أخيرًا أتناول الخطاب الافتتاحى للحملة الانتخابية للرئيس مبارك .

التعديل الدستورى :

فى خطوة غير مسبوقة لبدء عهد جديد على طريق الإصلاح ، أطلق الرئيس مبارك في ٢٦ فبراير الماضي مبادرته التاريخية- فى الخطاب الأشهر- بطلبه إلى مجلسي الشعب والشورى تعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري والخاصة بأسلوب اختيار رئيس الجمهورية ، لمناقشتها وطرح التعديل الملائم لها بما يتوافق مع متطلبات هذه المرحلة من تاريخ مصر تمهيدا لطرحها للاستفتاء العام ، لقد حدد الرئيس مبادئ أساسية تضمن تحقيق الهدف من هذا الطلب ، وذلك بأن يكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر. مع إتاحة الفرصة للأحزاب السياسية لخوض انتخابات الرئاسة وتوفير الضمانات التي تسمح لأكثر من مرشح بالتقدم للانتخابات ليختار الشعب من بينهم من يريده بإرادة حرة وإدراك واع لضوابط هذا الترشيح.

إن هذا التحول الجوهري هو تأكيد للنظام الجمهوري الديمقراطي الذي يستهدف إعلاء سيادة الشعب واحترام إرادته ، وهو أيضاً تأكيد على مبادئ الديمقراطية والتي أرساها سيادته منذ أن عهد إليه بتولي زمام الأمور في أكتوبر ١٩٨١م.

إن ما أعلنه الرئيس مبارك في خطابه الإصلاحي هذا يقطع كذلك بأن الأولوية دائماً هي حق المواطن والحفاظ على ما تحقق له من مكتسبات وأن الحرية والديمقراطية والشورى أسس راسخة للحكم في مصر، وأن مقومات المجتمع المصري تتكامل يوماً بعد يوم ، وأن حرية التعبير حق يحفظه الدستور ويرعاه القانون لكل مواطن.

وأذكر هنا - ومن واقع التخصص - أن بناء المجتمع المصري يتأسس ويرتفع على دعامتي سيادة القانون واستقلال القضاء ، فما وضع من أسس متينة لبناء ديمقراطي للدولة ، أتاح لنا فرصة نادرة لرؤية إصلاحية واعية بعد أن نجحت القيادة المصرية في دفع مسيرة التنمية الشاملة واستكمال البنية الأساسية والذي لم يكن ليتحقق لولا مناخ سياسي ديمقراطي حر يتيح الفرصة للجميع على اختلاف التيارات السياسية للمشاركة في صياغة أفكار ورؤى التحديث للمستقبل.

وبطبيعة الحال فإن ما أرادته القيادة المصرية بالمشاركة الشعبية في تحمل المسئولية يقودنا إلى الحديث عن الأحزاب الوطنية في مصر ، وعن التشريعات التي سنت لتنظيمها.

تطور منهج الإصلاح :

كانت بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي في مصر بمثابة مفترق طرق نحو مستقبل يتسم بالوضوح والشفافية ، وكانت الديمقراطية هي المعبر الأساسي لذلك ، وبرغم مشقة الطريق إلا أن النظام السياسي المصري استطاع

بتؤدة وأناة المضي قدماً بغية الوصول إلى إصلاح سياسي شامل ، وكان حتمياً أن يتم ذلك عن طريق التدرج الثابت الواعي في تلك الظروف الداخلية والخارجية الصعبة.

لقد كانت الديمقراطية بطبيعة الحال تحتاج إلى مساندة قوية من القانون ، وإلا كانت ديمقراطية عرجاء ، وبالفعل كان لسيادة القانون والنهضة التشريعية الدور الفاعل والمؤثر بعد أن أولته القيادة المصرية جلّ الاهتمام في ترسيخ مبادئ الديمقراطية ، إلى أن ثبت في الأذهان مفاهيم واضحة ، وباتت الديمقراطية واحترام حقوق المواطن وكذلك الحريات أمراً لا حيدة عنه ، وبرغم موجات الإرهاب الأسود إلا أن الدولة واجهته بإصرار وعزم لا يلين مع الالتزام بحرية الآخرين من منطلق الديمقراطية والشرعية.

إن المتتبع لتلك الفترة يرى أن القيادة المصرية وضعت تقليداً ثابتاً في التصدي لمشاكل الوطن وهو عدم الاستئثار بالقرار بل طلب المشورة مع كل ذي خبرة ، مشهود له بالكفاءة والنزاهة : "إنني غير راغب في الاستئثار بإصدار القرار لأن البلد بلدنا جميعاً والمسئولية مشتركة بيننا بصرف النظر عن مواقعنا فلابد أن نتعاون في الوصول إلى الهدف المتعارف عليه .. دون تحزب أو تعصب" " بيان لرئيس الجمهورية في ٢٦ أبريل ١٩٨٢".

وعلى مدار تلك السنوات أعلت القيادة من شأن الديمقراطية ، وممارساتها الفاعلة، وأن حكم الشعب لا يتحقق بالشعارات وإنما بالمشاركة الفعلية في تحمل المسئولية، ونذكر هنا أن النظام السياسي في مصر أوضح للجميع أن الديمقراطية إذا تحولت إلى فوضى فإنها تصبح من أسوأ صور الديكتاتورية ، وإن الإيمان بالديمقراطية والتمسك بالحرية هو البديل الوحيد أمام الشعب وحق للجميع في المشاركة العامة : " لا رجعة في الديمقراطية ، ولا ردة عن الحرية ولا انتكاس للانطلاقة الوطنية ولا عودة للوراء .. بل تطلع جسور إلى المستقبل بكل ما يحمله من أمل ورجاء ".

وبداهة ، فإنه يفترض في قانون الأحزاب الا يكون استكمالاً للشكل الحديث للنظام السياسي الديمقراطي ، بل لممارسة الحياة السياسية والاجتماعية على اختلاف تياراتها الفكرية.

ولقد كان جلياً أن النظام السياسي في مصر ارتأى المنهج الديمقراطي أسلوباً للحياة ، كما كان لصوت المعارضة قدر من الاهتمام وحق في المشاركة إضافة للعطاء الوطني ، وأن من حق كل الأحزاب تقديم المشورة البناءة ، فقد دعى رئيس الدولة أحزاب المعارضة إلى ممارسة دور أكثر فاعلية وبأن يكون منهجها الصدق مع النفس ، بما في ذلك من إخلاص لقضايا الوطن ، ولم يعتبر الرئيس مبارك أن الاختلاف في الرأي ظاهرة تثير القلق أو تدعوللضجرا وللضيق.

لقد تأكد لي - ومن واقع المواطنة - أن القوة الثابتة للنظام المصري استمدت رسوخها من خلال ما أشاعته من حريات للأفراد والأحزاب تحت مظلة القانون ، فقد فتحت ديمقراطية الدولة أبواباً رحبة ، فلا قيد على راي ولا حجر على فكر ، وعادت كل الأحزاب إلى ممارسة نشاطها الوطني.

من جانب آخر حرصت القيادة المصرية على أن تتوافر كل أجواء الحرية - خلال الانتخابات أو عند الإدلاء بالأصوات أو فرزها - وأيضاً حث الرئيس المعارضة إلى تفعيل العمل الوطني فهي جزء لا ينفصل عن نظام الدولة ، كما دعى الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة إلى حوار وطني مفتوح بهدف الوصول إلى حلول المشاكل التي تواجه المجتمع.

لقد أراد الرئيس برؤية مستقبلية واعية أن يهيئ الأحزاب ، بل وجميع طوائف الشعب إلى الدخول في عصر جديد من الحرية والديمقراطية الحقيقية.

من جماع ما تقدم يسوغ القول أن إعلان رئيس الجمهورية يأتي تتويجاً للتوجه الإصلاحي داخل الدولة في السنوات الأخيرة بهدف تمكين المواطن

المصري من أن يتفاعل بشكل أكبر مع الأحداث السياسية والاقتصادية المستحدثة.

آية ذلك ما شهده عام ٢٠٠٤ من أحداث وتوجهات تدلل على ظهور وتبلور هذا الاتجاه الجديد ؛ ففي مارس ٢٠٠٤ قام الرئيس مبارك برعاية مؤتمر الإصلاح العربي بمكتبة الإسكندرية ورحب سيادته بوثيقة الإسكندرية الصادرة عن المؤتمر والتي نصت على أهمية الإصلاح الدستوري والتشريعي بما يضمن الفصل بين السلطات وتداول السلطة وإلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي وإطلاق سراح سجناء الرأي وإلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ وإطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية وتحرير الصحافة ووسائل الإعلام وإطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني.

كما شاركت مصر – في مايو من ذات العام – في صياغة وثيقة "مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح" التي دعت لها القمة العربية بتونس وقد جاء نصها ليحث على ضرورة تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسيع المشاركة في المجال السياسي والشأن العام وفي صنع القرار.

وفي شهر يوليو من نفس العام شكل الرئيس مبارك وزارة جديدة ضمت بعض الوجوه المعروفة بتوجهاتها الإصلاحية ، وقامت تلك الوزارة بتبني عدد من السياسات الاقتصادية كتخفيض الجمارك وإعادة هيكلة قطاع البنوك وغيرها ، والتي أعادت الثقة في الاقتصاد الوطني.

أما في المؤتمر الثاني للحزب الوطني والذي عقد في سبتمبر من ذات العام فقد حفل بعديد من الاقتراحات المهمة لتطوير القوانين المنظمة للحياة السياسية مثل قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانوني مجلسي الشعب والشورى وقانون النقابات المهنية.

وفي الآونة الأخيرة تلاقت رؤية الحزب الحاكم مع الأحزاب الأخرى حول أولويات الإصلاح والتي أقرت معظمها على أولوية تعديل الدستور لتغيير طريقة انتخاب الرئيس للانتخاب الحر المباشر.

وكما هو واضح فإن قرار الرئيس بأن هذا التعديل قد جاء رغبة منه في الاستجابة إلى طموحات المجتمع المصري وتطلعاته إلى تعميق التجربة الديمقراطية بما سبق من أحداث وفعاليات تعد إرهاصات أكيدة لهذا القرار التاريخي.

لقد أكدت القيادة المصرية على ضرورة العلاقة الجدلية بين رؤية الحزب الحاكم حول أولويات الإصلاح ورؤى الأحزاب والقوى السياسية الأخرى ، وكان هدف الرئيس من ذلك هو بلوغ أهداف قومية عليا تحقق مصالح الجماهير العريضة وتجعل من السمو بالشخصية القومية هو الغاية العظمى.

لعل أهم تلك الأهداف القومية هو الإصلاح الشامل الذي كان نصب أعين النظام السياسي منذ أن تولى الرئيس مبارك الحكم ، لقد كان هدف الرئيس - والذي كانت تصاحبه دوماً جهود جبارة وتشريعات وافية - هو رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمواطن المصري والارتقاء بنوعية ما تقدمه له الدولة من خدمات.

وقد أشاد المجتمع - بمختلف القوى السياسية والاجتماعية - بمواقف الرئيس الثابتة من الحرية والديمقراطية والانتماء لهذا الشعب الأصيل ، وجهاده من أجل تحقيق مصالحه وآماله وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والتطوير الشامل في البنية السياسية وإدارة عجلة التنمية المتكاملة في كل المجالات.

لقد اتضحت تماماً الرؤية المستقبلية لمنهج العمل الوطني ، فتتابعت جهود الرئيس لمواصلة مسيرة الإصلاح الشامل بما يتضمنه ذلك من التزام بمبدأ المواطنة كأساس للمساواة التامة في الحقوق والواجبات بين كل المصريين بصرف النظر عن اختلاف الفكر أو الجنس أو العقيدة أو الدين.

قانون الانتخابات الرئاسية :

صدر مؤخرا قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية رقم (١٧٤) لسنة ٢٠٠٥ بعد سجال قانونى غير مسبوق فى الأدبيات التشريعية ، حيث أناطت المادة (٧٦) من الدستور - بعد التعديل الذى تم الاستفتاء عليه فى ٢٥ مايو الماضى - بالمحكمة الدستورية العليا اختصاص الرقابة السابقة لدستورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية بعد إقراره من مجلس الشعب وقبل إصداره ، لتقرير مدى مطابقته للدستور .

ويعد هذا القانون من القوانين المكملة للدستور ، ويقع فى ثمان وخمسين مادة ، ويحمد للمشرع المصرى إنجازه لهذا القانون العمدة فى المنظومة التشريعية ، سيما وقد أحاطت بمناقشاته عديد من المسائل الخلافية الدقيقة ، التى حسمتها المحكمة الدستورية العليا .

ويمكن رصد أهم ملامح القانون فى الآتى :

١- أكد القانون فى مواده الأولى على ما تضمنته المادة (٧٦) من الدستور ، ببيان طريقة انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع السرى العام المباشر من الناخبين المقيدة اسماؤهم فى جداول الإنتخابات ، وشروط الترشيح الموضوعية والإجرائية ، والاستثناء الذى يرد عليها فى أول انتخابات رئاسية تجرى بعد العمل بأحكام تعديل المادة (٧٦) من الدستور ، والذى جرى الاستفتاء عليه فى ٢٥ مايو الماضى .

٢- أضفى القانون على لجنة الانتخابات الرئاسية الشخصية الاعتبارية العامة ، وكفل لها الاستقلال في ممارسة اختصاصاتها، وميزانية خاصة تدرج ضمن الموازنة العامة. وخولها أيضا سلطة تشكيل أمانة عامة لها، وإصدار اللوائح والقرارات اللازمة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصاتها. ونص القانون علي أن اجتماع اللجنة لا يكون صحيحاً إلا بحضور رئيسها

وستة من أعضائها علي الأقل، وتصدر قراراتها بأغلبية لا تقل عن سبعة من أعضائها .

٣- تضمن القانون العديد من الاختصاصات للجنة الانتخابات الرئاسية تتعلق بالإشراف علي هذه الانتخابات ووضع القواعد المنظمة للعملية الانتخابية وأهم هذه الاختصاصات : إعلان فتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية ، ووضع الإجراءات اللازمة للتقدم للترشيح والإشراف علي تنفيذها وتلقي الطلبات وفحصها والتحقق من توافر الشروط في المتقدمين للترشيح ، والتحقق كذلك من تطبيق القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية، والمساواة بين المرشحين في استخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المملوكة للدولة لأغراض الدعاية الانتخابية ، والإشراف العام علي إجراءات الاقتراع والفرز، والفصل في جميع التظلمات والطعون المتعلقة بالانتخاب والفصل في جميع المسائل المتعلقة باختصاص اللجنة، بما في ذلك تنازع الاختصاص، وللجنة الانتخابات الرئاسية أن تسهم في توعية المواطنين بأهمية الانتخابات الرئاسية والمشاركة فيها، ولتسهيل قيام اللجنة بمباشرة اختصاصاتها ألزم مشروع القانون أجهزة الدولة بمعاونة اللجنة في القيام بأعمال التحضير والإعداد للانتخابات وفي جميع الأعمال اللازمة لذلك.

٤- حدد القانون فترة ثلاثة أسابيع للحملة الانتخابية تجري أثناءها الدعاية الانتخابية، بحيث تتوقف الدعاية قبل يومين من التاريخ المحدد للاقتراع، وفي حالة انتخابات الإعادة تبدأ الدعاية الانتخابية من اليوم التالي لإعلان نتيجة الاقتراع وحتي الساعة الثانية عشرة ظهر اليوم السابق علي التاريخ المحدد للاقتراع ، ويضع القانون عدداً من الضوابط الأساسية لتنظيم عملية الدعاية الانتخابية تطبق علي جميع المرشحين ومن أهمها : عدم التعرض لحرمة الحياة الخاصة لأي من المرشحين والالتزام بالمحافظة علي الوحدة الوطنية، والامتناع عن استخدام الشعارات الدينية والامتناع عن استخدام

العنف أو التهديد باستخدامه وحظر تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وحظر استخدام المباني والمنشآت ووسائل النقل المملوكة للدولة أو لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام في الدعاية الانتخابية بأي شكل من الأشكال وحظر إنفاق الأموال العامة وأموال شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام في أغراض الدعاية الانتخابية ، وحظر استخدام المرافق العامة ودور العبادة والمدارس والجامعات وغيرها من مؤسسات التعليم العامة والخاصة في الدعاية الانتخابية.

٥- ينص القانون علي التزام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المملوكة للدولة بتحقيق المساواة بين المرشحين في استخدامها لأغراض الدعاية الانتخابية، كما أعطي القانون للجنة الانتخابات الرئاسية سلطة تقرير ما تراه من تدابير عند مخالفة أحكام المساواة في استخدام هذه الوسائل لأغراض الدعاية الانتخابية ، وجدير بالذكر أن المحكمة الدستورية العليا قد قضت فى قرارها بشأن مشروع القانون ، بعدم دستورية حظر إذاعة أى اعلانات مدفوعة الأجر فى وسائل الإعلام المسموعة أو المرئية خلال الحملة الأنتخابية ، لمخالفته للمادة (٦٣) من الدستور ، لتعارضها مع حق المرشح فى عرض برنامجه الانتخابى فى حدود عدم تجاوز المبلغ المحدد قانوناً للإتفاق على الدعاية الانتخابية ، كما يوضح القانون قواعد نشر أو إذاعة استطلاعات الرأي العام حول الانتخابات الرئاسية اثناء فترة الحملة الانتخابية.

٦- ينظم القانون أيضا عملية الاقتراع والفرز حيث يجري الاقتراع في يوم واحد تحت الإشراف العام للجنة الانتخابات الرئاسية، ويعطي والقانون لجنة الانتخابات الرئاسية سلطة تشكيل اللجان التي تتولي مراحل العملية

الانتخابية والفرز ، علي أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها لجنة الانتخابات الرئاسية من أعضاء الهيئات القضائية ، وتحقيقاً لموجبات نزاهة عملية التصويت، يقوم الناخب بعد إدلائه بصوته بالتوقيع أمام اسمه في كشف الناخبين سواء بخط يده أو ببصمة إبهامه ، وغرس إصبعه في حبر غير قابل للإزالة لمدة أربع وعشرين ساعة علي الأقل.

٧- يعطي القانون للجان الانتخابات العامة المشكلة من أعضاء الهيئات القضائية، سلطة الفصل في جميع المسائل التي تتعلق بعملية الاقتراع وفي صحة أو بطلان إدلاء أي ناخب بصوته ، ويجوز للمرشحين الطعن في القرارات الصادرة من اللجان العامة أمام لجنة الانتخابات الرئاسية دون غيرها.

٨- ينظم القانون كذلك عملية إعلان النتيجة حيث تعلن لجنة الانتخابات الرئاسية النتيجة العامة للانتخاب خلال الأيام الثلاثة التالية لوصول محاضر لجان الانتخابات العامة اليها ، كما تقوم لجنة الانتخابات الرئاسية بإخطار الفائز في انتخابات رئاسة الجمهورية.

٩- حدد القانون عدداً من العقوبات تتراوح بين السجن المشدد والسجن والحبس والغرامة ، لمن يقارف الجرائم الإنتخابية المبينة فى القانون تأثيماً وعقاباً .

١٠-منح القانون رؤساء لجان انتخاب رئيس الجمهورية السلطة المخولة لمأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بإثبات الجرائم التى تقع فى قاعة اللجنة .

الحملة الانتخابية :

في بداية حملته الانتخابية ،التى تستمر لأسابيع ثلاثة (من ٨/١٧ - ٢٠٠٥/٩/٤) أكد الرئيس حسني مبارك ، فى خطابه الافتتاحى ، اننا نشهد اليوم اكتمال مرحلة مهمة من بناء ديمقراطيتنا ، ووصفها بأنها لحظة فارقة يختار فيها الشعب من يقود دفة الوطن في مرحلة دقيقة من مسيرته ، وجدد

الرئيس مبارك ثقته بأن هذه الانتخابات ، سوف تكون حرة ، ونزيهة ، وشفافة . وأضاف : يخطيء من يزعم أننا نبدأ من فراغ ، أو يظن أن هذه الانتخابات هي نهاية طريقنا نحو الديمقراطية ، وأكد الرئيس أنها خطوة واسعة تعبر بنا نحو المستقبل ، لكنها لن تكون نهاية المطاف .

وتعهد الرئيس بالعمل جاهدا لكسب ثقة وتأييد جميع أفراد الشعب في كفور مصر ونجوعها ، وفي قراها ومدنها ، وأكد أن الانتخابات الرئاسية المقبلة، والانتخابات التشريعية اللاحقة تضعنا علي أعتاب مرحلة جديدة تطرح خيارات ستحدد مستقبل هذا الوطن .

واستعرض الرئيس مسيرة السنوات الماضية ، ونجاحات أحدثت تحولا جوهريا في واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وقال مبارك : إنني عندما أستذكر ما حققناه معا .. أحمد الله .. وأستشعر الرضا وراحة النفس والضمير .

وقال الرئيس : إن المرحلة المقبلة ، تتطلب ماهو أكثر من الكلام والوعود لأن الكلام لا يتيح فرصة عمل ، ولا يبني مصنعا أو مدرسة أو مستشفي ، وأكد مبارك أنه يطرح برنامجا يتعهد بتحقيقه . وقال إن برنامجه يقتحم المشكلات بجرأة ، ويحقق رؤيته لمستقبل مصر وأبنائها .

وأكد الرئيس أنه سوف يبدأ بخطوات محددة وطموحة لمواصلة مسيرة الإصلاح السياسي ، وتعهد الرئيس في مجال الإصلاح السياسي بضوابط علي ممارسة السلطة التنفيذية لصلاحياتها ، وتعزيز دور البرلمان في مراقبة ، ومساءلة الحكومة ، وبحد أدني لمقاعد المرأة ، ونظام انتخابي لزيادة فرص تمثيل الأحزاب في البرلمان ، وتعزيز الصلاحيات التنفيذية والرقابية للمحليات ، ودعم اللامركزية في أدائها .

وأوضح الرئيس أن الإصلاحات السياسية ، سوف تتضمن إلغاء المجلس

الأعلي للهيئات القضائية والمدعي الاشتراكي ، ومحكمة القيم ، وتعديل قانون السلطة القضائية ، وقانونا جديدا لمكافحة الإرهاب بدلا من قانون الطواريء ، ودعم الحريات العامة من خلال مراجعة قانون الحبس الاحتياطي ، وتعزيز حرية الرأي ، وتوسيع مشاركة المجتمع في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ، وتطوير أداء المؤسسات الصحفية القومية ، فضلا عن تشريعات تكفل الإفصاح عن المعلومات وتداولها .

وفي الوقت نفسه ، أعلن الرئيس في خطابه فيما يتعلق بتوفير حياة أفضل للمواطن تعهده بمد مظلة التأمين الصحي لكل فرد ، واختيار ما يناسبه من مستشفيات ووحدات صحية للعلاج ، وبناء ٣٥٠٠ مدرسة جديدة ، وبناء ٨٠ ألف مسكن جديد سنويابدعم من الدولة ، وبأقساط في متناول الشباب وعائلاتهم ، وتقنين العشوائيات وتسجيل ملكيتها ومدها بالمياه ، والصرف الصحي ، والكهرباء ، والمدارس ، وتحديث شبكات الطرق ، واستكمال الخط الثالث لمترو الأنفاق في القاهرة .

وتناول الرئيس مشكلة البطالة بتفصيل كبير ، حيث أكد أنه سوف يتصدي للمشكلة ، وإيجاد أكثر من ٤ ملايين فرصة عمل خلال السنوات الست المقبلة ، وبناء ألف مصنع جديد لتوفير ٢٥٠ ألف فرصة عمل للشباب سنويا ، واستصلاح مليون فدان جديد في الظهير الصحراوي ، وتوفير ٧٠ ألف وظيفة سنويا في القطاع الزراعي ، ومضاعفة عدد الغرف السياحية لتوفير ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنويا في القطاع السياحي .

وتعهد مبارك بمواصلة دعم محدودي الدخل بتحقيق زيادة ١٠٠٪ في أجور الدرجات الوظيفية الصغري في الدولة ، و٧٥٪ للدرجات الأخري ، وتوفير دخل اكبر لأصحاب المعاشات ، ومضاعفة عدد الأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي ، وزيادة مخصصاتها ، إلي جانب زيادة في الأجر الأساسي

للمعلمين، وقد تعهد مبارك للطبقة الوسطي بزيادة دخلها ، وتلبية طموحاتها في امتلاك مسكن لائق بأسعار معقولة ، والتوسع في إنشاء المدارس والجامعات الخاصة ، وتوفير مكان لكل طفل من أبناء المرأة العاملة في رياض الأطفال .

وأكد مبارك استمرار الحفاظ علي مصر قوية وآمنة بالسلام والاستقرار وقواتها المسلحة ، واستقلال قرارها وإرادتها الوطنية ، ووحدة مسلميها وأقباطها ، وتضامن شعبها ضد الإرهاب ومخاطره ، ودورها المحوري عربيا ، وعلاقاتها المتميزة دوليا .

وتبقى كلمة :

إن المرحلة الآنية لهى مرحلة فاصلة في تاريخ العمل الوطني تتطلب مواصلة الجهد من أجل تحقيق الإصلاح الشامل ، والاتفاق حول التوجهات المستقبلية لمسيرة هذا الإصلاح ، فهو السبيل الأوحد لاستشراف مستقبل افضل نطمح إلى تحقيقه - نحن المصريون - في ظل ثوابت سيادة القانون واستقلال القضاء.

ويسعدنى وأنا أقدم للقارئ الكريم هذه الطبعة ، أن نبتهل الى المولى عز وجل أن يحفظ مصرنا الغالية من كل مكروه ، و أن يقيها الشرور ما ظهر منها وما بطن ، وأن يديم عليها نعمة الأمن والاستقرار .

القاهرة فى أغسطس ٢٠٠٥

دكتور / خالد القاضى

تقديم

فى يوم يتيه على الزمان .. يوم سجله التاريخ .. واستقر فى أعماق الوجدان.. يوم وقف الخلق جميعاً ينظرون كيف تبنى مصر من جديد .. قواعد المجد .. وتقيم للنهضة أقوى الحصون .. يوم استعادة الثقة بالنفس .. والتمسك بالأمل .. والسير على طريق البناء ..

جاء قرار السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - فى يوم السابع من أكتوبر عام ١٩٨١ م والذى تفضل سيادته بقبول ترشيح مجلس الشعب له لمنصب رئيس الجمهورية .. وهو نائب رئيس الجمهورية - -حينئذ - .. وطبقاً للمادة (٧٦) من الدستور خلفاً للرئيس الراحل محمد أنور السادات .. جاء هذا القرار استجابة لإرادة شعب ، واستكمالاً لمسيرة جادة على طريق الحرية والديمقراطية .. والرخاء والسلام ..

ولم لا .. وهو البطل والزعيم الذى كان نموذجاً رائعاً لجيل أكتوبر العظيم .. نموذج التضحية والفداء .. وله من الخبرة والأمانة والحنكة السياسية ، والتى جعلته جديراً بأن يقود البلاد فى هذه المرحلة الدقيقة من مراحل النضال الوطنى .. لشعب كافح طويلاً من أجل الاستقرار والتنمية .

نعم .. كان إخطار القبول لمنصب الرئيس انحيازاً للأمة من أجل الحفاظ على ما تم إنجازه فى شتى أوجه الحياة فى مصر ..

فقد كان مقدراً لهذا القائد والزعيم أن يحمل الأمانة .. ويقود هذه الأمة العظيمة وأن يكون راعياً لكل القيم والمبادئ الأصيلة لهذا الشعب العظيم.. وكان طبيعيا أن تكون أفئدة الشعب بكل طوائفه وبمختلف أعماره .. وفئاته .. تقف بجانبه وتسانده فى المسئولية وتؤازره فى تحملها بشجاعة الفرسان من أجل هذا الوطن .. من أجل مصر ..

لقد جاء ترشيح الشعب ونوابه للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك تكليفاً له من الشعب أقسم عليه اليمين الدستورية .

يمين الطاعة لهذا التكليف .. إن تكليف الشعب لسيادته بالمضى فى الطريق تكليف بأن تكون هذه الأيام (والتى كانت مصر تمر فيها بتلك المراحل الحرجة) قوة للانطلاق لكى يعلو الشعب فوق كل الآلام .. ولكى يتم البناء الشامخ لتلك الدولة الناهضة ، دولة العلم والإيمان .. دولة المؤسسات .

كانت هذه المرحلة الحاسمة فى تاريخ مصر ، إثباتاً للعالم كله أن المسيرة مستمرة .. وبأن هذا الوطن مستحق كل التضحية وكل الفداء من أجل أن ينعم بالاستقرار والأمن والأمان .

إن المتتبع لبيانات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك التى ألقاها فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى سيلحظ أن الرئيس أولى عنايته الفائقة .. واهتمامه البالغ بقضايا رئيسية كانت مناط جهده الدائم .. من أجل استقرار مصر وأمنها .. وكانت هذه القضايا والتى فى سبيلها أكد سيادته على تعميق الممارسة الديمقراطية .. والتى هى أساس حكم الشعب ، وقضية العدالة الاجتماعية .. وبناء الاقتصاد الوطنى .. وقضية تحقيق السلام فى منطقة الشرق الأوسط.

ومن هذا المنطلق يأتى هذا الكتاب للقاضى الشاب الدكتور خالد القاضى - رئيس المحكمة بقطاع التشريع بوزارة العدل .. ليعرض فى أمانة .. ويحلل فى موضوعية .. ويقرأ بعين فاحصة ثاقبة .. بيانات القائد الملهم .. نسر النسور .. الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس الجمهورية - ويقدم لنا .. قراءة تشريعية تأملية .. تكون زاداً متجدداً لمن تهفو نفسه إلى المعرفة .. ويتوق فؤاده إلى العلم.. ويثبت للعالمين أن مصر بجمالها وكمالها وعراقتها .. أنها دائما بأعظم الرجال تجود .. وأن فارسها المفدى .. وقائدها الهمام .. يأتى بالمجد الذى لا يرام .. زعيمٌ حكيم تتحدث عنه الدنيا .. ودرة تتوسط عِقد سائر الحكام ..

وأن مصر ستظل معه وبه بإذن الله تعالى :

رائدة ... لا تتخلى عن مبادئها ..

قائدة ... لا يسقط عَلَمها ..

أمينة ... لا تخون رسالتها ..

صادقة ... لا تكذب أهلها .

حصناً أمينا ... يدعم الأمن والأمان .. ويحمى العروبة والسلام .. وسنداً قوياً ... للشرعية والوحدة الوطنية ، والديمقراطية ..

والحق والعدل .. وسيادة القانون .. وحقوق الإنسان ..

ونتجه جميعاً بقلوبنا ومشاعرنا إلى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك .. لنزجى لسيادته خالص الشكر .. وعظيم التوقير على بياناته الجامعة المانعة ..

مجددين العهد على أن نواصل مع شعبنا العظيم استكمال مسيرة التقدم والبناء .. والبذل والفداء .. والسلام والتنمية .

ونرفع أكف الضراعة إلى الله - عز وجل - أن يوفقه .. ويرعى عمله ويبارك جهده .. ويعز به الحق .. والعدل .

إنه نعم المولى .. ونعم المجيب

« ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب» . صدق الله العظيم .

المستشار

فاروق سيف النصر

وزير العدل



إهداء

إلى قائد الأمة ، ومحقق آمالها ، وباعث حضارتها ..

إلى العسكرى ، والسياسى ، والوطنى حتى النخاع ..

إلى الحكيم ، والمصلح ، والمجدد ..

إلى الأب ، والأخ ..

إلى راعى النهضة التشريعية ، والقضائية ..

إلــى السيد الـرئيس

محمد حسنى مبارك

رئـيـس الـجـمـهـوريـة

أهدى هذا الكتاب ،،

خالدالقاضى

كلمة وفـــاء

ولدت فكرة هذه القراءة حينما كلفنى أستاذى الجليل السيد المستشار سرى محمود صيام - مساعد وزير العدل لشئون التشريع - بإعداد دراسة حول بيانات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك - رئيس الجمهورية، فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى افتتاح الدورة البرلمانية كل عام، لنشرها فى «مجلة التشريع» التى صدر العدد الأول منها فى أبريل الماضى ٢٠٠٤، كدورية متخصصة ربع سنوية تصدر عن قطاع التشريع بوزارة العدل والتى يتولى سيادته رئاسة تحريرها.

وقد كان تكليف سيادته لى دافعاً قوياً على التفكير فى إعادة بلورة الأفكار الرئيسية لتلك الدراسة وإفراغها فى فصول متتابعة هى محتوى هذا الكتاب.

فلا يسعنى - والحال كذلك - إلا أن أقدم لسيادته عظيم شكرى ووافر تقديرى .. داعياً المولى عز وجل أن يمتعه بموفور الصحة والسعادة.

خالد القاضى

مقدمة

يحرص السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية فى افتتاح الجلسة المشتركة لمجلسى الشعب والشورى كل عام على إلقاء بيان شامل للشعب المصرى ،و من أجل أن تعلم الأجيال القادمة فكر وحجم العطاء والإنجاز الذى تحقق ورؤية الرئيس لواقع مصر ومستقبله ، كان لابد لنا من قراءة تشريعية تحليلية لبيانات قائد الأمة والتى تعبر بوضوح وشفافية عما يحمله الرئيس من أفكار وآمال وطموحات وما يوجهه من تكليفات ، والتى كانت درباً لتحقيق العمل الوطنى وتوثيقاً عميقاً لمتطلبات كل مرحلة عاشها الوطن ، وقراءة هذه البيانات وتحليلها من الزاوية التشريعية والتى تعتبر بحق كياناً قائماً بذاته، يستطيع منه - بجانب الأجيال الشابة - المحللون والمؤرخون وضع شهادة حق لدور الرئيس مبارك فى تقدم مصر وإعادة صياغة نهضتها والتى تعتمد على دعائم وركائز ثابتة أسس عليها السيد الرئيس الهيكل الأساسى لبناء هذا المجتمع.

ولكونى أحد رجال القضاء - رئيس محكمة بقطاع التشريع بوزارة العدل - جاء اهتمامى ببحث ودراسة بيانات السيد رئيس الجمهورية .. وذلك من خلال قراءة تشريعية لما احتوته تلك البيانات من وضع لبنات فكر تشريعى جديد يهدف إلى تحسين أوضاع المجتمع المصرى ، وبعد أن بات واضحاً أن

الإصلاح الاقتصادى الحقيقى والذى يعظم دور الفرد فى تحقيق التنمية، يقتضى إصلاحاً هيكلياً للنظام الاقتصادى برؤية وفكر حديث، وهو ما يحققه السيد الرئيس من خلال تفعيل الدور التشريعى من الإصلاح المنشود.

ومن هذه التأملات فى فكر القائد ، سيلحظ معى القارئ بأن بيانات سيادته عمدت إلى رصد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية واستجابة لما تمليه تلك المتغيرات، صدرت تشريعات أساسية تخدم بشكل واسع احتياجات المجتمع المصرى وتشبع مصالحه، وأكدت ذاتية الحياة الوطنية ، كما أكدت كذلك استقلالها ، وأصبح جلياً للجميع أن لمصر اتجاها وطنياً يستند إلى تشريع نابع من الطابع الذاتى لها ، فقد أرسى الرئيس مبارك القواعد التشريعية اللازمة لتطوير القوانين لتنمو جنباً إلى جنب مع تطور المجتمع كى يلاحق المتغيرات التى تطرأ على المجتمع لتتناسب مع كل مرحلة من مراحل تاريخ مصر السياسى والاجتماعى والاقتصادى .

ولقد رأيت أن استبيان هذه البيانات لا يتأتى بشكل واضح إلا من خلال دراسة أفقية، بمعنى توضيح أهم الأهداف التى جعلها الرئيس مناط الانطلاق الحقيقى لمسيرة الاستقرار فى مصر. ولقد لاحظنا من خلال هذه الدراسة اهتمام الرئيس خلال العقد الأول من فترة ولايته بعدة قضايا ملحة تتناسب مع تلك المرحلة الهامة من تاريخ العمل الوطنى والتى كان أهمها : استقرار وأمن البلاد ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والتى بدورها تعتبر بداية لابد منها للإصلاح الاجتماعى، وكذلك الاهتمام بإرساء القاعدة الديمقراطية.

وخلال العقد الثانى من تولى سيادته مقاليد الأمور، وبعد أن تم الانسحاب الكامل لإسرائيل من الأراضى المصرية ، وبعد أن تم القضاء بحسم على ظاهرة الإرهاب الأسود، لاحظنا أن بيانات سيادته كانت موجهة وهادفة فى الأساس لتطوير النظم التشريعية وبما يلاحق التطور

التنموى وإصلاح وتعديل جميع أوجه الحياة فى مصر من منطلق ثابت من خلال التطوير الاقتصادى والصناعى والزراعى والاستفادة من التطور المذهل للعلوم والتكنولوجيا ، وكذلك نرى بوضوح مدى اهتمام الرئيس بتعميق قيمة المساواة والتضامن الاجتماعى ، والرعاية التأمينية والوضع الاجتماعى اللائق بالمرأة المصرية وضمان حياة كريمة للطفل والأسرة المصرية .

ومع بداية العقد الثالث لولاية سيادته نلحظ بوضوح وباستقراء البيانات التى ألقاها الرئيس ، أن فكر واهتمام سيادته قد عنى بالتكيف الوطنى لمصر مع العالم الخارجى مع مراعاة المصالح الوطنية فى عصر ازداد فيه حجم التناقضات فى المجتمعين الدولى والعربى، مع الأخذ فى الاعتبار الدفاع الدائم من جانب الرئيس عن حريات الشعوب العربية بل ونضال كل شعوب العالم من أجل حريتها واستقرارها، كذلك نرى بيانات الرئيس فى تلك السنوات القليلة الماضية وقد استحدثت قضايا أوجبتها التطورات الاجتماعية والاقتصادية مثل قضية السكان وحقوق الإنسان وكذلك قضايا البيئة وما يتبعها من تطوير فى الأداء الصحى والعلاجى ، وكذلك اهتمام سيادته بوضع قانون لمحو الأمية وتعليم الكبار وإنشاء الجامعات الخاصة هادفاً من وراء ذلك إلى توسيع دائرة المشاركة .

كان ما سبق ملمحاً موجزاً لبيانات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، والتى استلهمت من حكمتها السلطات التشريعية أسساً ودساتير للنهوض بكافة أوجه الحياة فى مصر . .

ولاشك أن بيانات السيد الرئيس كانت بمثابة الترياق الشافى والعلاج الكافى الذى تطورت فيه الأساليب والأدوات لمواجهة المشكلات والقضايا الملحة والتى عرضت لها هذه القراءة وبالطبع فهى قضايا متداخلة ومترابطة، وكان للسيد الرئيس وضع مبضع الجرّاح الماهر لاستئصال شأفة

الأوجاع منها، فأضحت صحيحة قوية تنضح منها العافية بعد أن وصف لها الدواء الناجع، والذى كانت له نتائج مبهرة فى تحقيق التوازن المنشود لهذا الوطن الغالى (مصرنا الحبيبة).

والحقيقة الدامغة التى يسعى هذا الكتاب إلى تأكيدها هى أن برامج الإصلاح فى مختلف المجالات التشريعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى مصر ، تسير بخطى ثابتة ، وعلى نحو محكم ، وبطرائق واضحة ، منذ أن تولى السيد الرئيس حسنى مبارك قيادة هذه الأمة ، وتستشرف - من ثم - آفاق مستقبل زاهر ينعم به أبناء هذه الأمة بنواتج هذه البرامج الإصلاحية .

وأرجو أن يكون قد حالفنى التوفيق فى عرض تلك الأفكار بأمانة وموضوعية هادفة والتى عبرت بصدق عن آمال أمة .

والله ولى التوفيق

دكتور

خالد محمدالقاضى

رئيس محكمة بقطاع التشريع
بوزارة العدل

والمستشار القانونى لمركز القاهرة الإقليمى
للتحكيم التجارى الدولى

الفصل الأول

أولويات
العمل الوطنى

يعد البيان الأول للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك أمام مجلس الشعب بمناسبة أداء سيادته اليمين الدستورية فى اجتماع غير عادى يوم الأربعاء الموافق ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٨١ م بيانا حاسماً وقاطعاً أمام قوى الشر والإرهاب ومواجهاً التحديات التى أصر سيادته على مواجهتها بإيمان وعزم لا يلين وملتزماً بحرية الآخرين من منطلق الديمقراطية والشرعية.

جاء بيان سيادته فاصلاً أمام كل من يلهو بمقدرات هذا الوطن . فقد أعلن سيادته بكل حزم ووضوح بأن الإرهاب آفة تتسلل إلينا جميعا وعلينا أن نقّومه بالقرار الصارم فقد ذكر سيادته:

«إننى أعلن من هذا المنبر ، منبر خدام الشعب ، أعلن لكل اللاعبين بالنار، العابثين بحياة هذا الشعب وحريته ، أن نار الشعب هى الأقوى ، وأن سيادة القانون تعنى فى المقام الأول احترام القانون ، أعلن لكل من يفكر فى العبث بمقادير هذا الشعب وحقه فى الأمن

والأمان ، أن قرار الشعب لن يرحم ، أعلن لكل من انحرفت به الأطماع والأهواء إلى منزلق الجريمة والغدر أن واحداً منهم لن يفلت من ردع قاطع وحساب عسير».

وحين تحدث الرئيس فى بيانه عن الاستقرار لم يقتصر حديثه على الاستقرار السياسى ، بل أكد سيادته أن الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى أخطر شأناً وأبعد أثراً ، وعلل سيادته ذلك بأن العمل الوطنى يتحدد بدرجة كبيرة بالنشاط الاقتصادى والحركة الاجتماعية وأنهما الطريق الأمثل للوصول إلى الأهداف القومية العليا والتى فى مقدمتها تحقيق الرخاء وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين. . ولقد حدد السيد الرئيس نقاطاً أساسية من أجل تدعيم وتعزيز الاقتصاد الوطنى هادفاً بذلك تحقيق الخير للشعب ، وكانت أولى هذه النقاط زيادة فرص العمل للمواطنين الشرفاء وزيادة القدرة على استيعاب أحدث الأساليب العلمية والتكنولوجية المعاصرة وفتح المجال أمام المزيد من الاستثمارات العامة والخاصة واجتذاب رأس المال العربى والأجنبى للإسهام فى جهود التنمية والاستقرار لأن الهدف الأول والأخير هو تحقيق الرخاء لشعب مصر .

إن بيان سيادته كان منهاجاً محدداً لأولويات العمل الوطنى فى تلك المرحلة الحاسمة من تاريخ شعبنا العريق والتى وجه فيها الزعيم جميع أفراده إلى أن يبذلوا ما فى وسعهم بالعمل الدائب من أجل المضى فى طريق الاستقرار بلا توقف ولا تردد من أجل البناء لا الخراب ، من أجل حماية الوطن لا تهديده .

«رب إنى نذرت لك نفسى وجهدى وكفاحى ، فتقبل منى إنك أنت السميع العليم»

واستمراراً لمبدأ الاستقرار وجه السيد الرئيس نداءً إلى الشعب (وذلك فى بيانه أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى يوم الأحد ٨ نوفمبر ١٩٨١م) من أجل العمل الجماعى الخالص لوجه الله والوطن ، ودعا سيادته إلى تكاتف جميع أبناء الشعب حيث أن ساعة العمل قد حانت وأن الجميع مطالبون بالارتفاع إلى مستوى الأحداث والتحديات والالتزام

وإنكار الذات فالأمة مواجهة بتحدٍ كبير ألا وهو تحدى المصير، تحدى أن نكون أو لا نكون .

لقد كان بيان سيادته موجهاً إلى ظاهرة جد خطيرة ، ظاهرة إرهاب أسود تبغى هدم استقرار هذا البلد الآمن ، لقد عايشت مصر فى تلك الفترة إرهابا طائشا مجنونا، على رأسه جماعات متخلفة ، استباحت الدم والحرية وسفكت الأرواح وأهدرت كل ما هو شريف وحاولت إجهاض كل ما هو حضارى . إن هذا الإرهاب أراد أن يحول مصر الحب والنماء إلى مستنقع للأشلاء ومرتع لحكم المشانق والسفاحين . . ولكن هيهات فإرادة الله والشعب غالية ولو كره الحاقدون .

لقد أوضح الرئيس بجلاء فى بيانه على أن هذا الإرهاب دخيل على الدين والإيمان وبأنه عدو للعلم والتطور وأن هذا الإرهاب اختار الغدر ليحطم بناء الإنسان ويقضى على كل مقومات حياته ووجوده ، وقد أشار سيادته بنفاذ بصيرة إلى أن الإرهاب وإن كان جريمة بشعة يستنكرها الجميع إلا أنها فى جوهرها حكمة من السماء وإنذار لمصر كلها لأن تطهر نفسها من هذا الوباء.

نبه السيد الرئيس بكل وضوح إلى نقاط أساسية لمواجهة هذا العدو الغامض ،وهذه النقاط المحددة فى أربعة مستويات رئيسية إذا قمنا بتحليلها تحليلاً موضوعياً نجد أن الرئيس قام بوضع تشريعات نافذة للقضاء على الإرهاب وهى :

(أولاً) : أن مسئولية القضاء على الإرهاب مسئولية أمنية فى المقام الأول الآن (أى فى وقت إلقاء سيادته للبيان) إلا أن السيد الرئيس نبه على أن تلك المسئولية يجب أن تكون مسئولية سياسية وفكرية على المدى القصير والبعيد فقد وجه سيادته الأنظار إلى حتمية المواجهة السياسية والفكرية ضد هذا الفكر المنحرف المضلل من أجل أن يعلم كل الشباب وكل الأسر المصرية بالمفاهيم الصحيحة لرسالة الدين وأحكامه الشرعية والوضعية ، فهذه الانحرافات ليست حديثة العهد وليست جديدة على تاريخ الدعوة . ومن هذا المنطلق فإن المسئولية السياسية والمسئولية الفكرية موازية للمسئولية الأمنية

فى مواجهة هذا الوباء .

(**ثانياً**) : إن الإرهاب لم يفرق بين ضحاياه ولم يختر من يغتاله لذلك فإن المسئولية السياسية والفكرية ليست مقصورة على حزب الأغلبية . . ولكن هى أيضا مسئولية المعارضة بل ومسئولية كل من يعمل فى موقع من مواقع الفكر بكافة أشكاله .

(**ثالثاً**) : إن هذه المسئولية الجسيمة يجب أن تبدأ من المدرسة وجميع مراحل التعليم المختلفة - لكى يعلم النشء بدعوة العلم ودعوة الدين من خلال تخطيط منظم يصل إلى الإقناع بالحجة الصحيحة والبيان السليم .

(**رابعاً**) : أن مؤسسات الشعب الساهرة على أمنه أثبتت قدرتها على الحفاظ على الأمن دون أى مساس بالحرية والحقوق العامة ، لقد كان توجيه الرئيس للمؤسسات الأمنية فى حال مواجهتهم للإرهاب أن يتحلوا باليقظة والبسالة والاستعداد للتضحية - والذين سقط منهم شهداء فى تلك المعركة الشرسة - دون افتئات على حقوق الشعب أو تعسف وجور على الحرية .

وإننا جميعا نعتز بالدور الكبير الذى يقوم به رجال الأمن فى حماية مصر والحفاظ على سلامة أبنائها ومنشآتها . .

وقد أدى رجال الأمن واجبهم الوطنى هذا دون خروج على حكم القانون، ودون انتهاك لحرية المواطنين وحقوقهم ، فهم عين مصر الساهرة ، وأعوان العدالة ، وحماة الاستقرار والشرعية .

ولم يفت الرئيس أن ينبه فى نفس البيان على أن البناء الاقتصادى على أسس متينة هو السبيل الذى سوف يتيح لمصر تحقيق الأهداف الطموحة التى اتفق عليها الجميع ، وأن مصر لديها مواردها الكافية للاستقرار اللازم للنمو الاقتصادى السليم وفى ذلك قول سيادته : «**إن نجاح مسيرتنا الجماعية سوف يتوقف إلى حد كبير على قدرتنا على مواجهة المسألة الاقتصادية بأقدام ثابتة ، وقلوب طاهرة مؤمنة ، وأفكار موضوعية خلاقة تسير فى الاتجاه الصحيح ، ولذلك فسوف تكون النواحى الاقتصادية فى مقدمة القضايا التى ألجأ فيها إلى طلب العون والمشورة من كل صاحب رأى وعلم وخبرة**» .

لقد أكد سيادة الرئيس على أنه لا رجعة عن سياسة الانفتاح الاقتصادى والتى تمثل الطريق الأمثل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، لتمكن الشعب من الحصول على ثمار السلام والاستقرار ولذلك فقد أكد سيادته مراراً وتكراراً على أنه يجب أن يكون الانفتاح إنتاجياً ، وأوضح الرئيس بأن المشروعات التى يوافق على قيامها فى إطار سياسة الانفتاح يجب أن تتجه إلى إنتاج الاحتياجات الأساسية للفئات الكادحة والتى هى الغالبية العظمى لهذا الشعب وقد حدد سيادته مجالات هذه المشروعات وهى الإسكان الشعبى وإنتاج الغذاء والكساء الشعبى والدواء والأثاث بأسعار تجعلها فى متناول الجماهير ، وقد انتقد الرئيس استيراد عدد كبير من السلع والتى تستطيع مصر انتاجها محليا بكفاءة عالية وتكلفة مقبولة وبذلك نبه سيادته أن تكون هناك مشروعات متجهة إلى إنتاج سلع تصديرية للإسهام فى زيادة الموارد ورفع جودة المنتجات ونقل الخبرة العالمية إلى العامل المصرى .

وبالطبع يلحظ الجميع أن أهداف السيد الرئيس من بناء الاقتصاد المصرى هو تحقيق مجتمع الطهارة والعدالة وأكد ذلك قول سيادته «يجب ألا يغيب عن بالنا دائماً أن العدل الاجتماعى هو الشرط الأساسى للسلام والاستقرار فى المجتمع ولسوف نعمل على تحقيقه وتعميقه».

وفى هذا المجال طرح سيادته للنقاش العام والبحث قضايا وثيقة الصلة بالسياسة الاقتصادية من أجل التعرف على آراء وأفكار أكبر عدد من المهتمين بالاقتصاد وأصحاب الخبرة فى هذا المجال وهى :

١- الأسلوب الأمثل لترشيد الاستهلاك وتوجيه المدخرات المحلية للنشاط الإنتاجى وخدمة أهداف التنمية .

٢- مشكلة الإسكان والتوصل إلى حل جذرى لها ، لضمان حصول كل مواطن على مسكن مناسب فى وقت معين .

٣- ضمان وصول الدعم لمستحقيه .

٤- القضاء على الإسراف والبذخ فى الإنفاق ، بدون إجراءات تعسفية تحد من النشاط الاقتصادى .

٥- تمكن العمالة الماهرة فى المجالات المتصلة بالإنتاج والخدمات وأهميتها بالنسبة للتنمية وإعادة البناء .

٦- الاستيراد وآثاره بالنسبة لموارد الدولة أو الصناعة الوطنية .

٧- تعزيز القطاع العام بوصفه ركيزة الإنتاج والممول الرئيسى لعملية التنمية .

وبعد طرح الرئيس لتلك القضايا للنقاش العام وجه سيادته الأنظار لمسألة هامة وهى أنه على كل مواطن أن يكون حريصاً على المبادأة وألا يعتمد على التواكل بما تقوم به الأجهزة الحكومية وألا يركن إلى السلبية وانتظار دعوة توجه له بالقيام بأى نشاط اجتماعى أو ثقافى ، فالجميع متساوون فى الحقوق والواجبات ومشتركون فى تحمل المسئولية .

وقد أعاد الرئيس التنبيه على أنه إذا كانت بعض العناصر الضالة المضللة قد حاولت استغلال المناخ الديمقراطى لتخريب الكيان الاجتماعى فإن ذلك لا يزعزع الإيمان بأن علاج مشاكل الديمقراطية هو المزيد منها ، وأن وعى الشعب كفيل بتمكينه من وأد الفتنة فى مهدها ، كما أكد سيادته على أن التعامل مع مدبرى تلك الفتن يجب أن يتم بكل حزم وضراوة :

«ولن تؤثر هذه الأحداث فى إيماننا بأن السياج الأكيد للديمقراطية هو حق كل مواطن فى التعبير عن رأيه بموضوعية وفى حدود القانون ، وأن المعارضة قادرة على الإسهام فى نجاح المسيرة القومية بتقديم الرأى المدروس، والنقد النزيه ، البعيد عن التجريح والتشهير والتجنى، والاشتراك مع الحكومة فى المواجهة الشاملة لمشاكل الجماهير».

■ إننا قد نلحظ ببساطة أن سيادة الرئيس وضع تقليداً ثابتاً فى التصدى لمشاكل الوطن الرئيسية والملحة على الساحة ، منه أخذ الرأى والتشاور مع كل من توفرت لديه الخبرة والمعرفة والنزاهة ، كان طلب سيادته من المؤسسات التشريعية والتنفيذية أن تضع الخطط اللازمة لمواجهة تلك المشاكل فى المدى القريب والبعيد ، ثم لا يبدأ الإعلان عن هذه الخطط والبرامج إلا بعد أن تدخل فعلاً فى حيز التنفيذ . وعندئذ يكون الهدف من

الإعلان هو حث الجماهير بدورها فى التنفيذ والرقابة .

■ لم يغب عن بال الرئيس فى ذلك البيان التاريخى أن يذكر الدور العظيم الذى قامت به القوات المسلحة فى معركة أكتوبر المجيدة وأن آثار ذلك النصر المبين لم تقتصر على رد الكرامة العربية بل إنه تعدى هذه الدائرة لتحقيق آثار سياسية واقتصادية بالغة المدى، وبأن المهمة المقدسة التى تؤديها القوات المسلحة فى مرحلة السلام لا تقل أهمية وخطورة عن دورها فى حالة الحرب ، وبأن لمصر (فى فكر القائد) مسئولية كبرى تتجاوز حدودها الجغرافية ، وتمتد هذه المسئولية التاريخية لتشمل الحفاظ على الأمن والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ومساعدة الدول الصديقة فى التصدى لأية عمليات تهدد أمنها ، وقد تعهد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة المصرية بتوفير كل سبل القوة والمنعة لهذه القوات التى هى محل فخرنا البالغ واعتزازنا الشديد .

لقد تحدث الرئيس فى ذات البيان التاريخى الهام عن قضية السلام موضحاً أنه التزام استراتيجى ثابت ، فالسلام هو طريق المستقبل والذى يجب أن يكون قائماً على الحق والعدل لا على الغزو والتوسع وعن الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المصرية ، قال سيادته :

«قد أثبتت الأحداث المتعاقبة أن صيغة كامب ديفيد تمثل قاعدة راسخة للسلام الشامل والعادل ، وهى صيغة ارتضتها إسرائيل ، والتزمت بأحكامها، وتعاونت فى تنفيذها ، وهى فى جوهرها تشكل الإطار التنفيذى لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الذى ينادى جميع الأطراف بتطبيقه واحترامه».

ولقد تحدث الرئيس بثقة الزعيم الواثق بالنصر ، عن أن تنفيذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية يسير فى طريقه المرسوم بلا صعاب أو مشاكل وأن مصر ملتزمة بتطبيع العلاقات بين البلدين وأن اللجان الفرعية للتطبيع أوشكت على الانتهاء من إعداد كافة الاتفاقيات التفصيلية ، وأن ممثلى الوزارات المصرية والأجهزة التنفيذية المعنية قد شرعوا اعتباراً من هذا الشهر (نوفمبر ١٩٨١ م) فى اجراء مسح شامل للمنطقة التى ستجلو عنها

اسرائيل وذلك تمهيداً لمباشرة الحكومة المصرية لمسئوليتها وسلطانها على تلك الأراضى المصرية بمجرد انتهاء الانسحاب الاسرائيلى فى أبريل عام ١٩٨٢ م .

لقد اعتبر الرئيس أن مسألة الانسحاب من الأراضى المصرية من قبل القوات الإسرائيلية قضية مسلمة لا تقبل الجدل وكان لدى الرئيس الضمانات الكفيلة بقيام كل طرف بالوفاء بالتزاماته وتعهداته .

وعلى المسار الآخر قد قرر سيادة الرئيس المضى قدما فى مفاوضات الحكم الذاتى بهدف التوصل إلى اتفاق حول المبادئ العامة التى تحكم انتقال السلطة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، من اسرائيل إلى الشعب الفلسطينى ، كخطوة أولى نحو تقرير مصيره ، لقد أكد سيادته على أن مصير قيامها بتلك الخطوة إنما تقوم تطوعاً منها بأداء واجب قومى والتزام تاريخى نحو الشعب الفلسطينى وليس فرضاً للوصاية عليه ، وأنه (الشعب الفلسطينى) هو صاحب القول الفصل والكلمة الأخيرة، فالأمر يتعلق بمستقبله ومصيره ، وله وحده أن يختار الصيغة التى تخلصه من الحكم الإسرائيلى وتتيح له المشاركة فى صنع السلام والرخاء .

من جهة أخرى حرص الرئيس على التمسك بسياسة عدم الانحياز والحياد الإيجابى ودعا سيادته إلى تقوية حركة عدم الانحياز ، وتخليصها مما قد شابها فى السنوات الأخيرة والتى فقدت فيها الكثير من فاعليتها وتأثيرها على الصعيد الدولى، و ذلك لإيمان الرئيس العميق بأن صياغة العلاقات بالدول الكبرى يجب أن تتم حسبما تبديه من نوايا، واستعداد حقيقى للتعاون وبالطبع دون التدخل فى الشئون الخاصة لنا أو المساس بالسيادة المصرية فمصر فى منظور القائد دولة تقاوم العدوان وتناصر الشعوب المناضلة التى تتوق للحرية . وأنها تتعامل مع الجميع دون عقد أو حساسيات وذلك فى سبيل الانطلاق إلى المستقبل بقلب مفتوح وخطى ثابتة .

ولقد قالها السيد الرئيس بوضوح وثبات : «**إن مصر الشامخة لن تدور فى فلك تلك الدولة أو تلك ، ومصر الأبية لن تكون جزءاً من استراتيجية هذا الطرف أو ذاك ، لأن مصر التى أعز الله بها العروبة**

والإسلام هى قلعة راسخة للحرية والكرامة فى هذا العصر وستظل كذلك إلى الآن ، وستبقى على الدوام منارة للعلم والمعرفة والهداية وراية للنضال الإنسانى فى سبيل الحق والخير والعدل».

فى ختام هذا البيان الهام والذى ألقاه سيادته فى العام الأول من فترة ولايته الأولى أوضح بجلاء الخطوط العامة للسياسة الداخلية والخارجية فى هذه المرحلة الهامة من حياة مصر .

وكرر الرئيس أمام أعضاء مجلسى الشعب والشورى أنه لن يلتزم بوعد لا يستطيع تنفيذه وأنه لن يخفى أى حقيقة عن الجماهير ، وأنه لن يتهاون فى أى تسيب أو انحراف .

■■

حقا لقد كان يوم الاثنين الموافق ٢٦ من أبريل سنة ١٩٨٢ م يوماً خالداً فى تاريخ أمتنا المجيدة ، يوماً مجيداً سجل فى التاريخ بأسمى التضحيات وأغلى فداء ، لقد جاء بيان السيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية فى الاجتماع المشترك أمام مجلسى الشعب والشورى بمناسبة الاحتفال بإتمام الانسحاب من سيناء فى يوم خالد ليس فى تاريخ النضال المصرى فحسب بل فى تاريخ النضال الإنسانى لقد تحررت أرض مصر الطيبة بأيدى أبنائها البررة . إن تحرير أرض مصر الطيبة تحت قيادة وفكر زعيم ملهم .. وقائد محنك أقسم أن الولاء الأسمى لا يكون إلا للوطن .

لقد كانت كلمات السيد الرئيس فى هذا اليوم الخالد من تاريخ مصر معبرة أبلغ تعبير عن حالة مصر فى هذه المناسبة الجليلة فتحرير الأرض المصرية التى هى أرض عربية أفريقية فى هذا التوقيت لهو إنجاز هائل تتضاءل أمامه الأحداث الجسام ، فلنستمع إلى كلمات القائد فى هذا البيان التاريخى الذى وجهه سيادته إلى جميع فئات الأمة عبر نوابه وتحت قبة برلمانه المهيب .. ونستخرج من بين تلك الكلمات قوانين النضال والفداء ونستخلص منها عبر الزمان وانحيازه - مهما طال الوقت - إلى جهاد الشعوب ونضالها .

«جدير بنا فى هذه اللحظات المباركة ، أن نتجه بأبصارنا وأفئدتنا إلى هولاء الأبطال الذين أعدوا للتحرير فى صمت وخشوع ، فسهروا لكى تأمن مصر ، وقاسوا لكى تسعد مصر .

جدير بنا أن نحنى هاماتنا لشهدائنا البررة ، الذين جادوا بأرواحهم الطاهرة فداءً للوطن فضربوا بذلك أعظم الأمثال فى التضحية والفداء وكتبوا أنصع الصفحات فى تاريخ الوطنية المصرية ، التى تضع الولاء للوطن والانتماء للشعب فى أعلى المراتب وتجعل الذود عنها والحفاظ على مصلحة المجتمع أسمى من الحياة ، فاستحقوا بذلك أن نخلد ذكراهم ونضعهم فى مراتب القديسين الأطهار ، وأن نرعاهم فى مماتهم، كما افتدونا بأرواحهم».

لقد أشار الرئيس فى بيانه إلى أن هذا الإنجاز الانسانى الفريد قد حققته الوطنية المصرية ، بفضل قدرتها الفائقة على التطور المستمر وعلى مواجهة شتى متطلبات المراحل الزمنية المتتابعة ، وذلك بالإيمان والثقة والأمل ، والتمسك بالحق مهما كانت الصعاب والتحديات ، والحفاظ على وحدة الصف مهما تعددت الآراء والاجتهادات ، نعم لقد كان طبيعياً أن تستمر شجرة الوطنية المصرية دائماً وارفة خضراء تعطى ثمارها الطيبة ، تجدد وترسخ وتؤكد وتضيف ولاتبدد ، وسوف تظل الأجيال المتعاقبة من أبناء مصر تذكر بكل الوفاء والعرفان والفخر رجالاً أعطوا بغير حدود .

«إن تحرير الأرض ونشر السيادة المصرية على ربوع مصر الخالدة إنجاز عظيم بكل المعايير ، حققه تفاعل الإرادة المصرية ، مع أحلام الجماهير فى شتى أنحاء الوطن العربى الكبير».

لقد أوضح الرئيس فى بيانه بأن الانسحاب الإسرائيلى من سيناء هو حدث يقوى مسيرة السلام ويفتح مجالات جديدة للاتصال والتبادل بين الشعبين ، فتحرير التراب الوطنى يزيل العقبات القائمة فى طريق علاقات حسن الجوار والصداقة ، لقد كان تحقيق السلام من وجهة نظر القائد هدفاً استراتيجياً أساسياً تمسك به ولم يحد عنه فهو طريق المستقبل وضمان الأمن والاستقرار فى المنطقة وهو الالتزام الذى ارتبط به الشعبان فى وثائق كامب ديفيد ، والمعاهدة المصرية الاسرائيلية .

لقد أكد الرئيس فى بيانه على الوفاء بالتزاماتنا بحسن نية وبكل دقة دون تراجع أو تذبذب ، ولقد أمل الرئيس أن تحافظ اسرائيل على جميع تعهداتها ، وذلك لتكريس مسيرة السلام ، وتعميق المفاهيم فى وجدان الشعوب .

لقد صارح الرئيس الشعب بالسعى إلى التوصل إلى نهاية عاجلة وعادلة للنزاع الذى أثارته اسرائيل حول موقع خط الحدود فى منطقة طابا ، وأنه لا مطلب لمصر سوى الحق والعدل وأننا لا نسعى إلى توسع إقليمى وفى ذات الوقت أعلن الرئيس عن أننا لا نتنازل ولا نملك أن نتنازل عن شبر واحد من الأرض المصرية المقدسة وبأن مصر لن تقبل أى مساومة فالحفاظ على الأرض مسئولية تتحملها الأجيال المتعاقبة وأن جيل أكتوبر لن يفرط فى الأرض أو الحق .

« لقد أعلنت مصر منذ بدأت تتخذ خطواتها الجبارة على طريق السلام - أنها تسعى إلى تحقيق سلام شامل - تشترك فيه جميع أطراف النزاع فى اقامته وجنى ثماره ، ولم يكن هذا الموقف راجعا إلى مجرد الالتزام بوعود قدمناها أو مسئولية قومية ارتضيناها بل انه قرار مستمد من رؤيتنا للواقع وفهمنا لدروس التاريخ وعبره ، وإيماننا بأن السلام المنشود هو السلام الشامل الذى يعالج المشكلة من جذورها ولايكتفى ببعض جوانبها»

وعلى صعيد آخر تمسكت مصر - تحت قيادة الرئيس محمد حسنى مبارك فى جميع المباحثات التى دارت مع اسرائيل بأن المشكلة الفلسطينية هى مفتاح الحل ، وأن التوصل إلى تسوية عادلة لها فى نطاق الشرعية الدولية هو الضمان الأكيد للاستقرار واستتباب الأمن فى المنطقة ، وذلك تأكيد واستمرار للفلسفة التى بنى عليها السلام والذى تم التوصل إليه فى كامب ديفيد ١٩٧٨م والخطاب المتبادل بين الأطراف بشأن إقامة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطاع غزة .

لقد عاود الرئيس وأكد فى بيانه بأن الحروب الأربع التى خاضتها مصر كلفتها أكثر من مائة ألف شهيد وجريح هم صناع الحضارة والتقدم وأنفقت منها ما يقرب من مائة مليار جنيه مصرى ، كانت فى أشد الحاجة إليها

لتأمين أوضاعها الاقتصادية وتخفيف الأعباء عن ملايين الكادحين الصابرين. وشدد الرئيس على انه وبرغم ذلك فهذا ليس معناه أننا قد سئمنا الكفاح واعتزلنا النضال اكتفاء بما حققناه «إن المرحلة التى تبدأ اليوم بتحرير التراب الوطنى ، لا تقل فى ضراوتها ودقتها عن المراحل السابقة ، لأن التحرير يفرض علينا التزامات جديدة ، وأعباء إضافية ، لا بد من مواجهتها بالعزيمة القوية ، وبنفس الروح التى مكنتنا من تحقيق هذا الهدف القومى المجيد .. روح المسئولية ، واليقظة ، والحكمة ، وتقدم المصلحة العامة على المصلحة الفردية والنزعات الأنانية»

لقد انتهز الرئيس فرصة الحوار عن التنمية بعد تحرير الأرض ليكشف عن أن المراجعة التى تمت فى الأشهر السابقة لتحرير سيناء لأوضاعنا الاقتصادية . كشفت عن الحاجة الماسة لمضاعفة الاستثمارات فى المجالات المتصلة بالتنمية وزيادة الإنتاج وضرورة تغيير الأنماط الاستهلاكية والتى تزايدت فى تلك الآونة الأخيرة ، وأيضاً ضرورة خلق فرص عمل جديدة تؤدى إلى زيادة الناتج القومى العام .. لقد لفت الرئيس الانتباه إلى وجوب إعطاء كل مواطن ما يستطيع لوطنه لأن الدولة لا تستطيع أن تعطى إلا بقدر ما ينتجه المجتمع ، وأن السبيل للتنمية تضافر الجهود لتحقيق هذا الهدف الأسمى يستوى فى ذلك القطاعان العام والخاص ، وبقدر التزام المواطن بحكم القانون بقدر ما تشمله الدولة بالحماية والرعاية وأن تفتح له مجال العمل والإنتاج .

لقد كرر الرئيس فى هذا البيان على أن تلك المرحلة من تاريخ العمل الوطنى فى أمس الحاجة لتدعيم الاستقرار الأمنى وإصرار سيادته على تعزيز تماسك الجبهة الداخلية موضحاً أن ذلك هو نقطة الانطلاق الحقيقية للجهد العام سواء فى الداخل أو فى الخارج وبغير التحقق من صلابتها يكون من المسلم به أن تذهب الجهود هباء.

أوضح الرئيس أن أولويات العمل الوطنى تتحدد على أساس مصلحة المجتمع كله ، وذلك فى ضوء التصور المتعارف عليه للأهداف القومية العليا، وليس لوجهة النظر الفردية ، أو رؤية فئوية وحذر سيادته أنه لو

حدث ذلك لاختلت الأمور واهتزت الصورة أمام الجماهير وأن تلك الأوضاع لا يسمح بها ولا يسعى إليها من كان غيوراً على المصلحة القومية .

وأكد سيادته مرة أخرى على دعمه الكامل للديمقراطية وأنه مؤمن تماماً بأن الخيار الديمقراطى هو خير ضمان لحماية المسيرة .

«ومن هنا كان إصرارى على اتباع أسلوب الحوار مع الجميع على أساس أننا متساوون فى الالتزام بالصالح العام ، وأننى عازف تماماً عن تركيز السلطة ، غير راغب فى الاستئثار بإصدار القرار لأن البلد بلدنا جميعاً والمسئولية مشتركة بيننا بصرف النظر عن مواقعنا ، فلابد أن نتعاون فى الوصول إلى الهدف المتعارف عليه ، دون تحزب أو تعصب».

وفى ختام بيانه التاريخى دعا الرئيس الجميع لضم الصفوف وتوحيد الكلمة ، وأن تكون المصلحة العليا فوق كل اعتبار ، ولم ينس سيادته أن يوجه (باسم نواب الشعب) التحية لكل من شاركوا فى صنع هذا الفرح الكبير .. تحية لهذا الشعب العريق ... الذى كان عظيماً فى مسيرته ، كريماً فى عطائه عملاقاً فى قدرته على صنع الأحداث وكتابة التاريخ .

وفى بيان سيادته فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة الاحتفال بعيد مجلس الشعب وذكرى ثورة التصحيح يوم السبت الموافق ١٥ من مايو سنة ١٩٨٢م أكد الرئيس على أن العمل الوطنى ليس حكراً على فئة معينة تستحوذ على السلطة وتستأثر بالنفوذ بل إن العمل الوطنى فريضة على كل مصرى ومصرية .

إننا فى هذه الدراسة لبيانات السيد رئيس الجمهورية لاحظنا أن سيادته لا يفتأ يتحدث فى كل خطاب ... خاصة البيانات الصادرة عن سيادته خلال العشرة أعوام الأولى من ولايته كما ذكرنا فى أول هذا الباب . عن أهمية الديمقراطية وقد تحدث سيادته فى هذا البيان عن المضمون الحقيقى للديمقراطية، وأن حكم الشعب لا يتحقق بالشعارات وإنما بالمشاركة الشعبية الفعلية فى تحمل المسئولية والتصدى الجماعى بكل وعى للمشاكل والتحديات.

لقد أصر الرئيس على ترسيخ مفهوم الديمقراطية فى التجربة المصرية

وحمايته من أوهام المتشككين وغلاة المتطرفين الذين لا يدركون - أو لعلهم لا يبالون - بأن الديمقراطية إذا تحولت إلى فوضى فإنها تصبح من أسوأ صور الديكتاتورية فتوازن المجتمع حتماً سيختل ما لم ترتبط الحقوق بالواجبات .

وكرر الرئيس أن كل هذا لا ينال من إيمانه بالديمقراطية وتمسكه بالحرية وحرص سيادته على حق جميع المواطنين فى المشاركة العامة ، لأن الوطن للجميع ، ومصر فى حاجة ماسة إلى جهود كافة أبنائها الأبرار ، بصرف النظر عن مواقعهم ، واختلاف انتماءاتهم الفكرية والعقائدية .

«لا رجعة فى الديمقراطية ، ولاردة عن الحرية ، ولا انتكاس للانطلاقة الوطنية ، ولا عودة للوراء ، بل تطلع جسور إلى المستقبل لكل ما يحمله من أمل ورجاء».

لقد حمل الرئيس فى بيانه (أعضاء المجلسين نواب الشعب) مسئولية كبيرة فى تعميق مفهوم الديمقراطية عن طريق ترسيخ الاتصال بالقواعد الشعبية ، وكذلك التعبير بصدق عن آرائها وطموحاتها المشروعة والتفاعل مع مشاكلها وتجاربها وإطلاعها على الحقائق بصراحة ووضوح ، لأن هذا هو جوهر التمثيل النيابى ، وهو الأساس السليم للمشاركة فى الحكم ، كما أن عليهم عبء رسم السياسات وأن يكون اتخاذ القرار بالحوار المفتوح والخطوات الجماعية الرشيدة ، لا بالمبالغة والتمجيد .

لقد أوصى سيادة الرئيس أعضاء المجلسين فى تلك المرحلة لأن السلام الذى تحقق فى شتى ربوع مصر يفرض التزامات جديدة ، وأشار الرئيس على أن السنوات القادمة تعتبر حاسمة فى تاريخ مصر الحديث ، فهذه الفترة تشهد الانطلاقة الكبرى إلى مشارف العهد الجديد لمضاعفة الإنتاج والارتفاع بمستوى الخدمات وأن يكون الإصلاح فى شتى مناحى الحياة ، بعد أن صرفتنا عن ذلك الحروب المتعاقبة وتبعاتها الفادحة .

وتحدث الرئيس عن تعميق مفهوم الوطنية وغرس الشعور بالانتماء للوطن فى نفوس النشء وسبيل ذلك أن يكون ملماً بتاريخ حضارته فخوراً بقومه وتراثه .

لقد كان تكليف سيادة الرئيس لنواب الشعب فى يوم مجلس الشعب بإصلاح النظام القيمى الذى هو (على حد تعبير سيادته) أساس كل حركة اجتماعية أو سياسية أو فكرية مستغلين بذلك القدرة الفريدة التى وهبنا الله إياها على تحدى الزمن وتخطى العقبات واجتياز المحن ، تلك القدرة العائدة إلى القيم الروحية الراسخة والخصال الطيبة التى تتميز بها الشخصية المصرية ، وللمجلسين فى ذلك دور كبير ونصيب وافر ولابد أن تشترك الأجهزة التنفيذية مع الأجهزة التشريعية والشعبية ودور التنمية والعلم فى الدعوة والنقاش وتقرر وتصحح وترشد ، فكل ذلك هو المعنى الحقيقى لدولة المؤسسات وتطبيق المشاركة الجماهيرية «إن السلطة ليست هبة أو منحة ، وإنما هى حق يؤخذ بالممارسة العملية والحركة المستديمة المستمرة»

وفى ختام بيانه فى الاجتماع المشترك بمناسبة الاحتفال بعيد مجلس الشعب أوضح الرئيس بأن مسئولية التشريع للبناء والتقدم فى هذه المرحلة الدقيقة يعتبر بكل المقاييس قضية ذات أهمية قصوى ، يجب النظر إليها بما تستحقه من تفكير وتدبير لأن الإطار التشريعى لشكل القالب الشرعى للحركة الاجتماعية وحتمية أن يكون إيقاع العمل التشريعى متجاوبا مع مصلحة الشعب ، فالعمل الراسخ القائم على أسس متينة هو الذى يكتب له الثبات والاستقرار .

■■

أما إذا قرأنا بيان السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الرابع من الفصل التشريعى الثالث لمجلس الشعب والذى وافق يوم الثالث من أكتوبر سنة ١٩٨٢م أى بعد عام واحد من تولى سيادة الرئيس لمقاليد الحكم نجد أن الرئيس فى تلك المناسبة (بدء الدورة التشريعية الجديدة) كان لبيان سيادته مغزى واضح فى الحياة السياسية ، فقد طالب الرئيس مجدداً أن تكون هناك إضافة ملموسة فى رصيد الشعب المصرى فى مجال ممارسته الديمقراطية ، كما طالب سيادته بتعزيز دور المؤسسات التى يجب أن يأتى عملها متجانساً وذلك الهدف الواحد ولتعميق الثقة بين الجماهير ، وشدد

الرئيس على أن تلك الأمور لا تتحقق إلا من خلال الممارسة السليمة والحفاظ على الولاء للوطن والالتزام بالمبادئ والقيم وأن تكون المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار ، مطالباً نواب الشعب أن يكونوا مثالاً للضمير الجماعى للأمة ولسان حال صدقها ، فهم خط الدفاع عن قضاياها وهم المعبرون عن آمال وآلام وأحلام هذه الأمة العريقة .

وفى هذا البيان والذى يعد بحق أساساً للنظام الدستورى والذى احتلت منه المؤسسات التشريعية مكاناً بارزاً ومنزلة رفيعة ، ولم لا وقد اعتبر الرئيس أن «**التشريع هو حجر الزاوية فى النظام الديمقراطى**»، وأن القانون هو الحكم لكل شيء ، وبأن سيادة القانون ترتفع فوق الأشخاص مهما علا قدرهم وارتفع شأنهم ، فالقانون هو الفيصل بين الحق والباطل، والمباح والمجرم، وأنه المعيار الصحيح الذى يصنعه المجتمع - على ضوء قيمه ومعتقداته - لصيانة حركة المجتمع المتطلعة إلى المستقبل، وأن الدستور هو الحماية الأكيدة للشعب من الفتن والأيدى الهدامة المضللة وهو الأساس الصلب الذى تقوم عليه عملية الإصلاح فى شتى صورها، ومن هذا المنطلق فقد كان من الضرورة - فى فكر قائد الأمة - أن يستقر فى النفوس والأذهان أن الجميع أمام القانون سواء بصرف النظر عن اختلاف الآراء والمواقف ، لأن الوطن - كما سبق وأكد سيادته - وطن الجميع وأن الدستور هو المرجع الأول والأخير لتحدي الحقوق والواجبات، وهو ضمان التوازن بين المصالح المشروعة للأفراد والجماعات .

وكان لابد أن يكون هذا المفهوم واضحا تماماً فى العمل التشريعى فقد حمل الشعب نوابه المسئولية ، ولذلك فقد حث سيادة الرئيس نواب الشعب لعملية سن التشريعات أهمية بالغة وباعتبارها قمة الواجبات الوطنية والتى تتطلب بحثاً مضنياً ودراسة مستفيضة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجه الله والوطن ، وأن يكونوا حريصين على تحقيق الاستقرار فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى ونبه الرئيس على أن الحكم على نجاح أى عمل تشريعى ، يقوم على ما يحققه من فائدة حقيقية للشعب ، وما يرسيه من أساس للمستقبل .

وقد كان هذا البيان نبراساً هادياً لأعضاء المؤسسة التشريعية فى مصر،

فقد أوضح الرئيس فى بيانه الهام أن هناك دوراً متميزاً لكل مؤسسة دستورية ، وجوب التعاون بين كافة المؤسسات وأن ذلك التكاتف هو الضمان لنجاح الجهد القومى العام ، وطلب الرئيس الارتفاع إلى مستوى المسئولية ، وتحديد أسس المنافسة الموضوعية البناءة ، وأن يتبارى الجميع لخدمة الوطن وأوضح الرئيس فى ذات البيان الأهداف الأساسية التى يجب أن يسعى النواب لتحقيقها وأن تكون على رأس الأولويات فى الدورة الجديدة ، وحدد سيادته تلك الأهداف بأنها :

١ - تثبيت الاستقرار على أرض الكنانة استقراراً أمنياً واجتماعياً واقتصادياً، ولا شك فى ذلك فالاستقرار هو محور كل اصلاح وتقدم ، فالاستقرار يمس الوجود القومى نفسه ، فإما أن نمضى لأهداف وطموحات على أرض صلبة وإما أن تتمزق الجهود وتتبدد الخطى. وبرغم ذلك فقد أوضح سيادته بحكمة لا تغيب عن عقل فطن بأن الاستقرار المطلوب لا يعنى بأى حال الجمود والإحجام عن الحركة ، فالتقدم لا يكون إلا بالحركة المستمرة للأمام فالاستقرار يجب أن يكون ديناميكياً خالقاًوألا يركن إلى الماضى ولا يعادى التطور .

٢ - إرشاد العمل الوطنى - فى شتى صوره - على أساس التخطيط الأمثل على المدى القريب أو البعيد على حد سواء، وأكد الرئيس لنواب الشعب أن الجهاز التنفيذى يلتزم بمنهج التخطيط، وعلى ذلك فالمسئولية التى تقع على عاتق المؤسسات التشريعية تتحمل مسئولية كبرى ، ليس فى المشاركة فى وضع تلك الخطط التنموية واصدارها، بل والأهم من ذلك تخطيط عملية التشريع نفسه ، والتى يجب أن تتماشى مع حركة المجتمع وأن تكون معبرة عن تطلعات الشعب وطموحاته .

٣ - تعميق مفهوم الديمقراطية . فقد أوجب الرئيس أنه على الجميع تثبيت دعائم الديمقراطية السليمة وتخليص الديمقراطية من الشوائب التى لحقت بها نتيجة الممارسات الخاطئة ، فالطريق المستقيم هو الضمان الأمثل للتقدم الاجتماعى وأوضح الرئيس بأنه رغم التجاوزات والتى ظهرت على الساحة السياسية - فى ذلك الوقت - وفى هذه المرحلة الدقيقة

من مراحل النضال الوطنى ، فإن هذا لا يدفعنا إلى الضيق بالديمقراطية وأن لا نتبرم من التعدد فى الآراء على العكس من ذلك فقد بصّر الرئيس بعواقب الأمور فى ذلك ، ووجه أنظار جميع المواطنين (الذين هم شركاء فى المسيرة) نبههم إلى خطورة العجز عن إدراك مغبة الانسياق وراء النزاعات الحزبية والأهواء الفردية .

٤ - طالب الرئيس بإفساح المجال للرأى والرأى الآخر مؤكداً أنه لا حجر على كلمة ولا إرهاب لفكر ولكن تفاعل بين الآراء فى سبيل الوصول للحقيقة ، إرضاءً للمصلحة القومية العليا ، وحق المعارضة فى التعبير الحر . . . وشدد سيادة الرئيس على انه على الجميع أغلبية وأقلية ، حكومة ومعارضة النظام الاجتماعى وألا يسمحوا بتسلل الفوضى والخراب إلى داخل الوطن .

٥ - الالتحام بالجماهير ، فنواب الشعب هم الذين يتبنون مواقفه وقضاياه وأن هناك التزاماً لكل من يتصدى لمسئولية العمل العام للدفاع عن حقوق الجماهير ومصالحها « **لذلك فإن أى عمل يتم بمعزل عن الشعور الجماهيرى العام لا يمكن أن يكتب له النجاح** » .

٦ - يجب على نواب الشعب أن يركزوا على القضايا وثيقة الصلة بالمشاكل الحقيقية للشعب فإن أول واجبات الحكومة (بشقيها التشريعى والتنفيذى) هو تخفيف معاناة الجماهير والتى تراكمت مشاكلها نتيجة للظروف التى مرت بها مصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأنه يجب أن تكون هناك حلول جذرية لتلك المشاكل لا تكتفى بعلاج تلك الأعراض ، بل تمتد إلى أصل الداء . مطالباً سيادته بوضع جدول زمنى لمواجهة هذه المشاكل بشكل حاسم وباتر ، ونبه سيادته على أن هذه المسئولية الكبيرة مسئولية جماعية ، تقع على عاتق جميع المؤسسات الدستورية دون استثناء، وأوضح الرئيس بأنه لا مجال للاتجار بمعاناة الجماهير سعياً وراء كسب سياسى .

٧ - أوضح الرئيس وجوب الاتفاق على أن الاصلاح ممكن وبأن التقدم هو الخيار الوحيد المتاح فمهما كانت ضراوة المشاكل التى تعترض

الطريق ، فيجب علينا أن ندرك أن المطلوب منا لتحقيق التقدم مواجهة المشاكل بجسارة وعزيمة لا تلين ، وأن ذلك يتجاوز تدبير الاعتمادات المالية إلى بذل مزيد من الجهد والعمل وأنه يجب النظر بعين الاعتبار إلى بعض الشئون التى تجاوزت أزماتها وحققت المعجزات وكان سبيلها فى ذلك النجاح مضاعفة الجهد وعدم الاعتماد على الغير أو إهدار الوقت فى تبادل الاتهامات ، ولذا فإن إحراز أى تقدم لن يكون أعجوبة تتحقق بالصدفة على إن النجاح نتاج طبيعى للعمل الجاد الهادف .

٨ - على الجميع إدراك حقيقة مشكلتنا الاقتصادية وبأنها وغيرها من المشاكل يمكن حلها بتضافر الجهود وصدق النية فالمطلوب هو زيادة الإنتاج وليس مواجهة الاستهلاك فحسب ولكن لتحقيق زيادة ملموسة فى التصدير فالمسألة هى دعم الاقتصاد الوطنى لمواجهة المنافسة الأجنبية بحيث تكون الزيادة فى السلع الزراعية والصناعية التى تنتجها السواعد المصرية واستغلال التكنولوجيا فى تحسين الإنتاج .

٩ - ركز الرئيس فى بيانه مع نواب الشعب على نقطة خاصة ، فقد قرر سيادته وأوضح أن الأصل فى القاعدة التشريعية هو العمومية، ولذلك فقد طالب الرئيس أن يركز العمل التشريعى على القاعدة لا الاستثناء ، وجعل النظام المقنن أكثر إحكاماً من منطلق الاستجابة لأهداف الاقتصاد الوطنى.

١٠ - كان من الطبيعى أن يشير الرئيس فى بيانه هذا إلى أن قضية الانفتاح قد حسمت لصالح الانتاج الوطنى وأن مبدأ الانفتاح سليم وحيوى لدعم الاقتصاد المصرى وقد كانت الفترة السابقة كافية للتوصل إلى الضوابط اللازمة إليها، ولذلك فقد شجع الرئيس على البحث عن الإطار الأمثل لتثبيت هذا الخط الاقتصادى، بحيث تأتى السياسة الاقتصادية مشجعة للمستثمر وأن تصون حق الشعب وهو الالتزام الوطنى الاسمى.

لقد حدد الرئيس فى ذات البيان بعض القضايا الفكرية والتى كان لها انعكاساتها على حياتنا السياسية والتى تعرض لها سيادته بحكمة

وموضوعية والتى أسهمت فى اثراء تجربة رائدة ، وعمقت المناهج السياسية، والهدف من العمل الوطنى ، وطرح الرئيس بعض هذه القضايا بهدف النقاش الموضوعى الهادف .

كانت أولى هذه القضايا. قضية العدالة الاجتماعية وطلب الرئيس من الحضور تصورا واضحا لأبعادها ومضمونها وكيفية تحقيقها ، بما يتفق مع قيمنا الذاتية وهدفنا من حياتنا الاجتماعية ومصلحتنا القومية مشيراً إلى محورين رئيسيين يجب أن نعالجهما فى هذا الإطار .

■ المحور الأول: قضية النظام الضريبى والتى يجب فيها على كل مواطن أن يعنى بواجباته التى تم تحديدها على أساس الرضا العام.

■ أما المحور الآخر فهو: قضية أولويات الإنتاج وتوجيه الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية التى تخدم مجموعات كبيرة من الناس لتحقيق البعد الاجتماعى للسياسة المالية والاقتصادية ، وذلك تحقيقاً لسياسة الدولة بالنسبة للدعم وتوجيه الإنفاق العام نحو المشروعات والمرافق التى تخدم الجماهير ، وإن كانت الاعتبارات الاقتصادية المحددة تملى اختيارا آخر، وهو ما يفسر اهتمام الرئيس بأولوية حق الأفراد فى المجتمع التنموى، وأيضا توجيه الاستثمارات لخلق المزيد من فرص العمل فى القطاعين العام والخاص بهدف القضاء على البطالة المقنعة، هادفا بذلك إلى مواجهة مشكلة الخريجين والتى تبرز كل عام .

أما القضية الثانية والتى طرحها الرئيس ، قضية الشباب والذى يمثل نصف الحاضر وكل المستقبل ، والذى يجب التعامل معه ومع أفكاره - بما يحمل من مفاهيم معينة - وفق نظرية قومية لا مجال فيها للمناورات الحزبية، فالمسئولية جسيمة .

وأشار الرئيس إلى قضية تعميق الانتماء الوطنى والقومى وذلك عن طريق إحياء القيم الأخلاقية والتى هى جزء من تراثنا الحضارى ، وكذلك سيادته إلى تضافر الجهود للتصدى لمشكلة خطيرة وهى قضية التطرف . من خلال الحوار والترشيد القويم والقضاء على احتمال تعرض المزيد من أبناء الوطن لهذه التجربة المدمرة وضرورة المواجهة الشاملة لها والتى لابد أن

يشترك فيها رجال الفكر ودور العلم والعبادة والمؤسسات الشبابية والسياسية والاقتصادية والإعلام .

أشار الرئيس فى بيانه إلى محاولات القوى الاستعمارية لإخضاع المنطقة بالعمل على تحييد الدور المصرى ، وأن مصر تقف لتلك المحاولات بالمرصاد ، دون خوف وبإرادة صلبة وعزيمة واعية ، وحذر الرئيس من أن بعض الدول - وخاصة اسرائيل - عادت إلى دق طبول الحرب واستعراض القوة والتى تعد أوهاما حطمت فى أكتوبر ١٩٧٣ م آملا أن تعيد إسرائيل حساباتها محذراً إياها من عواقب وخيمة ، وأنها لن تستطيع القضاء على الشعب الفلسطينى أو مصادرة حقه فى تقرير مصيره ، كما وجه الرئيس التحية إلى قدرة الشعبين اللبنانى والفلسطينى على تجاوز المحن .

كما أشار سيادته إلى حرص مصر على إقامة علاقات طيبة مع جميع الدول التى تثبت استعدادها للتعامل معها على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى شئوننا الداخلية . وكذلك تطلع الرئيس إلى تعزيز حركة عدم الانحياز ، وكذلك اعتزاز مصر بالروابط الأزلية التى تربطها بالسودان الشقيق [١] .

■■

وحين ننظر إلى بيان السيد الرئيس فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة الاحتفال بعيد مجلس الشعب وثورة التصحيح والمنعقد يوم السبت الموافق ١٤ من مايو سنة ١٩٨٣ ، وبعد أن حيا هذه الذكرى الطيبة دعا سيادته إلى تدبر الفكرة واستخلاص العبرة لإضافة علامة أخرى على طريق العزة والكرامة فدلالات ١٥ مايو يجب أن تكون هاديا لممثلى الشعب للوقوف إلى جانب الحق والشرعية وحفاظهم على نص الدستور وروحه .

وأكد سيادته إلى ازدهار الشرعية لابد أن يستند إلى المؤسسات التى أقامها الشعب فالديمقراطية لاتتحقق بحكم الفرد المطلق بل تنمو فى ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الشرعية ، ومن هذا المبدأ كان

(١) وقع الرئيس مبارك بعد أيام قليلة من هذا البيان ميثاق التكامل بين البلدين

حرص الرئيس - كما ذكر فى بيانه - على استشارة المؤسسات والخبراء قبل استصدار أى قرار ، وكذلك الاعتداد برأى أى مواطن شريف لا يصدر عن هوى ، وبذلك نرى أن القيادة فى عصر مبارك لم تعد وحياً أو الهاماً من السماء، وإنما مسئولية وطنية ورسالة لها ضوابطها وأحكامها ، وحرص الرئيس على استمرار الحوار باعتباره قاعدة وركيزة للعمل الوطنى ، فهو يرى أن الحوار هو الوسيلة المثلى للتعبير عن تعدد الآراء وتنوع الاجتهادات، ومن ثم فقد دعا كل مواطن إلى ممارسة حقوقه العامة وأن يؤديها ويتمسك بها .

وبعد ذلك دعا الرئيس نواب الشعب وممثليه إلى الاضطلاع بدور أساسى وفعال عن طريق الالتحام بالقواعد الجماهيرية والتفاعل مع قضاياها ومطالبها وألا يقتصر اهتمامهم على المشاكل المحلية فهم مطالبون أيضا بالاهتمام بالقضايا القومية فعضو السلطة التشريعية ينوب عن الشعب كله فى ممارسته لرسالته ، فلا تنحصر مسئوليته فى نطاق دائرته الانتخابية ولا تقف عند أداء الخدمات وقضاء المصالح للناخبين من أبناء الدائرة الانتخابية مطالبا إياهم بالمشاركة فى نشر الوعى الجماهيرى لأهداف الخطة الخمسية الجدية للتنمية بعد أن شاركوا فى وضعها ، بجانب ما يقومون به فى مراقبة تنفيذ تلك الخطة والتحقق من الالتزام بها فى كل المراحل .

أشار الرئيس فى بيانه إلى مبادأة مصر فى إحلال السلام فى منطقة الشرق الأوسط ، وأن الرئيس قد آلى على نفسه مواصلة الخطى على طريق السلام ودفع عجلته إلى أن يتحقق السلام الشامل الذى التزمت مصر بالعمل فى إطاره ، والترحيب بالتوصل إلى اتفاق لبنانى اسرائيلى يضمن إنهاء الاحتلال وتصفية آثاره مشيراً إلى أن الشعب اللبنانى هو صاحب القول الفصل فى كل ما يتعلق بأرضه وأمنه كما نوه سيادته بالجهد الكبير الذى بذلته الولايات المتحدة من اجل استكمال مراحل السلام الشامل [١] .

---

(١) وجه الرئيس مبارك رسالة إلى الرئيس الأمريكى رونالد ريجان تعبيراً عن ترحيبه بدور الولايات المتحدة فى القيام بدور نشط، ودعاه فيها إلى استكمال حلقات السلام لتمتد إلى الجبهات السورية والأردنية .

لعل بيان السيد رئيس الجمهورية فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الخامس من الفصل التشريعى الثالث لمجلس الشعب ، والمنعقد يوم الأحد الموافق ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣م ، لعله دلالة ذات معنى يدعو إلى التفكير ويغرى بالتأمل.

فمجلس الشعب بدورته تلك يستكمل مدته الدستورية ، وهى من المرات القليلة فى تاريخ البرلمان المصرى التى أتم فيها المجلس النيابى فترة بقائه كما حددها الدستور .

كما كان لقاء الرئيس بالنواب وقد استكمل مجلس الشورى التجديد النصفى لأعضائه وضم عناصر جديدة للعمل الوطنى تضيف رصيدا للعمل الوطنى ، فقد أكد الرئيس فى كلماته على أنه «**لم يعد معيار نجاح العمل السياسى هو إثارة الجماهير أو صك الشعارات الجوفاء وتقديم الوعود البراقة ، وإنما أصبح العمل العام تكليفاً محدداً ورسالة سامية لها ضوابطها ومعاييرها وتضحية فى سبيل الله والوطن والشعب**» .

ولم ينس الرئيس فى بيانه أن يشيد بالتجانس القومى والانسجام الاجتماعى لشعب مصر العظيم الذى احتضن الأديان السماوية ، لم يعد غريباً بعد ذلك أن تأتى الوحدة الوطنية المصرية تعبيراً عن المشاعر القويمة المتأصلة فى النفوس والروح المصرية المتأججة والتى لا تفرق بين أبنائها بسبب عقيدة ، ولا تميز بينهم إلا بالرغبة الصادقة فى التضحية والقدرة المخلصة على العطاء .

ودعا سيادته فى ذلك البيان - وفى هذه المناسبة التشريعية - إلى وقفة للتأمل والمراجعة لتحديد موقعنا الصحيح من خريطة العمل السياسى داخل الوطن وخارجه ، ودعوة الرئيس لم تكن بغرض توزيع المسئوليات أو إلقاء التبعات ولكنها محاولة مشتركة تبناها الرئيس مشركاً معه نواب الشعب لتحديد طريق المسيرة واستكشاف مواقع الخطى فى طريق المستقبل والذى يضم تحديات كبيرة ويحمل مهام تحتاج إلى جهد كل مصرى ومن ثم فقد دعا الرئيس إلى دراسة عدد من القضايا العامة والتى تكتسب أهمية خاصة فى السنة التشريعية الجديدة :

أولاً : الديمقراطية هى مسألة أساسية تتصدر أولويات العمل الوطنى وأوضح الرئيس أن الديمقراطية الحقيقية تعنى المشاركة السياسية وكفالة الحريات للمواطن وبأنها أمور ضرورية تخضع لضوابط المصلحة العامة وحدود المجتمع ، وأشار سيادته فى نفس المجال إلى أن القيادة لا تضيق بالنقد البناء أو المعالجة الهادفة للأمور فالجميع شركاء فى الوطن، فالوطن للجميع حكومة ومعارضة قيادات وجماهير .. «**لقد آليت على نفسى منذ حملنى شعبنا العظيم شرف المسئولية من البداية ألا يكون هناك حجر على رأى ولا مصادرة لفكر ولا تفرقة بين مواطن وآخر ، ولا تمييز بين مؤيد ومعارض**» لقد اتضح تماماً أن الرئيس قد أختار الطريق الديمقراطى منهجاً للحياة فى مصر وبأنه لا حيدة عنه مهما كانت التجاوزات أو السلبيات وبشرط أن يتكفل القانون العام بوضع الضوابط والحدود التى تضمن ألا يتحول الحق إلى تعسف أو تنقلب الحرية إلى فوضى أو تذهب الجهود القومية سدى وتضيع المصلحة العامة ضحية المزايدات والأطماع الذاتية .

ثانياً : ألمح الرئيس إلى طبيعة العلاقة بين السلطات الدستورية وأنها يجب أن تقوم دوماً على الانسجام التام والتكامل الوظيفى ، فالسلطة التشريعية والتى يمثلها أعضاء مجلس الشعب عليها أن تتحمل مسئولية كبرى فى الإسهام والتطور والمشاركة فى التغيير إلى الأفضل بما يحتاجه هذا التغيير من تشريعات جديدة أو تعديل للتشريعات القائمة ، وأوضح سيادته إلى أن ذلك لا يتناقض مع دعوته إلى ترسيخ الاستقرار وتعميق المفاهيم ، والموازنة الدقيقة بين الثابت والمتغير ، وهى كلها أمور يحسمها الحس الوطنى والالتزام بمفهوم المصلحة العامة وأرشد الرئيس السلطة التشريعية بضرورة الإلمام الكامل والمتجدد باحتياجات الجماهير وضرورة حرص أعضاء المجلسين (الشعب والشورى) على القيام بواجبهم على نحو يتفق مع الثقة التى حصلوا عليها .

ثالثاً : أكد الرئيس فى بيانه أنه يعطى لصوت المعارضة قدره من الاهتمام وحقه فى المشاركة ، وأنه يجب أن يكون هذا الصوت إضافة للعطاء ، وواجب الأحزاب تقديم المشورة البناءة ، موضحاً أنه لا يجب على

المعارضة تسفيه ماهو قائم وأن تنتقص من الإنجازات وأن تشوه الحقيقة فقد دعا سيادته أحزاب المعارضة إلى ممارسة دور أكثر فاعلية ، يحمل الصدق مع النفس بما فى ذلك من إخلاص لقضايا الوطن ، فالجميع يعمل تحت مظلة واحدة هى الوطنية المصرية القائمة على الانتماء القومى ، فلا يجب أن يكون الاختلاف فى الرأى ظاهرة تثير القلق أو تدعو إلى الضيق .

«أقول للجميع من موقعى الذى اختارنى له الشعب : إننا شركاء قدر ، ورفاق طريق ، ومصرنا الغالية تحتاج إلى جهد كل واحد من أبنائها ، إذ خلصت نيته ، وصدقت عزيمته ».

وأشار بذلك إلى أن القوة الحقيقية لأى نظام تكون بقدر ما يتيحه من حريات ويكفل للأفراد الضمانات الكافية تحت مظلة القانون .

رابعاً : أن الدورة البرلمانية لمجلس الشعب .. هى فرصة حقيقية له لإثبات الحكومة والمعارضة أنهما قد قطعا شوطاً كبيراً على طريق الديمقراطية السليمة وذلك من أجل إفساح الطريق أمام السياسات الواضحة التى تهدف إلى مصلحة الوطن ، وأشار سيادته إلى أن هذه المرحلة لا تجدى معها السلبية والاستسلام للهوى ، أو استخدام الأساليب القاصرة عن إدراك ما يجرى على الساحتين العربية والدولية .

وأشار الرئيس إلى أن انتخابات مجلس الشعب يجب أن تكون اختباراً لعصر جديد هو عصر المصالحة الشاملة والمكاشفة الأمنية ، والتى يجب أيضاً أن تجتذب كل الخبرات الوطنية ، والكفاءات القادرة إلى ساحة العمل السياسى ، داعيا بذلك سيادته إلى إعادة الروح إلى جسد هذه الأمة العظيمة بعد سنوات الحروب المتتالية وتراكمات المعاناة المستمرة .

خامساً : أوضح الرئيس أن زيادة الانتاج هى الأسلوب الوحيد لمواجهة التحديات الاقتصادية بكل أبعادها ، وأن ذلك يتطلب الكثير من الجهد الصادق والإخلاص والجدية من أجل تنفيذ الخطة الخمسية[1] وأشار سيادته إلى أهمية التخطيط والذى يضمن سير الخطة وفق أسس معينة ثابتة بعيدة عن

(١) أظهرت المؤشرات الأولية لمتابعة تنفيذ هذه الخطة عن ارتفاع قيمة الانتاج بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ من ٣٤ ملياراً أى ٣٤ ألف مليون فى عام ١٩٨٢/٨١ ، إلى ٣٦٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ بمعدل نمو قدره ٧,٥٪.

العشوائية والارتجال ، فى عالم تتفاعل فيه الصراعات وتتعاظم التحديات وأكد الرئيس على حتمية انتصار الشعب فى هذه المعركة ولو خاض فى سبيل ذلك أعتى التحديات والعقبات ، ثم عاد سيادته مجدداً وفى إشارة سريعة فى الحديث عن الزراعة ودعا إلى النهوض بها ، ومحاولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتى فى أغلب المحاصيل (١).

سادساً : أشار الرئيس أن الصناعة الوطنية يجب أن تكون مثاراً لاعتزاز كل مصرى ، باعتبارها المظهر الرئيسى للاستقلال الاقتصادى والتعبير الملموس لقيادة الاقتصاد الوطنى . . وأشار سيادته إلى العناية بتلك القضية الهامة ، فقد بلغ ما خصص لقطاع الصناعة عن استثمارات فى الخطة الخمسيه الجديدة ٨٦٠٠ مليون جنيه لاستثمارات القطاع العام ، و١٨٠٠ مليون جنيه لاستثمارات القطاع الخاص والمشترك ، ومع بداية السنة الثانية فى الخطة فى يوليو ١٩٨٣ م بلغت جملة ما خصصت لاستثمارات القطاع الصناعى ١١٠٩ ملايين جنيه فى عام واحد .

وأشار سيادته كذلك أن قطاع الصناعة قد أسهم فى توفير احتياجات قطاع الاسكان والتشييد حيث جرى وقتها تنفيذ مشروع ضخم لإنتاج حديد التسليح لرفع الطاقة الإنتاجية من ٣٠٠ إلى ما يزيد عن مليون طن سنوياً وذلك ببدء مشروع الدخيلة بالإسكندرية ، وتطلع الرئيس إلى توافر بدائل جديدة من الصناعة الوطنية لكل السلع التى نستوردها من الخارج ، موضحاً أنها مسئولية مشتركة ، خاصة للذين يشغلون مواقع تنفيذية أو تشريعية ، وطالب سيادته النواب بالاشتراك فى وضع برنامج قومى شامل يتحول به الشعر إلى حقيقة ملموسة وأن يتجه الضمير الوطنى العام إلى تفضيل المنتجات الوطنية المصنوعة بأيدى عمال مصر وعقول علمائها .

سابعاً : أشار الرئيس إلى جهد الدولة فى قطاع الإنتاج والخدمات وأن هذا الجهد قد حقق نتائج ملموسة خلال السنوات الأخيرة (٢).

---

(١) تحدث سيادته عن أساليب النهوض بالزراعة وتنمية الموارد الغذائية فى حديث سابق فى اجتماع الشباب.

(٢) حقق قطاع البترول إنتاجاً قدره ٤ مليارات جنيه فى عام ٨٣/٨٢ بمعدل نمو يبلغ ٥,٩ ٪ ، وفى قطاع الكهرباء بلغت قيمة الانتاج من الطاقة الكهربائية عام ١٩٨٣/٨٢ نحو ٢٤٥ مليون جنيه بمعدل نمو ٨,٥ ٪ ، وفى قطاع النقل والمواصلات تم فى العام الأول من الخطة الخمسيه توسيع وتقوية ٥٠٠ كيلو متر من الطرق الرئيسية وجارى العمل فى توسيع وتقوية ١١٨٠ كيلو متراً أخرى ، كما تم خلال نفس الفترة الانتهاء من تنفيذ ٢٦٠٠٠ خط تليفونى فى القاهرة و١٣٤٠٠ فى الأسكندرية و٥٥٠٠ فى الوجهين البحرى والقبلى و١٤٠٠٠ خط فى منطقة القناة و٩٠٠٠ بالسنترالات نصف الآلية .

و أشار سيادته إلى أن التقدم فى بعض القطاعات لا يعنى أننا قد بلغنا كل ما ننشده، فالطريق طويل وشاق وأنه بقدر ما يتحقق من منجزات بقدر تزايد الطموحات، وتطلع الرئيس إلى يوم يغطى الإنتاج كل الاحتياجات .. وصولاً إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى «إن من لا يملك قوته لا يملك حريته أو قراره» .

ثامناً : أشار الرئيس إلى أن هناك قدراً كبيراً من جهد الدولة موجهاً للتصدى للمشكلات الملحة التى يعانى منها الانسان المصرى ومحاولة الدولة للتغلب على المشكلات التى حاصرت مصر خلال الخمسين عاماً الماضية ، عانت فيها مصر من جراء ما دفعته ثمنا لضريبة الالتزام القومى . موجها فى نفس الوقت الأنظار إلى المستقبل ومعالجة الأوضاع بقدر المستطاع .

تاسعاً : أشار الرئيس إلى أن التعليم فلسفة وسياسة وأنه من أهم العوامل التى تؤثر فى مستقبل الشعوب أكثر من أى شئ عداه ، موضحاً أن المدرسة تلعب دوراً رئيسياً فى تكوين المواطن وتكوين مفاهيمه وبلورة قيمه ومبادئه، لذلك كان الاهتمام من جانب سيادته بالتعليم كطريق للإصلاح وبأنه عملية أساسية للتأثير بحيث تكون النتائج محققة والعائد مضموناً .

وأوضح سيادته أن قطاع التعليم يجب أن يتخذ طريقاً واضحاً ومحدداً فى التخطيط التربوى والتعليمى ، وأشار إلى التحول الكبير فى التعليم الفنى بغرض ضمان التوظيف العلمى فى خدمة المجتمع ومواجهة مشكلات العصر وتحديات التنمية .

عاشراً : أشار الرئيس وكرر الإشارة إلى أن المشاركة الشعبية ضرورة ملحة لمواجهة الكم الهائل من المشكلات المتراكمة عبر السنين ووجوب العمل الجماعى بمبادرات تلقائية معبراً عن الفخر بالوطن واعتزازا بحضارته ، وأن يكون هناك تحول فى أسلوب التفكير بعد أن تعود الفرد على أن يترك للحكومة وأجهزتها أن تتولى وحدها مواجهة المشكلات وطالب سيادته ممثلى الشعب فى توجيه حركة الجماهير نحوالقيم الإيجابية والمشاركة البناءة ، ودعا سيادته لإجراء مزيد من الدراسات فى العلوم الاجتماعية للبحث عن تطوير القيم وتوجيه السلوكيات وتقديم بدائل عصرية للأفكار الخاطئة والأنماط البالية وغرس المفاهيم الصحيحة لدى المواطن

كالحرص على المال العام والتعاون مع الأجهزة الرسمية فى حل المشكلات وتعميق شعور المواطن بالانتماء للوطن والإحساس بالمسئولية فى العمل ووضع حد للإهمال واللامبالاة وتقديم الجزاء المناسب ثواباً أو عقاباً حتى ينتظم إيقاع الحياة ، وتندفع المسيرة فى اتجاهها السليم .

وعنى الرئيس فى هذه المرحلة بتكريس الجهد الأكبر للدولة لخدمة السواد الأعظم من المواطنين مشيرا إلى أن قضية العدالة الاجتماعية تستأثر بقدر كبير من الاهتمام فمشكلات محدودى الدخل هى الشغل الشاغل لسيادته ، وأنه فى المقام التالى مباشرة لزيادة الإنتاج واستكمال أركان الاستقلال السياسى والاقتصادى ونلاحظ أن الرئيس ينظر دائماً فى كل ما من شأنه أن يؤثر فى ميزان العدل الاجتماعى ، وأعتبرها سيادته فى طليعة القضايا التى طرحها للبحث الهادف والمناقشة الموضوعية .

بعد ذلك تحدث الرئيس عن مسألتين رئيسيتين فى إطار الحديث عن أولويات العمل الوطنى فى الداخل وأهميتها البالغة فى تحديد شكل المستقبل وهما :

أولا : **قضية الشباب** وأنها تستأثر باهتمام الشعوب المتحضرة وبأن ذلك يلقى على عاتق الأجهزة الحكومية والشعبية مهمة أساسية ، وهى وضع طاقات الشباب فى إطارها الصحيح لملء الفراغ الفكرى والنفسى الذى يعيشه أحياناً وبأن ذلك هو الذى قد يتسبب فى إحدى الهجرتين : هجرة المكان ، أو هجرة الزمان (وذكر الرئيس العمل الرائع الذى أنجزه الشباب فى تجديد قلعة صلاح الدين كمثال للرغبة الصادقة لدى شبابنا فى خدمة وطنه) .

ثانياً : **المشكلة السكانية** والتى رأى الرئيس أنها مشكلة المشاكل والعائق القومى أمام التنمية ، تبتلع كل الجهود وتمتص معظم الإيجابيات ، وقال الرئيس أنه قد حان الوقت ليقف الجميع وقفة عملية جادة فى مواجهة هذه المشكلة مشيراً إلى ضرورة حشد كل طاقات العمل الوطنى وراء هذا الهدف وأن الأمل فى ذلك معقود على ارتفاع المستوى الثقافى للجماهير وإدراكها لطبيعة المشكلات وأسلوب مواجهتها وسعى الدولة جاهدة إلى

تكثيف الدراسات حول جوانب هذه المشكلة والتقاء أهل الخبرة والتخصص فى محاولة للبحث فى المشكلة وأسلوب التعامل معها[١]

وقبل أن ينتقل الرئيس للحديث عن الوضع الخارجى كان لسيادته بعض الملاحظات وضعها أمام نواب الشعب وكان أول هذه الملاحظات «تمديد العمل بقانون الطوارئ» حدد الرئيس المقصد من تمديده بأنه يستخدم ضد الإرهاب والدفاع عن مقدرات الشعب ومكاسبه بل وعن حياته وكيانه وعبر سيادته عن أسفه لأن الحديث عن تجديد قانون الطوارئ يستغله البعض بغرض تحقيق مقاصد انتخابية .

وضرب الرئيس بعض الأمثلة العالمية وأن بعض الدول مثل بريطانيا تستخدم قانون الطوارئ وأنه لا يخضع هناك للقضاء . . وبأن ذلك ليس موجوداً لدينا فلدينا القانون ، وأوضح سيادته تبعاً لذلك بأن الحديث بهذا الشكل عن قانون الطوارئ وإطلاق التفسيرات الخاطئة يشيع جواً من عدم الاستقرار ، مشيرا إلى أن الاستقرار - وكما يفهم كل مصرى - هام للتنمية وكذلك الإشاعات التى يطلقها البعض بأنها ليست فى مصلحة أحد.

كما أشار سيادته إلى حرية الصحافة وبأن مصر لم تعرف حرية الصحافة مثلما عرفتها الآن ومشيرا بالتالى إلى أن حرية الكلمة والتى يتمتع بها الكاتب ينبغى أن يقابلها على الجانب الآخر التزام نحو الحقيقة والصدق ومسئوليته تجاه الوطن والجماهير .

استعرض السيد الرئيس فى ختام بيانه هذا الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية على المستويين القومى والدولى وبأنه قد ألزم نفسه على أن تمضى سياسة مصر الخارجية فى تحقيق الأهداف التالية :

أولاً : الالتزام الكامل بالسعى نحو السلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط ، وبأن ذلك هو الخط الأساسى الذى لا نتخلى عنه أو نساوم فيه ، ودعا الرئيس القيادات الفلسطينية إلى توحيد الكلمة واتخاذ سياسة مدروسة تستثمر التعاطف للقضية وكذلك دعا سيادته القوى الإسرائيلية المعتدلة إلى ممارسة دور فعال لتعميق مفهوم السلام ، وطالب الرئيس برفع الأيدى عن

(١) عقدت مصر مؤتمر السكان فى يناير ١٩٨٤م .

لبنان وطالب الرئيس بالانسحاب من أرضه كبداية لتعزيز سلطة الدولة اللبنانية (١)

ثانياً : أكد الرئيس على أن دور مصر الريادى فى المنطقة دور فرضته المقادير وحقائق التاريخ وبأن مصر شعباً وقيادة لم تتخل يوماً واحداً عن مسئولياتها العربية فمن أجل ذلك خاضت الحروب وقدمت مائة ألف من شهدائنا. ومن أجل ذلك أيضا الجهود السياسية فى محاولة يقظة لاستيراد الحقوق وإقرار أسس السلام العادل والدائم لنا ولمن حولنا .

وطالب الرئيس وكرر نداءه - من أعلى منبر فى مصر - إلى الأشقاء العرب أن يتناسوا الخلافات وأن يرتفعوا فوق المواقف لنقف جميعاً وقفة موضوعية أمام الحقائق والتطورات فى مواجهة واعية صادقة مع أمتنا ووعى بالمتغيرات حولنا .

أما عن دعم حركة عدم الانحياز وتعزيز سياستها فقد قال الرئيس إن مصر وهى دولة مؤسسة فى الحركة وقد سعت إلى تثبيت دعائم الحركة وتحمل مسئولياتها التاريخية تجاه استمرارها .

وفى نهاية بيانه أشاد الرئيس بالمجلس الذى وضع الأسس التشريعية للتكامل بين الشعبين الشقيقين مصر والسودان فوحدة وادى النيل حقيقة تاريخية وكل ما نفعله الآن على طريق التكامل إنما هو معنى مع طبيعة الأمور ومنطق الحقيقة .

وأن هذا المجلس - مجلس الشعب - هو الذى أصدر الخطة الخمسية التى تقوم الحكومة جادة بتنفيذها سعيا وراء اقتصاد وطنى راسخ الجذور ، قوى الدعائم ، وهى خطة الأمل فى مستقبل مشرق وغد أفضل .

بدأ الرئيس خطابه إلى أعضاء مجلسى الشعب والشورى فى البيان الذى ألقاه يوم الأحد الموافق ٢٤ من يونيه سنة ١٩٨٤ بمناسبة

---

(١) أجرى الرئيس اتصالات مكثفة وقتها مع بعض قادة الدول العربية ورؤساء حكومات الدول المساهمة فى تشكيل القوة المتعددة الجنسيات فى لبنان كما وجه رسالة للرئيس ريجان مفادها أن الرد على كل ما يدور فى المنطقة هو تسوية المشاكل المعلقة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلى للأراضى العربية فى سوريا والضفة الغربية وقطاع غزة.

افتتاح دور الانعقاد العادى الأول ، معبراً باسمه وباسمهم موجها تحية قلبية إلى الأخ الشقيق الرئيس جعفر نميرى الذى حضر هذه الجلسة ليؤكد الحقيقة الراسخة فى العقل والوجدان بوحدة الهدف والمصير .

وفى هذا اللقاء الذى يعتبر اجتماعاً تاريخياً بكل المقاييس والمعانى ، والذى هو احتفال دستورى بعيد الإرادة المصرية الحرة، لأنه بداية عملاقة لتحول جذرى فى حياتنا نحو آفاق رحبة واسعة.

وأكد سيادته منذ اليوم الأول بتحمل المسئولية بذله كل جهد ممكن لمشاركة كل مصرى ومصرية للمشاركة الحقيقية فى الحكم ، وتوفير الثقة للمواطن فى أن إرادته مصونة لا تمس وأن صوته فعال فى تقرير مجرى الأمور. وبأن انتخابات مجلس الشعب قد جرت على مرأى من العالم بأسره وكانت خطوة عملاقة فى تاريخ الممارسة الديمقراطية فى مصر والوطن العربى على امتداده .

وأشار الرئيس إلى أن الديمقراطية المنشودة هى ديمقراطية البناء والإنجازوليست ديمقراطية الفوضى والأهواء . وقد اشترط الرئيس لاستمراره فى موقع المسئولية بأن يكون موقعه اختيارا مستمرا من الشعب ، وأن يكون قادرا فى هذا الموقع على تحقيق مصلحة الجماهير وخدمة الأهداف الاستراتيجية للوطن .

طلب الرئيس من أعضاء مجلسى الشعب والشورى أن يستهلوا عملهم فى هذه الدورة بإيمان كامل بأن المجلس هو مجلس كل المصريين أغلبية ومعارضة وأن يتجهوا إلى أداء الرسالة بقلوب صافية وروح لا تعرف التحزب ولا التعصب .

«إن نجاح الديمقراطية هو بقدر تأثرها بالخير والإيجاب على الحياة اليومية للجماهير وإذا أردنا فعلا وحقا أن نخفف

من معاناة الجماهير فلن يكون ذلك بالمشروعات المتعجلة والبراقة»

وفى هذا البيان التاريخى وضع الرئيس تصوره أمام أعضاء المجلسين وبأن المهام الأساسية التى يجب مواجهتها فى تلك المرحلة يمكن إيجازها فيما يلى:

أولاً : استكمال بناء الديمقراطية السليمة . وتوسيع نطاق المشاركة فى الحياة السياسية وخاصة فى صفوف الشباب الذى يمثل أكثر من نصف الحاضر وكل المستقبل .

ثانياً : ضرورة تعميق الممارسة الديمقراطية واستيعاب حقيقة أن حل المشاكل القائمة فى مصر لا يكمن فى اصدار مزيد من التشريعات لمواجهة ظروف عارضة ومواقف تدخل فى عداد الأمور التفصيلية بل لابد من إلقاء نظرة شاملة على الوضع الذى نتقدم لعلاجه ومراجعة التشريعات القائمة بالفعل .

«**إن العبرة ليست بالتضخم التشريعى ولا بالإسراع فى سن التشريعات الجديدة ، وإنما هى بصلابة هذه التشريعات لمواكبة التطور الاقتصادى ، وإفساح المجال أمام التغيير والتطوير**» .

ثالثاً : وجه الرئيس الأنظار إلى ضرورة التوصل إلى صيغة مقبولة للتوفيق بين الحركة السياسية والانضباط الاجتماعى فالتراخى فى الالتزام بالنظام يشكل تهديداً للمجتمع من أساسه ، وأنه يجب علينا أن نتمسك بتطبيق قواعد السلوك فى مختلف جوانب الحياة .

رابعاً : ركز الرئيس على تحقيق العدالة الاجتماعية وضرورة التصدى للممارسات الاستغلالية على أساس أن الإنصاف فى تحمل الأعباء والتمتع بالحقوق ليس مجرد رفاهية فكرية بل ضرورة علمية للحفاظ على السلام الاجتماعى .

خامساً : الالتزام بقضية الإنتاج باعتبارها حجر الزاوية فى حركتنا وعملنا فهى المفتاح لحل جميع مشاكلنا . وأبرز الرئيس فى هذا المجال قضية الاكتفاء الذاتى وضرورته .

وأكد الرئيس أن القطاعين العام والخاص توأمان متكاملان يعملان فى خدمة الاقتصاد الوطنى ويقومان على سواعد أبناء مصر وعقولهم ، وطالب الرئيس بتوفير التشجيع والتدعيم لهما فى إطار الالتزام بقضية التصنيع وزيادة الإنتاج .

ومن ناحية أخرى دعا الرئيس لإجراء دراسة مكثفة وشاملة لكيفية الربط بين الأجور والأسعار والإنتاجية ، بحيث يستند أى رفع للأجور إلى زيادة حقيقية فى الإنتاج ، وطلب سيادته من مجلسى الشعب والشورى توجيه هذه الدراسات بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المختصة .

سادساً : كلف الرئيس لجنة متخصصة لتحديد أسلوب دقيق ومنهج عادل فى أن يحصل المواطن على المسكن فى موقع محدد وتوقيت مقرر .

سابعاً : طلب الرئيس وضع الخطوط العريضة للخطة الخمسيه الثانية ، بعد أن وصلت الخطة الأولى إلى مشارف عامها الثالث وبعد أن ترسخ مفهوم التخطيط فى نظرتنا للأمور .

ثامناً : طرح الرئيس قضية تطوير نظام التعليم فى مصر بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع المصرى ويتمشى فى نفس الوقت مع أحدث النظم العصرية وأشار الرئيس إلى أن تحقيق ذلك يقتضى توجيه قدر كبير من الاهتمام لإعداد المدرسين وتكوين الطالب ذهنيا وأخلاقياً .

تاسعاً : طالب الرئيس بوضع منهج عملى قابل للتطبيق لمحاربة البيروقراطية والروتين ، وأن يكون هذا المنهج بعيداً عن الشعارات والعموميات ، وأن يكون كفيلا باقتحام هذه المشكلة المزمنة التى

تسبب كثيراً من المعاناة لأفراد الشعب وهم يلاحقون معاملاتهم فى الأجهزة الحكومية وكما تهدر قدراً كبيرا من طاقة الإدارة وتعوق تطويرها وإصلاحها .

آملاً بذلك سيادته فى أن تتعاون السلطة التشريعية مع الأجهزة التنفيذية فى هذا العمل الكبير بحكم تفاعلها مع الجماهير فى حياتها اليومية وشعورها بهمومها ومتاعبها .

لم يفت الرئيس فى هذا البيان الهام أن يوضح أن فى مقدمة أهداف سياستنا الداخلية والخارجية تعزيز الأمن القومى بمعناه الشامل وحماية مصالحنا الاقتصادية ، وأبرز الرئيس دور قواتنا المسلحة والتى تشكل الدرع الواقى لمصر والأمة العربية كلها وضرورة تعزيز قدراتها ورفع كفاءتها وتزويدها بالأسلحة المتطورة .

وأشار الرئيس مجدداً إلى ضرورة التوجه لحل القضية الفلسطينية باعتبارها نقطة البداية فى السلام الشامل وطالب سيادته اسرائيل بالسير فى اجراءات حسم النزاع الذى أثارته حول خط الحدود فى منطقة طابا .

وأنه ليس هناك مصرى واحد يقبل أن يفرط فى شبر واحد من أرضه والأرض لدينا هى العرض ثم انتقل الرئيس بعد ذلك إلى الحديث عن الأوضاع فى الخليج العربى ، وطرح مصر مبادرة لإنهاء الحرب الإيرانية العراقية من منطلق إيمانها بأن تلك الحرب لا يمكن أن تعود بالخير على أحد.

وأقر الرئيس تعاون مصر مع الدول الإفريقية الشقيقة فى كافة الميادين وأننا نؤدى دورنا ونعمل على تعزيز منظمة الوحدة الإفريقية ، وأن مصر لم تتردد يوما فى مساندة حركات التحرير الإفريقية ، كما طالب الرئيس المجتمع الدولى بالاشتراك معنا فى العمل على أن يتخلى النظام العنصرى عن سياسته العدوانية فى جنوب

إفريقيا وناميبيا ، وفى نهاية البيان حث الرئيس أعضاء المجلس على تدعيم ثقة الجماهير فى المؤسسة الدستورية وجدية عملها وجلال رسالتها ، وأوضح الرئيس أن تدعيم الثقة هو بأن يكون النواب عند حسن ظن الجماهير فى السلوك قبل القرار من إنكار الذات وتقديم العون للجماهير .

الفصل الثانى

العبور إلى الاستقرار

كان بيان السيد رئيس الجمهورية فى الكلمة التى ألقاها أمام مجلس الشعب يوم الأحد الموافق ٢ من ديسمبر سنة ١٩٨٤م دعوة لجميع البلاد العربية[١] إلى توحيد الجبهة العربية والجلوس إلى مائدة واحدة ، كما دعا سيادته إلى التسلح بالرأى والحجة ، حيا الرئيس المجلس الوطنى الفلسطينى الذى انعقد فى عاصمة المملكة العربية الأردنية ، والذى اعتبره الرئيس دليلاً على القدرة العربية على تخطى العقبات .

وسجل الرئيس تقديره العميق للممارسة الإيجابية الفعالة للسلطة التشريعية فى إصدار القوانين والمهمة الرقابية لمجلس الشعب على أداء السلطة التنفيذية بمسئوليتها وإتاحة الفرصة الكاملة للمعارضة لكى تقوم برسالتها فى إثراء البناء الديمقراطى .. جاء ذلك فى بيان السيد رئيس الجمهورية فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى وذلك يوم الأربعاء الموافق ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٥ م.

وأشار الرئيس إلى أن مصر مقبلة على أكبر نضال من أجل التنمية، بعد

(١) عقد الاجتماع مع جلالة الملك حسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية وألقى كلمة بمناسبة إعادة العلاقات بين مصر والأردن.

أن غيرت حرب السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣ وجه التاريخ، وأن مصر تواجه معركتين خطيرتين: معركة إعادة البناء الاقتصادى بما يحقق العدل الاجتماعى كى لا تتزايد الأعباء على الفئات المحدودة الدخل، ومعركة التصدى لكل ما يحاك ضد مصر من فتن ومؤامرات لكى تتفتت وحدتها الوطنية، والهدف الواضح لكل ذى عينين هو أن يفقد الشعب ثقته فى الحياة الديمقراطية، وماذا بعد تراجع الديمقراطية إلا التخلف والانتكاس وماذا بعد تراجع السيادة الوطنية إلا الذل والعار!

وأكد سيادته أن مصر لن ترهن إرادتها لأحد، وتحدى الرئيس من يقول إن فى مصر سمة واحدة من سمات التبعية أو أنها اتخذت موقفاً من منطلق الرضوخ للضغوط والمؤثرات الخارجية.

وطرح الرئيس قضية زيادة الإنتاج التى أثيرت مع بداية سياسة الانفتاح، وأوضح أنه لا بديل أمامنا لتعويض نقص الموارد التى استنزفتها الحروب إلا بالإنتاج الجيد، واستبعاد سياسة المسكنات الوقتية العشوائية، ومن هنا فقد كان التزام الدولة بسياسة تعتمد على قاعدتين:

الأولى: أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق تخطيط علمى وعلى مراحل خمسية، تسخّر كل الإمكانات المتاحة فى حلول جذرية شاملة لكل ما نواجهه، وتوقف تزايد الأعباء على الفئات محدودة الدخل.

الثانية: الجدية الكاملة فى الإنجاز بعيداً عن الشعارات البراقة والوعود المخدرة.

وأشار الرئيس إلى حتمية تتابع الأجيال الشابة فى تحمل مسئولية العمل العام وهى مسئولية تقتضى مزيداً من الأفكار والقدرة على الابتكار، وحدد الرئيس للوزارة الجديدة مهام تتفق مع التحديات القائمة وتتناسب مع حقيقة أننا نختار مرحلة تمثل منعطفاً مهماً ونقطة تحول أساسى فى مسار البناء الاقتصادى والاجتماعى وفى تعزيز البناء الديمقراطى وتوسيع دائرة المساهمة الشعبية فى مواجهة المشاكل وإصدار القرارات[١].

كما عبر الرئيس عن منهاج لسياسة الحكم وهو أنه لا اعتماد على

---

(١) كلف الرئيس الدكتور على لطفى برئاسة الوزارة الجديدة

المعونات الخارجية وأنه لا يبنى مصر إلا سواعد وعقول أبناء مصر.

وتساءل الرئيس عن كيفية تحويل الطاقات البشرية إلى قوة أكثر إنتاجاً وأجود عملاً، وناشد الرئيس من فوق منبر مجلس الشعب كل عامل فى مصر وفى كل المواقع أن يتدبر ما هى قيمة العامل المنتج، وقال سيادته أنها فى الإتقان الكامل والسعى إلى الكمال وهى أيضاً فى التزام الضمير، وطالب الرئيس بحل مشكلة الغياب عن العمل والتأخر عن مواعيده، والهدف من ذلك ليس التواجد، بل أن يأخذ كل شخص عمله بجدية وبروح المسئولية.

وفوق هذا وجه الرئيس الحكومة إلى قضية يجب أن توليها جانباً من الاهتمام وهى قضية الأسعار، فقد اعتبر الرئيس أن المهام الأساسية للدولة وللشعب معا هى التوصل إلى نظام للأسعار يوقف تزايد العبء على الفئات ذات الدخل المحدود ومواجهة هذه القضية بموضوعية وأمانة، فقال سيادته إن نقطة البدء فى علاج تلك المشكلة هى التحرك على أربعة محاور فى وقت واحد تتطلب تضافر جهود الشعب والحكومة معا:

المحور الأول: تحقيق وفرة فى إنتاج السلع الأساسية التى تهم الفئات الكادحة.

المحور الثانى: ترشيد التكلفة.

المحور الثالث: الحفاظ على عنصر المنافسة فى السوق وبالذات فى مجال التوزيع.

المحور الرابع: القضاء على الفاقد فى جميع مراحل الإنتاج والتعبئة والنقل والتوزيع.

كما طلب الرئيس من الحكومة أن تبدأ على الفور فى اتخاذ الإجراءات التالية لتعزيز القطاع العام وتطوير نظم العمل والإدارة فيه وهى:

أولا: عدم إصدار أى قرارات تضع قيودا على إدارة مشروعات القطاع العام.

ثانيا: إعطاء الإدارة حرية استخدام الطاقات الموجودة، وترشيد نظام الحوافز فيه.

ثالثا: تسليم المشروعات الخاسرة إلى قيادات تتميز بالكفاءة والجسارة والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسئولية.

وأشار الرئيس إلى حتمية وضع برنامج شامل للإصلاح الجذرى على المدى المتوسط والبعيد يعتمد على تقييم دقيق لكل شركات القطاع العام من النواحى الفنية والمالية والإدارية.

ثم انتقل الرئيس للحديث عن القطاع الخاص وطلب سيادته من ممثلى الشعب ومن كل الهيئات المعنية التشجيع الكامل لهذا القطاع فى رحاب سياسة اقتصادية واضحة المعالم محددة الأهداف تضمن له الانطلاق السريع والتوسع فى المجالات التى تحقق مصلحة أساسية للشعب.

وكذلك توجه الرئيس بكلمة إلى صاحب كل كسب كبير حلال: **إنه إذا كانت الدولة توفر لك كل مقومات الكسب المشروع، فإن المصرية الأصيلة تفرض عليه أن يسهم بإرادته ومن نبع الضمير الوطنى فى الحلول الذاتية التى تحقق مصالح الغالبية من أبناء هذا الشعب الذين يعانون من الدخل المحدود.** «نرى بذلك أن الرئيس يريد وأد الأحقاد والطبقية وعدم تمكين الساعين إلى إثارة الصراعات من أن يبثوا الفتنة على أرضنا الطاهرة.

وأعاد الرئيس الحديث عن الصحوة الكبرى، وأن هدفنا جميعاً هو أن نصل إلى بناء الاقتصاد المصرى السليم على أسس ثابتة تضمن زيادة الإنتاج ورفع مستوى الخدمات وتحقيق العدالة فى تحمل الأعباء والتكاليف، ولفت الرئيس نظر الحكومة إلى وجوب إعطاء مزيد من الاهتمام للعمل فى ميادين معينة فى مقدمتها:

أولا: السير بخطى أوسع فى تحقيق النمو الاقتصادى فى ظل الاستقرار.

ثانيا: مراعاة عدم زيادة الأعباء على الفئات ذات الدخل المحدود.

ثالثا: تحقيق معدلات أكبر فى الإنجاز فى قطاع الإسكان وبالذات فى مجال الإسكان الشعبى.

كما أشار الرئيس إلى قطاع حيوى فى الدولة وإعطائه أولوية متقدمة فى

العمل خلال السنوات القادمة، وهو النهوض بالسياحة فى مصر، وأن تلك مهمة وطنية يجب أن تشارك فيها كافة المؤسسات الرسمية والشعبية، وأن يساندها نشر الوعى فى صفوف المواطنين بأهمية السياحة كعنصر أساسى فى توفير العملات الأجنبية و«**منقدرش نرمى اللوم بتاع السياحة على أى وزارة، السياحة مسئوليتنا جميعا، مسئولية الحكومة، ومسئولية الهيئات، ومسئولية الشعب فى كيفية التعامل مع السياح وترغيب السياح حتى يحضروا إلى بلادنا**».

وأشار الرئيس إلى مشكلة الطاقة والتى لابد لنا من تحديد المدة المقررة لنضوب هذه الطاقة، واستبدال مصادر الطاقة التي ستنضب وترشيد استخدامها.

كما أشار الرئيس إلى مسئولية مجلس الشعب فى السيطرة على الزيادة السكانية الرهيبة، فعلى الرغم من البرامج الطموحة التى وضعت لتنظيم الأسرة، فإن هناك تفاوتا بين حجم الجهود المبذولة ومقدار العائد الملموس بالأرقام، ودعا الرئيس إلى التفكير فى برنامج جديد يتجه إلى جذور المشكلة مباشرة ولا يقف عند افتراضات وحساسية معينة، وأوضح الرئيس المسئولية ووجوب وضع حلول غير تقليدية لمشكلة الإسكان وإيجاد حلول مبتكرة تعتمد على استثمار وتشجيع كل الطاقات فى بلادنا.

وطلب الرئيس إعادة النظر فى أسلوب العمل بالجمعيات التعاونية للإسكان والقضاء على الظواهر السلبية التى تكبلها وتهدر حقوق المساهمين فيها.

وتطرق الرئيس إلى قضية الديون التي أصبحت ظاهرة دولية فى السنوات العشر الأخيرة، وأنها ليست ظاهرة مصرية نتيجة لعوامل اقتصادية مختلفة[1] وحذر الرئيس من اتخاذ بعض الحاقدين لهذه القضية للتشهير بمصر والتشكيك فى سلامة اقتصادها.

وفى نهاية البيان تحدث الرئيس عن الموقف العربى وبذل الجهود المتصلة المتفانية ومحاولة لم الشمل وتوحيد الكلمة، وحذر الرئيس من أن الموقف العربى يجب أن يكون أولاً وأخيراً موقفاً عربياً خالصاً لا يعبر إلا

(١) دعا الرئيس فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والتى أقيمت احتفالا بالعيد الأربعين للمنظمة الدولية إلى حل هذه المشكلة حلا عادلا يحفظ التوازن بين مصالح الدول ومؤسسات التمويل المقرضة.

عن ضمير ومصالح الملايين من أبناء الأمة العربية، ودعا الرئيس إلى توجيه الموارد بما يعود على الشعوب بالنفع ويدرأ الأخطار بدلاً من تهديد أمن أشقائهم.

■■

وفى بيان السيد محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى والمنعقد فى ٨ مارس سنة ١٩٨٦ «بعد أحداث تمرد وحدات من الأمن المركزى» والذى دعا إليه سيادة الرئيس تأكيداً لمبدأ دستورى وهو أن يكون ممثلو الشعب على بينة كاملة بالأحداث والتزاماً بمبدأ ديمقراطى وهو طرح كل الحقائق كاملة.

وأهاب الرئيس بجميع مؤسسات الدولة - وفى مقدمتها مجلسى الشعب والشورى - أن ترجئ الحديث عن هذه القضية إلى أن ينتهى التحقيق فيها وتقول السلطة القضائية كلمتها.

لوحظ إتاحة الفرصة من جانب الرئيس للنيابة العامة - صاحبة الدعوى العمومية والقوامة على حسن إدارة العدالة - للوصول إلى أعماق القضية والتعرف على أسبابها الحقيقية وجذورها، وكذلك لم تلجأ الدولة لاتخاذ إجراءات استثنائية فى تعاملها مع الموقف وأصرت على مواجهة الوضع فى ظل سيادة القانون وطبقا لمبادئ الشرعية.

رأى الرئيس أن يركز فى بيانه على دلالات ما حدث والدروس المستفادة لإلقاء الضوء على طريق الحاضر الذى هو طريق المستقبل وأول دلالة تحدث عنها الرئيس، هى أن الشعب المصرى بكل فئاته وطوائفه وأعماره قد واجه امتحاناً رهيباً وأن هذا الشعب قد تصدى لهذا الامتحان الرهيب بحكمة أصيلة وشجاعة بالغة وانتماء صادق إلى الأرض والتراب المقدس.

وكشف الرئيس عن قوة الوحدة الوطنية فى مصر والتى عبرت عن مبدأ مهم وهو رفض العبث بالمقدرات، وإدانة جرائم الخيانة وتدعو إلى العقاب الحاسم الحازم، بلا رحمة أو هوادة.

وبعد كشف دلالات هذا الحدث المؤسف توقف الرئيس أمام عقبات تواجه

الاقتصاد المصرى بعد انخفاض الدخل الناتج من موارد قناة السويس، وانخفاض أسعار البترول وبناء على ذلك طالب الرئيس الحكومة بالإسراع فى ترتيب الإجراءات التى نستطيع بها أن نتجاوز آثار ذلك، ونحن نشرع فى وضع خطط للتنمية وطالب الرئيس المصريين العاملين فى الخارج الإسهام فى تعويض نقص الموارد، وذكّر الرئيس الحكومة بمطالبته لها بتقديم التيسيرات العملية الكفيلة بتشجيع أبنائنا العاملين فى الخارج على تحويل مدخراتهم لمصر، كما خاطب الرئيس كل المصريين القادرين بروح الوطنية المصرية، وطالبهم بقضاء عطلة الصيف داخل بلادهم هذا العام إسهاما منهم فى تنشيط السياحة المصرية وتعويضها عن الخسائر التى لحقت بها نتيجة الأحداث المتعاقبة والمناخ السائد فى المنطقة.

وفى هذا البيان كلف الرئيس مجلس الوزراء بالإسراع فى وضع البرنامج الإصلاحى حيز التنفيذ، معللا ذلك بأن هناك شعورا شعبيا تجاوب معه الرئيس بأن مدة كافية قد انقضت لوضع الخطط التنفيذية لهذا البرنامج الإصلاحى الطموح.

كما حدد الرئيس التكليفات التى تتيح للمجلس وكافة المؤسسات المشاركة فى المسئولية على النحو التالى:

أولا: اتخاذ الإجراءات السريعة الكفيلة بتحقيق مزيد من ترشيد الإنفاق بحيث نستطيع أن نعوض بالفعل نقص الموارد، وبأن ذلك موضوع أساسى لا يحتمل أى تأجيل.

ثانيا: أن تكون قرارات الحكومة بالنسبة لإزالة كل العقبات أمام انطلاق القطاع الخاص والاستثمارات بوجه عام، قرارات شاملة متكاملة وتعطى انطلاقة حقيقية وثقة كاملة، نستطيع أن نلمسها على أرض الواقع وناشد سيادته وطنية أصحاب الأموال، وفى الوقت نفسه وجوب زرع الثقة والاطمئنان والأمان فى نفوسهم بما لا يدع أمامهم أية هواجس أو شكوك..

وحيا الرئيس تطوع العديد من الشركات والبنوك المصرية بالإسهام فى إصلاح المنشآت التى امتدت إليها يد التلف والتخريب فأثبتت بذلك صدق انتمائها لهذا البلد.

■■

فى بداية الفصل التشريعى الرابع وبافتتاح دور الانعقاد الجديد فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨٦م وجه السيد الرئيس محمد حسنى مبارك التحية لكل من حازوا ثقة الجماهير وطالب الجميع بالتجرد من كل حزبية أو تحزب حيال المشكلات الكبيرة التى يعايشها المجتمع المصرى، وأطلق الرئيس عدة تحذيرات أولها تحذير لمن يحاولون التشكيك فى كل قرار تصدره السلطة التنفيذية وتشويه القيادات فى كل موقع عمل، وكذلك من حولوا بعض النقابات إلى ساحة للاقتتال تعبيرا عن صراعات شخصية، كما حذر الرئيس بحسم كل الجانحين واللاعبين بالنار وطالبهم بحزم أن يرتفعوا بالفعل والرأى والحوار إلى مستوى الديمقراطية.

ثم عاود الرئيس الحديث عن الصحافة وأن بعض التجاوزات لا تمثل إلا الاستثناء فى البناء الشامخ لصحافتنا الرائدة التى تؤدى أعظم الأدوار فى رسالة التنوير بالرأى والإعلام والتوجيه بالنقد الإيجابى الهادف.

وفى النصف الثانى من بيان الرئيس عرض التطور الاقتصادى على مدار عام، وكذلك عن اتجاهات المسار الاقتصادى فى المستقبل القريب والبعيد، وبأن الإجماع منعقد على أنه لا حل سوى زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى والسير فى بناء الاعتماد على النفس وتطوير الخدمات ويواكب ذلك مواجهة مشكلة الأسعار والأجور، وعرض الرئيس ما تم إنجازه وما هو فى سبيل الإنجاز لتصحيح المسار الاقتصادى.

أولا: بالنسبة لمشكلة الديون فإن الاتصالات الدولية مستمرة مع المنظمات

الدولية وحكومات الدول المانحة للقروض للوصول إلى اتفاق على جدولة الديون، وبأن مصر مستمرة فى مشروعات التنمية التى أتت بنتائج طيبة، وأن الإعداد للخطة الثانية يتجه إلى الاعتماد الأول على المكون المصرى فى المشروعات والاتجاه إلى أبعاد إقليمية فى الاستثمار، وأشار الرئيس إلى تنفيذ الحكومة ما التزمت به بالنسبة لضبط الاقتراض من الخارج وتقييده فلا تتم إجازة مشروع يعتمد على قرض خارجى إلا إذا التزم المشروع بسداد هذا القرض، فيما عدا المشروعات الضرورية التي ليس لها عائد، كالصرف الصحى ومحطات الكهرباء والمياه وغيرها.

ثانيا: بالنسبة للإنتاج والاستثمارات وهو موضوع متشعب ومتداخل ومرتبط بالقطاعين العام والخاص، كما أنه مرتبط بإنماء الصناعة الوطنية، والقضاء التدريجي على الخلل بين الاستيراد والتصدير، وليس من المعقول أن ننهض اقتصادياً فى الداخل ووارداتنا هى ضعف صادراتنا.

كما قرر الرئيس إلغاء جميع العقبات أمام المصدرين، وطالب سيادته الحكومة بالتصدى بحزم لبعض الدوائر الرسمية التى تستغرق وقتاً طويلاً للتجاوب مع هذه السياسة وتنفيذها وإجبارها على الإسراع بتنفيذ هذا الخط الأساسى من خطوط الإصلاح الاقتصادى، وتقديم كافة التسهيلات للمصدرين المصريين.

وطالب الرئيس – نواب المجلس الموقر – أن يتابعوا التطوير ويرعوه «عرض الرئيس تقريرا قدم لسيادته ببيان ٥١٦ مشروعاً صناعياً فى طور التكوين والتشغيل»، وكان الرئيس على يقين من أن المسئولية الرقابية والتشريعية سوف يتسع مداها ويتضاعف نشاطها فى هذا المجال وطالب أن تزور لجان مجلس الشعب المختصة مواقع الإنتاج المختلفة، لمتابعة مدى الالتزام فى تطبيق القرارات التنفيذية والنتائج العملية لهذه القرارات، وطالب الرئيس الحكومة بتقديم خطة متكاملة لمجلس الشعب وبالتزام تحديد زمنى لا يتجاوز العامين على أقصى تقدير، بحيث تعمل جميع شركات القطاع العام بالأسلوب الاقتصادى السليم.

ثالثا: ناقش الرئيس قضية غذاء الشعب وأوضح سيادته أن الالتزام بزيادة الرقعة الزراعية ١٠٠ ألف فدان كل عام على الأقل هو أمر بالغ الجدية وأن استصلاح

الأراضى أمر يجب أن يخضع لخطة شاملة متكاملة، تعرض على مجلس الشعب وأن تسهم فيها كل الآراء، وتضمن سلامة التنفيذ ومتابعته، شارحا أن هذا التوسع اللازم يوفر مزيدا من الإنتاج، كما يوفر فرص عمل جديدة للشباب، كذلك أشار سيادته إلى ضرورة التوسع فى إنتاج الأعلاف غير التقليدية التى تقوم على بقايا المحاصيل الزراعية وكذلك مشروعات الثروة السمكية.

كما تناول الرئيس فى بيانه موضوع الأسعار – الذى هو موضوع كل بيت – ومتابعته الشخصية لهذا الموضوع متابعة يومية، ولقد شدد الرئيس على مبدأ تخفيف المعاناة عن محدودى الدخل، وذلك بعدم زيادة أسعار أى من المواد الأساسية المسجلة فى بطاقات التموين.

رابعا: أوضح الرئيس أن حل أزمة الإسكان مرتبط بحقيقة أساسية، وهى استيراد ٨٠٪ من مستلزمات قطاع التشييد، وقد تطور الأمر إلى خطوة إيجابية عندما ارتقع إنتاج الأسمنت فى بداية السنة المالية الجارية من ٤,٨ مليون طن إلى ٧,٦ مليون طن سنويا، وطالب الرئيس الحكومة أن تلتزم بمبدأ «مساكن المدن الجديدة لمن يعمل فيها».

خامسا: السياحة فقد عبر سيادة الرئيس عن سعادته بالتحسن الكبير فى السياحة، وهو ما تمثل فى نسبة الإشغالات بالمواقع السياحية والفنادق.

ذكر الرئيس حقيقتين يجب أن نتصدى لهما من أجل التقدم الفعال فى بنائنا الاقتصادى.. وهاتان الحقيقتان هما:

الحقيقة الأولى: هى أن الزيادة الرهيبة فى عدد السكان تهدد كل خطوة إلى الأمام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك فقد دعا الرئيس إلى اهتمام كل مواطن ومواطنة بالاهتمام بهذا الموضوع وأن يدعموا حل هذه القضية بوعى وإحساس بالمسئولية.

والحقيقة الثانية: وهى أن سياسة التعليم فى حاجة إلى إعادة نظر شاملة توفر العلم المتطور، وإن الأمر يحتاج إلى قرارات جريئة كما يحتاج إلى الإسهام الأهلى المنظم بالحلول الذاتية وتمنى الرئيس مشاركة كل الأحزاب

والمؤسسات فى هذا المجال.

وعن العلاقات الخارجية أشار الرئيس إلى اضطلاع مجلس الشعب بدور نشط فى تعزيز جسور الاتصال مع القوى الدولية المختلفة، كما أن هذا النشاط امتد إلى المؤتمرات الدولية، وأهمها المؤتمر البرلمانى السادس والأربعين[1].

كما أشار سيادته إلى التوصل فى ١١ سبتمبر الماضى «١٩٨٦/٩/١١» إلى اتفاق مع إسرائيل حول مشارطة التحكيم بشأن موقع العلامات الحدودية.

(١) عقد هذا المؤتمر فى بيونس أيريس بالأرجنتين في أكتوبر ١٩٨٦م

الفصل الثالث

التنمية الاقتصادية

استهل السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بيان سيادته والذى ألقاه فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الأول من الفصل التشريعى الخامس لمجلس الشعب يوم الخميس الموافق ٢٣ أبريل سنة ١٩٨٧م.. استهله سيادته بتهنئة أعضاء مجلس الشعب الذين حازوا على ثقة ناخبيهم مرحباً بهم فى أشرف موقع يؤدى رسالة الديمقراطية فى حكم الشعب باسم الشعب.

وفى هذا البيان اختار سيادته أن تكون كلمته الموجهة لأعضاء مجلس الشعب تعبيرا أو عرضا لمطالب الشعب والتي أوجزها سيادته فى أن الشعب يريد ـ أول ما يريد ـ مجلسا يعمل ويتسابق أعضاؤه من كل الاتجاهات نحو هدف واحد: هو **الإنجاز** مشيرا سيادته إلى أن مجلس الشعب السابق قد أعطى الكثير، ولكن هناك العديد من الأمور المهمة التي تنتظر من النواب حماسة الأداء فى سرعة وعمق لا يؤدى إلى بطء البحث والقرار متمنيا ألا تكون النظرة الحزبية الضيقة مدعاة لافتعال مشكلة مطالبا إياهم بمهام كبيرة وضخمة تتمثل فى الإعداد والخطة الخمسية المقبلة، وإقرارها ومتابعة

تنفيذها، من أجل زيادة معدلات الأداء، وتوافر الانطلاق الثانى للقطاعين العام والخاص من حيث الإنتاج والجودة، ويتاح لقطاع الزراعة ما يأمله الجميع من تحويل أجزاء كبيرة من صحارى مصر إلى أرض خضراء، وما يتبع ذلك من جانبهم إلى استدعاء نظرة عادلة فاحصة إلى منجزات الخطة الحالية لتكون عونا فى تقييم الخطة الجديدة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

وتحدث الرئيس فى ذات البيان عن اجتياز الدولة لكثير من العقبات على طريق الإصلاح الاقتصادى، والتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولى، لفتح الطريق أمام إعادة جدولة الديون، والذى سوف تمكن الدولة من المضى قدما فى تنفيذ خطة التنمية.

كما أكد سيادته على إرساء قواعد السياسة الخارجية - شأنها فى هذا شأن السياسة الداخلية - على أسس من المبادئ والقيم الأخلاقية، وليس على الانتهازية والممارسات الرخيصة متمنيا أن ينتهى الحديث غير المسئول عن موضوع الديون مؤكدا أنها لم تصرف فى غير موضعها، معبرا بذلك عن أسفه، فقد عمدت إحدى الصحف الحزبية إلى تشويه الصورة وتزييف الحقائق.

كما طالب سيادته الأعضاء بحماية الاستقرار، وبأن الاستقرار والإنجاز وجهان لعملة واحدة، وأن الشعب يرتجى من ممثليه أن يراعوا الأولويات فى خطة العمل وإلى إعادة النظر الشامل فى سياسة التعليم، والتى هى من أهم الأولويات التى يجب أن نوجه إليها الاهتمام، والدعوة إلى أن تتواكب برامج التعليم فى مصر مع وثبات التكنولوجيا فى العالم، وما يقتضيه ذلك من إعداد المعلم، واختيار المقررات الصحيحة، وتهيئة المدارس لتلقى هذا الجديد المتطور، وأوضح سيادته أن برامج التعليم المتطورة يجب أن تكون راعية لمقومات الشخصية المصرية، لحمايته من المؤثرات الخطيرة التى انتشرت سمومها وأصبحت وباء يهدد الوجود نفسه، وبأن كل إصلاح وبناء على أرض مصر هو من أجل الشباب.

أعرب الرئيس عن ثقته فى أن مجلسى الشعب والشورى قادران على أن

يسهما بأكبر قدر فى النهوض برسالة التعليم المتطورة، راجياً أن يؤدى العمل البرلمانى إلى إرساء المزيد من التقاليد المضيئة، فى تبادل الآراء والانحياز الكامل للصالح العام الذى هو فوق كل اعتبار.

■■

وفى بيانه أمام مجلس الشعب الذى ألقاه سيادته بمناسبة أدائه اليمين الدستورية لمدة الرئاسة الثانية، يوم الاثنين الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٨٧م، أكد الرئيس بحسم أن الديمقراطية - التى هى التعبير الصحيح عن إرادة الجماهير وأنها ليست هبة من الحاكم - لن تنهزم ولن تتراجع أمام الجرائم التى ترتكب اغتيالا للديمقراطية، فى ظل الديمقراطية، وفى ذلك نرى أن الرئيس قد عبر عن الجماهير وعن تمسكها بمصالحها ومكاسبها وبأنها تحمى الديمقراطية وتصنع الاستقرار، وقد أفصح الرئيس عن مسئولية الرئاسة الثانية، بأنها فصل جديد من كتاب التطور، وبأنها دور جديد تضيفه إلى البناء القائم، واقتحام جديد لكل المعارك.

وعندما نستعرض ما كنا عليه دون مزايدة على أحد ولا تهوين من جهد سابق، فكل مراحل العمل الوطنى لها ظروفها الموضوعية ومؤثراتها الإيجابية والسلبية، ففى البداية اصطدمت الديمقراطية بأحداث انتهت إلى شلل حزبى، ثم واجهت البلاد أخطر الجرائم الإرهابية وانعكس ذلك على الجانب الاقتصادى، فكان أن تباطأت المعاملات التجارية وكان هناك جدل شديد حول نتائج السياسات الاقتصادية التى طبقت من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨١، وما تبع الأحداث الإرهابية من انخفاض حاد فى حركة السياحة فى مصر، ثم كان النقص الملحوظ فى موارد النقد الأجنبى، وما واكب ذلك من توقف عدد من المصانع، كما كان الموقف العربى يعانى من قطيعة كاملة بين مصر وشقيقاتها.

فماذا فعلت مصر مبارك: لقد سارت سياسة الحكم فى طريق دستورى واضح فى اتجاهات خمسة:

الاتجاه الأول: ديمقراطية رحبة فتحت كل الأبواب والنوافذ لا فرق بين مؤيد ومعارض، ولا قيود على الرأى، فعادت كل الأحزاب إلى ممارسة

نشاطها الوطنى، وتعرضت البلاد لأحداث داخلية خطيرة، وكان وعى الشعب قبل القانون هو الدرع الأول للاستقرار، وبذلك أصبح الاستقرار فى مصر نموذجاً يحظى بالاحترام فى شرق العالم وغربه.

الاتجاه الثانى : كان نحو سياسة اقتصادية محددة الإطار والمضمون بنيت على خطة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة والتزمت الدولة بسياسة اقتحام المشكلات الكبرى، واتجهت إلى مصانع القطاع العام تجدده وترشد إدارته، فكانت الجودة وزيادة الإنتاج، فتناقصت أعداد الشركات الخاسرة، وبدأت عجلة التصدير فى الدوران، وتوهج شعار «صنع فى مصر»، وكانت الإجراءات الحاسمة التى اتخذت لضمان خطة شاملة لوقف نزيف الموارد فتم تقييد الالتجاء إلى القروض، وكانت خطة الإصلاح مصرية فى مفاهيمها ومنطلقاتها وأهدافها، فقد وضعت من وحى مصلحة القاعدة العريضة من أبناء الشعب.

أما عن المجال الزراعى، فقد تمكنت الدولة من إيقاف تجريف الأرض الزراعية، وتحققت زيادة ملموسة فى الإنتاج الزراعى والاتجاه إلى زيادة المساحة المزروعة وتحويل الصحراء إلى أرض خضراء تحمل الخير وتوفر الأمان.

الاتجاه الثالث: ونرى فيه الالتزام الحاسم الذى لا يقبل التهاون أو المساومة بطهارة الحكم، فلا تستر على فساد، فسيادة القانون هى الأمان، واستقلال القضاء هو حصن الجميع حاكمين ومحكومين.

الاتجاه الرابع: تحقيق العدل الاجتماعى، والذى يشكل عصب الحياة بالنسبة لمسئولية الحكم، فكان الانحياز الكامل لكل ما ييسر الحياة ويؤمنها لمحدودى الدخل، لقد تضاعفت الأجور فى تلك السنوات الخمس ارتفعت جملة الأجور فى القطاع الحكومى إلى ٤٦٣٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٦، بعد أن كانت ٢٤٢٥ مليونا فى عام ١٩٨١، كما تم إنشاء ٨٩٢٠٠٠ وظيفة جديدة فى القطاع الحكومى خلال تلك السنوات، وانطلقت التأمينات الاجتماعية، فزاد عدد المؤمن عليهم، كما توسعت مظلة التأمين الصحى، وتحملت الدولة عبء تقديم عدد من الخدمات المجانية أو المدعمة وانفراد مصر ودولتين أخريين فقط من دول العالم الثالث بتقديم هذا الكم الهائل من

الخدمات لأبناء الشعب، كما قدمت دعما لأسعار السلع التموينية الأساسية، والدعم لبعض أصناف الأدوية، والإسكان الشعبى والتعليم ونقل الركاب بوسائل النقل العامة، وكذلك الدعم للخدمات الصحية ودعم الأسمدة ومستلزمات الزراعة.

أما الاتجاه الخامس فقد توجه نحو سياسة خارجية رشيدة تضع صالح مصر قبل كل شيء وفوق كل اعتبار، ومد جسور التعاون مع كافة الدول التى تثبت استعدادها للتعاون مع مصر بصدق وإخلاص، دون المساس بحرية وسيادة واستقلال الإرادة المصرية أو التدخل فى شئون البلاد.

واتجه الرئيس فى بيانه إلى الحديث عن النهضة الدستورية والتى هى صيانة لجوهر الدستور الذى يحمى أداء النظام الديمقراطى ومن هذا المنطلق كان حتميا فى هذه المرحلة تعميق الأداء السليم لسلطات الدولة فالسلطة التنفيذية وأداتها مجلس الوزراء ووظائف الإدارة العليا هى السلطة التى يتجه إليها كل مواطن بمطالب حياته اليومية محملا سيادته المسئولية كاملة أمام المجلس التشريعى فى بناء المجتمع اقتصاديا واجتماعيا - نلاحظ فى هذا البيان تعرض الرئيس لمسألة خطيرة تحد من قدرة السلطة التنفيذية على الإنجاز وهى قضية البيروقراطية، فالتنازع على الاختصاص بين أجهزة الحكومة ومؤسساتها والاختناقات التى تمر بها القرارات تؤدى إلى تأثيرات سلبية كبيرة على مصالح جماهير الشعب لذلك طالب الرئيس بوضع برنامج كامل لمواجهة تلك القضية وبصورة حاسمة تراجع فيها اللوائح والتعليمات القائمة ويعاد النظر فى الهياكل الوظيفية المتضخمة ويحسم التنازع على الاختصاص ويتحقق التطبيق الصارم لمبدأ الثواب والعقاب ويتم التوصل إلى صيغة مناسبة لاختيار أفضل القيادات القادرة على تنفيذ برامج الإصلاح الإدارى، كما قاد حديث الرئيس عن الأجهزة التنفيذية.. إلى الإدارة المحلية وبأنها فى حاجة إلى وقفة متعمقة فاحصة لإيجابياتها وسلبياتها، بحيث يمتد التطوير والتحديث إلى جميع أجهزة ومؤسسات الإدارة المحلية.

أما عن السلطة التشريعية فقد تحدث سيادة الرئيس عن مجلس الشعب الذى

هو بيت الشعب وملاذ كل مواطن على أرض مصر، وطالب الرئيس بالممارسة الديمقراطية تحت قبة المجلس متمنياً أن تصل إلى مداها، وبأن ذلك يقتضى إرساء التقاليد البرلمانية الرشيدة، والتى تحقق التعاون الإيجابى الفعال بين الرأى المؤيد والرأى المعارض وبأن تكون تلك التقاليد نبراسا للأجيال القادمة فى احترام حرية الرأى وتقدير المصالح القومية العليا والإسهام فى دعم الاستقرار وأهاب سيادته بالمجلس أن يقوم بالتعاون مع الحكومة بمراجعة شاملة للتشريعات القائمة بحيث تكون وحدة متجانسة بلا تناقض أو ازدواج وبحيث تكون ملبية لنصوص الدستور وروحه، وألا يكتنفها لبس أو غموض وبحيث تكون مستجيبة لكل التطورات والمتغيرات فى البناء الاقتصادى والاجتماعى الكبير.

أما السلطة القضائية فكان لها نصيب وافر فى حديث الرئيس من الفخر والاعتزاز ولم لا وهى الأمين على سلامة تطبيق القوانين وإقرار العدل والمنصة العالية والتى يجب أن تبقى عالية للأبد وذلك بالتحصين المستمر لاستقلال القاضى وتأمين القضاء من أية شبهة تدخل أو ضغط أو إغراء أيا كان مصدره ثم ضمان واجب لتنفيذ الأحكام النهائية، إن هذا النطاق يتحقق فيه الفصل الكامل بين السلطة القضائية وبين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية فى ظل التزام المنصة العالية بحدود سلطتها.

لقد أكد الرئيس فى حديثه على أن «**القضاء هو الصورة المثلى فى الالتزام بنص القانون وسيادته وفى إقرار عدالة معصوبة العينين يستوى أمامها الكبير والصغير وهذا يقتضى وثبة فى تيسير إجراءات التقاضى تحقق ضمانات إقرار العدالة**». وعلى مسار آخر تساءل الرئيس عن طريق بناء النهضة المصرية الحديثة موضحا أنه بالجهد المضاعف نستطيع أن نصل إلى الأهداف المحددة التالية:

فى مجال زيادة الإنتاج: زيادة الإنتاج الوطنى بقدر أكبر من الزيادة المتوقعة فى الاستهلاك محققين بذلك أمرين أولهما توافر السلع فى الأسواق لتفادى الاختناقات السلعية والارتفاع المتزايد فى الأسعار، وثانيهما تقليل الاعتماد على الخارج بحيث لا نلجأ إلى كثرة الاستيراد الذى يضغط على مواردنا من النقد الأجنبى ويضطرنا إلى الاستدانة من الخارج وأوضح الرئيس أنه يتعين

علينا أن نحقق الاكتفاء الذاتى فى جميع المحاصيل مع تخفيض نسبة الاعتماد على الخارج وكذلك علينا زيادة صادرات الحاصلات الزراعية بالقدر الذى يكفى لتغطية قيمة ما سيتم استيراده من القمح والذرة[١].

وفى مجال الصناعة:

أشار الرئيس إلى وجوب التحول الجذرى إلى مجتمع صناعى وذلك وفقا لخطة معلنة تشمل الآتى:

١- تصنيع احتياجات المواطنين من السلع الغذائية الأساسية.

٢- تصنيع كامل لخطوط الإنتاج التى لا تحتاج إلى معدات بالغة الدقة والتعقيد.

٣- رفع جودة المنتجات المحلية وإقامة معرض خاص يقام سنويا وبيان ما يتم تحديثه وتطويره فى جميع الصناعات.

٤- إنشاء مناطق صناعية متكاملة النشاط تكون بعيدة عن الأراضى الزراعية وأن يخصص الجزء الأكبر منها للصناعات الصغيرة التى يمكن أن تتميز فيها كل محافظة.

٥- البدء فى حصر الإمكانات الموجودة فى القرى المصرية التى يمكن استغلالها لتنفيذ برنامج تصنيع الريف.

ثم انتقل الرئيس إلى القطاع الخاص موضحا أن لا فرق بين القطاع العام والقطاع الخاص وبأن مال كل من القطاعين مال الشعب موضحا حرص الدولة على رعاية جميع الأنشطة الإنتاجية، دون تفرقة بين مشروعات يقيمها القطاع العام وأخرى يضطلع بها القطاع الخاص

ثم انتقل الرئيس إلى مجالات العمل الوطنى الأخرى وأهدافها فى مرحلة النهضة وأوجزها فيما يلى:

---

(١) دلت الدراسات التى أجريت بواسطة الأجهزة المختصة على أن ذلك ممكن من خلال برنامج يتضمن فى خطواته الرئيسية : استصلاح ١٥٠ ألف فدان سنويا تحقق الاكتفاء الذاتى من إنتاج الدواجن والأسماك والبيض وكذلك تخفيض الفاقد إلى النصف على الأقل وكذلك تحديث أنظمة تسويق المنتجات الزراعية غير التقليدية كالخضروات والفواكه.

الإسكان:

المطلوب فى قطاع الإسكان حجم رهيب وخطة المواجهة فى هذه المرحلة خطة طموح وتقوم على توفير الأرض مكتملة المرافق - بالتكلفة - لمن يتقدمون للبناء عليها وكذلك استمرار الدولة فى تقديم القروض الميسرة للبناء على أن يقتصر منحها على محدودى الدخل كذلك تشجيع إنشاء صناديق التمويل الخاصة لإقامة المناطق السكنية الجديدة للشباب.

التعليم:

تطوير التعليم هدف رئيسى فى المرحلة القادمة وطالب الرئيس بتطوير التعليم من أجل تكوين جيل من المنتجين القادرين على العمل فى قواعد الإنتاج كذلك استهداف التخفيف من الأعباء المادية والمعنوية التى تتحملها الأسرة المصرية فى تعليم أبنائها وأشار الرئيس إلى عرض خطة متكاملة أمام مجلس الشعب - تلحق بالخطة الخمسية للدولة - لإصلاح نظام التعليم فيمصر تمتد إلى تطوير المناهج الدراسية وإعادة تأهيل المدرسين وتغيير نظام الدراسة والامتحان وبناء المدارس الكافية لتطبيق نظام اليوم المدرسى الكامل، كما أشار سيادته إلى قضية خاصة بالتعليم وكان قاطعا حين أكد أنه لا مساس بمبدأ مجانية التعليم ورحب الرئيس بمساهمة القادرين فى تغطية تكاليف تطوير التعليم، وأكد إعطاءها حقها من التقدير والتيسير.

السياحة:

التخطيط لمضاعفة الدخل السياحى فى المرحلة القادمة وعلى مدار خمس سنوات وأنه يتم توفير البنية الأساسية بتمويل مصرى لمناطق الشواطئ فى سيناء والبحر الأحمر، وكذلك إمكانية أن يتم التخطيط والتنمية من خلال الاستثمارات العربية والعالمية وأن يصاحب ذلك برنامج لتطوير وتحديث وتنمية الصناعات المغذية لقطاع السياحة، ليحتل قطاع السياحة المركز الأول بين مصادر النقد الأجنبى فى مصر.

الصحة:

طالب الرئيس بمواجهة حاسمة لتغيير الأوضاع العلاجية وضرورة الإسراع فى تنفيذ برنامج شامل للتأمين الصحى تستخدم فيه طاقات الآلاف من شباب الأطباء الذين يتطلعون إلى دور متعاظم فى توفير العلاج لمواطنيهم بتكلفة معقولة كما أشار سيادته إلى وجوب توفير الخدمات الصحية لطلاب المدارس.

ثم انتقل الرئيس فى بيانه إلى الحديث عن سياسة مصر الخارجية والخط الذى التزمت به الدولة وهو خط يقوم على الركائز التالية:

أولا: التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر وللدول الشقيقة التى تدخل فى دوائر انتمائنا وارتباطاتنا الأساسية ومساندة الجهود المبذولة للحد من سباق التسلح والقضاء على أسلحة الدمار الشامل.

ثانيا: توظيف التحرك الخارجى لخدمة أهداف التنمية والتطوير وكذلك تأمين المصالح القومية الحيوية وأن التحدى الأساسى هو تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى.

وأشار الرئيس إلى عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجارى مع الدول الصديقة وجذب أطراف خارجية للتعاون مع مصر فى تحديث وسائل الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة فى الصناعة والزراعة والخدمات.

ثالثا: الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعقلة ترتبط بالأهداف القومية العليا والمصالح الاستراتيجية، ويظهر ذلك فى إقامة علاقات تعاون مع كافة الدول التى تحترم سيادة وقانون الدولة، وكذلك تجنب الدخول فى عداء مع أية دولة لا تهدد أمننا القومى أو مصالحنا الحيوية.

رابعاً: تعزيز التضامن بين الدول التى تشكل دوائر اهتماماتنا الأساسية وفى مقدمتها الدول العربية، ودول القارة الأفريقية وبلدان عدم الانحياز.

ثم وضع الرئيس انطلاقا من هذه النقطة تصورا خاصا بدور مصر فى المجال العربى وهو الإسهام الفعال فى حماية الأمن القومى للأمة العربية والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية وعرض سيادته تطلبات هذا

الدور وأنه لا يتحقق إلا مع توافر العناصر الآتية:

١- التوصل إلى تصور مشترك بين الأقطار العربية للأهداف القومية العليا وكيفية الحفاظ على الأمن القومى ووضع استراتيجية متكاملة لمواجهة الأخطار التى تعترض مسيرتها على أن تلتزم به جميع الأقطار العربية.

٢- الحفاظ على استقلال الإرادة العربية والعمل على توفير الحرية للقرار العربى والبعد عن المؤثرات الخارجية والنفوذ الأجنبى فى صنع القرار.

٣- التزام كل قطر عربى باحترام المواثيق الأساسية التى قصد بها أن تحكم الحركة العربية الواحدة وأهم تلك الوثائق : ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك العربية وأوضح سيادته أن مصر ظلت دائما فى طليعة القوى العربية التى تمسكت بتلك المواثيق.

٤- التزام جميع الأقطار العربية بمبدأ الاحترام المتبادل وبعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى.

٥- توصل الأقطار العربية إلى صياغة الأساس الذى يحكم العلاقات بينها وبين الدول غير العربية الموجودة فى المنطقة ورأى الرئيس أن هذا التصور يجب أن يكون بعيدا عن العنصرية والتمييز العرقى والطائفى.

٦- العمل على تعزيز الجبهة العربية وذلك عن طريق تعميق التضامن بين الأقطار العربية وتسوية المنازعات القائمة بينها وديا دون حاجة إلى اللجوء إلى أساليب القوة والأطراف الأجنبية لتقوم بدور الحكم بين الأطراف.

٧- الحفاظ على موارد الأمة العربية وتعزيز مسيرة التنمية فى الوطن العربى على امتداده، وذلك يتطلب أن نتجنب تبديد الموارد العربية وإهدارها وتركيز الجهود على العمل على تسخيرها لخدمة أهداف التنمية فى المدى الطويل واستيعاب التكنولوجيا الحديثة فى الإنتاج.

ويقتضى هذا أن تعطى الدول العربية الأولوية فى التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى فيما بينها وأن تعمل على تحقيق التشابك فى المصالح بين المؤسسات التجارية والأفراد الذين ينتمون إليها.

كان هذا التصور بمثابة رؤية نافذة من جانب الرئيس محمد حسنى مبارك فى تكوين مفهوم الدور العربى واضطلاع مصر بدورها وأداء رسالتها القومية.

وعن الحرب الدائرة فى الخليج أقر الرئيس أنه من واجبنا أن نعمل على إنهاء تلك الحرب وتفعيل صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وكذلك العمل على استئناف مسيرة السلام بالنسبة للقضية الفلسطينية ودعا الرئيس لعقد مؤتمر دولى للسلام وتهيئة الظروف لقيام منظمة التحرير الفلسطينية للقيام بدورها بفعالية.

وأنهى الرئيس حديثه بالإشارة إلى لبنان ونادى بحل المشكلة اللبنانية من خلال تخليصها من الضغوط والتدخلات الأجنبية وتمكين شعب لبنان من وضع صيغة مقبولة لتنظيم الحياة السياسية وكذلك تحدث الرئيس عن العلاقات الطيبة التى تربطنا بالدول الأفريقية والآفاق الرحبة المتاحة للتعاون معها فى كافة المجالات وخاصة المجال الاقتصادى. كان بيان الرئيس إطار محدد المعالم للعمل العام الذى يشارك فيه الشعب حكومته فى معارك بناء النهضة فديمقراطية القرار أدت بالشعب المصرى إلى الشعور بأنه شريك فى وطنه وعضو فعال فى كيانه تلك النهضة التى شارك فيها الجميع قادرين وغير قادرين كبناء القادرين المدارس والمستشفيات كذلك دور الثقافة والفنون فى بناء النهضة، ومن خلال دعوة الرئيس لأهل الثقافة والفنون لأن يؤدوا رسالة النهضة بما يقود إلى بناء مستمر وتدعيما لمجتمع الإخاء والحب والعدل الاجتماعى.. لقد كان حديث الرئيس لأعضاء المجلس بمثابة وضع النقاط على الحروف فى طريق الصحوة وبناء النهضة.



الفصل الرابع

عودة طابا والقضايا الوطنية

في الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الثانى من الفصل التشريعى الخامس لمجلس الشعب يوم الخميس الموافق ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ القى الرئيس هذا البيان غداة وقوع أحداث مباركة شكلت علامات مضيئة على الطريق وبعثت مزيدا من الثقة في النفس والمستقبل **«لقد أظهر الله الحق وأعلى كلمة العدل عندما صدر الحكم القاطع من محكمة التحكيم الدولية كاشفا عن حقيقة ثابتة هى أن طابا كانت وستظل أبدا جزءا من تراب مصر الطاهر»**(١) **وأكد الرئيس أن مصر** قد اتخذت من جانبها كافة الاحتياطات التى تضمن حقوقها وتصون مصالحها.

وجاء البيان مواكبا لحدث آخر هو التحسن الكبير فى منسوب مياه النيل الخالد والذى كشف عن وعى شعب مصر العظيم وتقبله للإجراءات التى

(١) لمزيد من التفاصيل حول قضية طابا، انظر كتابنا (طابا مصرية) الصادر عن مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع سنة ٢٠٠٠، والذى شرفنى السيد الرئيس حسنى مبارك بتفضله بتكريمى عنه كأفضل كتاب قانونى لعام ٢٠٠٠ .

شرعت الدولة فى وضعها لترشيد استهلاك المياه ثم يأتى حدث مبارك آخر ليزيد من اعتزازنا بمصريتنا وسمو تراثنا وحضارتنا واعتراف العالم بالنبوغ المصرى وكان طبيعياً أن يتجسد هذا الاعتراف فى شخص نجيب محفوظ والذى حصل على جائزة نوبل للآداب وبعد أن استعرض سيادة الرئيس تلك الأحداث والتى افتخرت بها مصر والتى عبرت عن نهضة حقيقية أشاد الرئيس بالدورة التشريعية الماضية والتى كانت جزءاً لا ينفصل عن بناء هذه النهضة والتى حفلت بنشاط تشريعى كبير تمثل فى عدد القوانين الهامة التى صدرت بعد دراسة دقيقة كما تميزت بممارسة إيجابية على أوسع نطاق، مما أكد للجميع التقدم بأوسع خطى على طريق الديمقراطية، فقد تم تدعيم البناء الديمقراطى بتكوين الأحزاب وجرت أكثر من انتخابات حرة أسفر آخرها عن تكاثر مقاعد المعارضة ووصلت إلى رقم لم تشهده الحياة النيابية فى مصر طوال تاريخها منذ أكثر من ٦٠ عاما وانطلاق الصحافة الحزبية متمتعة بكل الحرية فى التعبير بلا أدنى رقابة أو قيود فتأكد للجميع أن شمولية الحكم لم يعد لها وجود فى حياة مصر «فى الدورات السابقة على ثورة ٢٣ يوليو لم يكن بالمجلس إلا معارض واحد أمام غالبية تحتل كل المقاعد» فبات واضحا للجميع أن الشعب هو الذى يقرر ويختار وأصبح واضحا أن من حق الجميع مؤيدين كانوا أم معارضين بل من واجبهم كذلك أن يطرحوا ما يعن لهم من قضايا وأن يعرضوا ما شاءوا من المشاكل فتلك هى الوظيفة الأساسية للديمقراطية.

وأوضح الرئيس فى بيانه أن المشكلة الاقتصادية التى نواجهها ليست كما يدعى البعض نتاج فعل فاعل أو أن حكما بذاته هو المسئول عنها موضحا اتجاه مصر إلى نهج قومى للتعرف على جذور المشكلة فقد دعا الرئيس إلى مؤتمر قومى شامل يجتمع فيه خبراء مصر وأقطاب الاقتصاد فيها وطرحت بهذا المؤتمر كل الرؤى والمداخل المتباينة للمواجهة بحيث يبدأ بنيان التطوير بالبناء الاقتصادى نفسه وبأن تسير كل الخطوات الإصلاحية ضمن تصور مرسوم ومنطلقا من ذلك وضعت الخطة الخمسية الأولى للتنمية ثم انتقلنا إلى الخطة الخمسية الثانية وأثبتت الدولة للجميع ضرورة الالتزام بخطة عامة تكون فيها الأهداف واضحة وجلية وتتحدد فيها الالتزامات والمسئوليات.

وطالب الرئيس بحل مشكلة الديون - باعتبار ذلك شرطا لازما لتمكين الدول النامية من خوض معركة التنمية وذلك عنصر مطلوب للأسرة الدولية - وليس لمجموعة محدودة من الدول وقد دعا سيادة الرئيس - فى ذات الخطاب ومن فوق منبر المجلس كافة الدول إلى التوصل إلى صيغة منصفة لتسوية هذه المشكلة(١).

وأشار سيادته إلى أن معدلات الزيادة السكانية فى مصر مازالت مرتفعة إلى درجة تهدد بخنق جهود الإصلاح والتنمية واستنزاف قدرة الحكومة على رفع مستوى الخدمات التى تقدم للجماهير مؤكدا على أنه برغم ذلك فقد تمكنت الدولة بالتخطيط السليم من تحقيق إنجازات عديدة.

تحدث الرئيس فى بيانه عن مشكلة ارتفاع بعض السلع الضرورية وظن البعض أن حل تلك المشكلة يكون فى رفع الأجور مؤكدا أنه رأى باطل أصلا وموضوعا وأن حل ذلك يكمن فى عدة إجراءات فى مقدمتها إنشاء مؤسسات أو جمعيات تضم منتجى السلع الغذائية والزراعية تتولى تسويق المنتج وتوزيعه بعيدا عن الوسطاء الذين يدفعهم الجشع إلى المغالاة فى زيادة الأسعار بصورة لا تتناسب مع زيادة تكلفة الإنتاج ويرى الرئيس أن النقابات والاتحادات العمالية يمكن أن تساهم فى إقامة هذه الجمعيات وأن تيسر لها البنوك ومؤسسات التمويل الحصول على رأس المال اللازم لتمكينها من أداء مهمتها، وأكد الرئيس كذلك على أن دور المواطنين فى مقاومة جشع التجار دور فعال وحيوى فمهما نشطت الأجهزة الحكومية فلن تستطيع أن تضطلع بالمسئولية وحدها، وأشار الرئيس فى نفس الوقت على وجوب زيادة الأجور فى الحدود التى لا تخل باقتصاديات الإنتاج ولا تتعارض مع ضرورات الإصلاح الاقتصادى، وأشار الرئيس إلى تكليفه للحكومة باقتراح إصلاح شامل فى نظام الأجور وطرحه على المجلس فى هذه الدورة لمناقشته وإثرائه.

واتجه الرئيس فى حديثه بعد ذلك عن مشكلة العمالة والحاجة الملحة إلى

(١) أشار الرئيس إلى دعوة الشيخ جابر الأحمد الصباح - أمير الكويت - من منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة باقتراح تنازل الدول الدائنة عن جزء من أصل الدين وإلغاء الفوائد المستحقة على ما بقى من الدين.

إيجاد فرص عمل للأعداد الكبيرة لمن يبلغون سن العمل أو ينهون دراستهم كل عام، فهناك حاجة إلى توجيه مزيد من الاهتمام للصناعات الصغيرة وبأنها المجال الحقيقى لاستيعاب العمالة الجديدة دون تكلفة كبيرة وكذلك تعزيز قدرة القطاع العام على استيعاب العمالة المتاحة له والتوسع فى تصنيع معدات الإنتاج وأدواته وكرر الرئيس فى هذا المجال عن التزام الدولة بتوفير مزيد من التشجيع للمستثمرين المصريين والعرب والأجانب ووجوب إدراك الجهاز الحكومى بأنه فى خدمة المستثمر، وقد كلف الرئيس مبارك الحكومة بإنشاء صناديق خاصة يعهد إليها بتمويل مشروعات التنمية الأساسية والاجتماعية.

كما أوضح الرئيس مواجهة مشكلة شركات توظيف الأموال وصدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ لوضع الإطار التنظيمى لعمل هذه الشركات لضمان حقوق المتعاملين معها وأكد الرئيس على أنه لدى الدولة من الوسائل والصلاحيات ما يمكنها من حفظ حقوق مواطنيها والحد من خسائرهم.

وأكد الرئيس فى بيانه على نظرته للتحرك فى المجال الخارجى كعنصر مكمل للعمل الداخلى وإقناع الدول الصديقة بتعزيز القدرات المصرية وبأنها عاملا أساسيا فى استتباب الأمن والسلام فى منطقة الشرق الأوسط، وكذلك أشار سيادته إلى الاعتزاز بالدور الإيجابى الذى تقوم به الدول الأفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية على الصعيد الدولى.

أما عن الصعيد العربى فقد برزت أربع قضايا على جانب كبير من الأهمية فى خطاب الرئيس وهى:

الأولى : قضية التعاون بين مصر وسائر الأقطار التى استأنفت مصر علاقتها معها، فهذا التعاون أحد الركائز الأساسية للسياسة المصرية، فهى علاقة استراتيجية شاملة تتداخل فيها عوامل القوة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

الثانية: مسألة الحرب الإيرانية العراقية والحاجة إلى التحقق من أن جهود السلام سوف تبلغ مداها - ذكر الرئيس أن الاتصالات مع الرئيس صدام حسين مستمرة من أجل إحراز السلام.

الثالثة: المشكلة الفلسطينية التى هى قضية كافة الشعوب المناضلة من أجل السلام والحرية، وضرورة إرساء الأساس السليم لسلام عادل ودائم يقوم على الاعتراف المتبادل بالحقوق وتحقيق الشروط الموضوعية للتعايش - وكشف الرئيس عن الاتصالات المكثفة حول تلك القضية وأنها لم تقتصر على الدول العربية بل امتدت إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة وكثير من دول المجموعة الأوروبية، والدول الإسلامية وبلدان عدم الانحياز.

وأشار سيادته إلى أن إسرائيل يجب أن تواجه مسئوليتها وتتجاوب مع النوايا العربية الصادقة لإحلال السلام فى ربوع المنطقة.

الرابعة: هى المشكلة اللبنانية، وبأنه لابد من عقد القمة العربية مسبوقة بتحضير جيد ومدروس تماماً لاتخاذ الخطوات الكفيلة لوقف هذا التدهور فى الموقف.

وفى ختام بيانه ناشد السيد الرئيس كل مواطن فى موقعه وكل الطوائف والأجيال.. وكل الآراء المتصارعة، بروح اليقظة والوحدة والتحدى، لكى تنطلق طاقاتنا متكاتفة متجمعة لتحقيق هدف الصحوة التى تسعى إليها مصر.

■■

دعا السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى اجتماعه بمجلس الشعب وفى البيان الذى ألقاه بمناسبة دعوة مصر إلى ممارسة نشاطها ودورها بجامعة الدول العربية وحضورها مؤتمر القمة العربى الطارئ بالدار البيضاء فى دور الانعقاد الثانى بالفصل التشريعى الخامس بمجلس الشعب يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٩م - دعا سيادته المجلس إلى الانعقاد بما يعبر عن الالتزام الكامل منه بطرح حقائق الأحداث التى تمر بها البلاد، فإذا كان الدستور يعطى صاحب الموقع الأول - المنتخب من الشعب - مسئولية إصدار القرار السياسى فى توجيه شئون الدولة، فإن الديمقراطية تتطلب أن يكون القرار معبراً عن مصالح الجماهير، نابعاً من إرادتها، ومن هذا المنطلق تحدث الرئيس إلى أعضاء البرلمان نواب الشعب بعد عودته من المؤتمر، والذى قصد به أن يكون تكريم مصر بداية لمنعطف تاريخى فى

بناء غد جديد لأمتنا العربية من المحيط إلى الخليج.

وقد جاءت كلمة مصر فى جلسة افتتاح المؤتمر مبنية على أركان ثمانية أوجزها الرئيس فى الآتى:

أولا : وجوب اتباع صياغة عربية متفق عليها للسلام.

ثانيا : تحديد دور نشط فى عملية الوفاق العالمى.

ثالثا : مضمون واقعى نلتزم به للدفاع المشترك وتطبيقاته العملية.

رابعا : التزام صارم بمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية.

خامسا : تنوع الآراء وتعدد الاجتهادات بما لا يعنى التباعد والتناحر والتفرق.

سادسا : وجوب اتخاذ سياسات عملية تؤدى إلى مزيد من التعاون الاقتصادى والثقافى والسياسى وإيجاد الأطر اللازمة للتنمية المشتركة والمنافع المتبادلة.

سابعا : توجيه قدر أكبر من الاهتمام لقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العلم فى العالم العربى.

ثامنا : تعزيز التضامن العربى بتعامل مع العالم الخارجى يتسم بالثبات والاستقرار كمجموعة واحدة متماسكة.

ومن هذا المنطلق كان قرار الرئيس بالنسبة للعلاقات الخارجية هو رفض أى مراوغة بالنسبة للانسحاب الإسرائيلى الكامل من أرض مصر فكان القرار القاطع: إما تحرير كامل لكل شبر من التراب الوطنى وإما نضال بفداء الأرواح.

وتحدث الرئيس كذلك عن أمر عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وشقيقاتها وبأنه لم يكن الأمر الذى يرهق فكر الرئيس فقد كان على ثقة من أن الزوابع مآلها إلى زوال وقال الرئيس أن ما كان يؤرقه حقاً هو هذا التمزق الذى أوصل الدول العربية إلى حافة الهاوية وأنه من أجل ذلك كله كان الهدف ـ أولا وقبل أى اعتبار ـ هو لم الشمل والقضاء على كل دواعى

التمزق والتشتت، وإنقاذ الكيان العربى من الانفجار والانهيار.

وفى ختام بيانه أشاد الرئيس بشعب مصر العظيم القوى بأصالة عظيمة معبرا عن سعادته وفخره مما سمعه من بعض القادة العرب من أنهم لم يسمعوا من أى مصرى كلمة واحدة تمس مصر وكرامتها بل لم يسمحوا بكلمة من غيرهم تمس مصر أو قيادة مصر بالرغم من أن هؤلاء المصريين قد يمثلون داخل مصر الرأى الآخر والصوت المعارض.

وكرر الرئيس - فى بيانه - باسم الأصالة المصرية دعوته إلى الصف الواحد والموكب الواحد تصديا لكل المشاكل، وتحقيقا للأهداف القومية.

■■

جاء اجتماع الرئيس بأعضاء الدورة البرلمانية فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الثالث الموافق ١١ نوفمبر ١٩٨٩. جاء معبرا عن إقرار السلام وتطهير الأرض من العدوان، ورفع الأعلام على كل شبر من التراب الوطنى.

وفى ذلك دعا الرئيس إلى تثبيت دعائم الاستقرار، بسيادة القانون الذى يستوى أمامه المواطنون، وحرص الدولة على الاحترام الكامل لاستقلال القضاء، وقيام الحياة الحزبية على أسس سليمة، قوامها ممارسة الديمقراطية وتثبيت دعائمها بصحافة تتمتع بالحرية الكاملة دون أدنى رقابة.

ونبه الرئيس على ضرورة التعمق فى دراسة التجربة، وتقويم أوجه القصور وتحديد الأخطاء والعوائق.

وفى هذا الإطار دعا سيادته إلى الوقفة مع النفس فى كل خطوات التطور وتحديد المعايير التى توجب علينا الالتزام بذلك التطور ثم عرض الرئيس تصوره لهذه المعايير فى الحدود التالية:

أولا : الحرص على أداء الواجب، قبل المطالبة بالحق.

ثانيا : تحقيق معدل أسرع فى الإنجاز والإنتاج.

ثالثا : السعى إلى الإتقان والابتكار سعيا نحو الكمال ومحاسبة النفس قبل توجيه اللوم إلى الغير.

وتحدث الرئيس فى بيانه بإسهاب عن البيروقراطية الخانقة وآثارها المدمرة، وما تسببه من إعاقة جهود التنمية وتهديد مصالح المجتمع بكل فئاته.. ودعا الرئيس إلى محاربتها ووضع النظم الكفيلة بالحد من آثارها وانعكاساتها السلبية على أداء الجهاز الإدارى وتساءل الرئيس بمنتهى الصراحة: **هل العيب موجود ومحصور فى البيروقراطية المتغلغلة فى المكاتب الإدارية**، وأجاب الرئيس عن هذا التساؤل بأن مسئولية التنفيذ الصحيح للقرار السليم يشترك فيها ـ مع المكاتب الإدارية ـ جمهور المتعاملين مع هذه المكاتب، فالبعض يريد الاستثناء مهما كان الوضع واضحا، ومهما كان الاستثناء المطلوب صارخا ويؤدى إلى الإضرار بالحق العام.

وفى ضوء المعايير التى حددها الرئيس ـ وجه سيادته أعضاء البرلمان إلى التركيز على بعض القضايا الأساسية لضمان نجاح مسيرة إعادة البناء والتنمية، واستمرار حركة الإصلاح فى شتى جوانب الحياة المصرية.

فعلى الصعيد الداخلى تحدث الرئيس عن قضية تضييق الفجوة التى مازالت قائمة بين الواردات والصادرات باعتبارها قضية وطنية فى المقام الأول، وحذر الرئيس من خطورة تسديد هذه الفجوة عن طريق الاقتراض من الخارج، ولابد من وضع برنامج لخفض الواردات وزيادة الصادرات ـ تشترك الحكومة فى وضعه مع أعضاء المجلس، وطرح الرئيس عدة نقاط فى هذا المجال وأولى هذه النقاط: وجوب الالتزام بتصنيع أدوات الإنتاج، والسير بخطى أسرع فى مجال زيادة قيمة الصادرات المصرية الصناعية والزراعية، وتحقيق أقصى قدر ممكن من القيمة المضافة إليها، وهو ما يقتضى التقليل من تصدير المواد الخام ونصف المصنعة والعمل على تصديرها فى صورة المنتج النهائى. أما النقطة الثانية التى طرحها سيادته للمناقشة مع أعضاء المجلس فهى قضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والصناعة على أوسع نطاق ـ وتبنى خطة شاملة لإدخال التكنولوجيا العصرية ـ ولو تدريجيا ـ فى مختلف جوانب الحياة المصرية وفقا لبرنامج

محدد. بقيت النقطة الثالثة والتى أثارها الرئيس وهى قضية تطوير الأداء الاقتصادى المصرى بما يستهدف دعم طاقته الإنتاجية والتحرك على محورين أساسيين:

الأول : تحرير القطاع العام وتطويره بتغيير الهيكل الإنتاجى لوحداته، وإدخال إصلاحات مالية على نظم العمل فى شركاته.. فالقضية ليست قضية بيع القطاع العام أو تغيير ملكيته، وإنما هى قضية تعزيزه ورفع كفاءته. أما المحور الثانى فهو تحفيز القطاع الخاص، من خلال توسيع حيز الملكية الخاصة فى الشركات المشتركة والعامة، ومن جهة أخرى فإن مشكلة البطالة فى مقدمة الأولويات ودعا الرئيس إلى تضافر كل الجهود للتخفيف من حدة هذه المشكلة داعيا المجلس إلى الاسهام فى تقديم الأفكار والمقترحات البناءة فى هذا الشأن.

وعن الاختصاصات الدستورية، فإن مجلس الشعب بسلطاته التشريعية وكذلك مجلس الشورى لا يمكن أن ينفصلا عن عمليات البناء آملا سيادته أن يتحقق فى هذه الدورة نشاط غير عادى، يتميز بالإيجابية والسرعة يشارك فيه كل ممثلى الشعب بالفكر والرأى والقرار، وكان رأى سيادته أن ذلك يتحقق فى الاتجاهات التالية:

أولا : الاتصال المستمر مع القواعد الشعبية فى مختلف مجالات البناء، للتعرف على حقيقة الأوضاع.

ثانيا : تركيز عمل اللجان البرلمانية على موضوعات الساعة، والمرتبطة بعمليات إعادة البناء فى كل المواقع.

ثالثا : تكوين لجان لتقصى الحقائق فى الأمور التى تحتاج إلى الإيضاح، وتقديم تقاريرها الوافية إلى المجلس .

رابعا : المتابعة اليقظة لتنفيذ القرارات، بما يساعد على سرعة التنفيذ وسلامته بغير عوائق أو إبطاء.

خامسا : الإفادة من التقارير والتوصيات التى يصدرها مجلس الشورى، فيما يبحثه من موضوعات إعادة البناء.

سادسا : التعاون الكامل بين كل الأحزاب فى أداء هذه المسئوليات القومية، التى تشترك جميعا فى تحملها.

وأكد الرئيس فى خطابه على أن المؤسسات الدستورية تؤدى واجبها فى التشريع والرقابة فى وضح النهار، وبمراجعة أعمال مجلس الشعب، نرى الدليل الحاسم على إتاحة الفرصة الكاملة للرأى الآخر، ومن أجل ذلك فقد آمل الرئيس فى أن تكون كل الاتجاهات حريصة على الكيان الديمقراطى للدولة ووجه الرئيس بهذه المناسبة تحية خاصة إلى الأعضاء بما أنجزوه فى الدورة الماضية بعد أبحاث مستفيضة ومناقشات تفصيلية على أوسع مدى.

وعلى **الجانب الآخر** تحدث الرئيس عن التعامل مع العالم **الخارجى**، من موقع الإيمان بأن مصر لها دورها المتميز وثقلها الكبير على الصعيدين الدولى والإقليمى. وعن تحملها مسئولية خاصة فى الحفاظ على السلام والاستقرار فى المنطقة.

وأوضح سيادته أن مصر توجه علاقاتها الخارجية لخدمة أهداف التنمية والبناء فى الداخل، وتحدث عن اللقاءات التى تتم بين سيادته وبين قادة الدول والاتفاقات التى تتم من أجل تعزيز التعاون بين مصر والدول الأخرى فى مختلف المجالات التى ترتبط بها مصالح الجماهير[١].

وعلى الصعيد الفلسطينى تحدث الرئيس عن المساعى المبذولة من أجل بدء الحوار الفلسطينى الإسرائيلى دون شروط مسبقة وفيما يتعلق بالوضع بين إيران والعراق فقد أمل الرئيس أن يتحول وقف إطلاق النار إلى سلام عادل وشامل كذلك تحدث الرئيس عن الجهود التى يبذلها السودان الشقيق لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

وعلى الصعيد الإفريقى فقد بذل الرئيس جهودا مضنية فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية[٢]:

---

(١) تم فى الأسابيع الماضية على إلقاء هذا البيان اجتماع النواب اللبنانيين واقرار وثيقة الوفاق الوطنى وانتخاب رئيس الجمهورية وذلك بعد نجاح اللجنة العربية الثلاثية فى تحقيق الخطوات التى مهدت لهذا الاجتماع.

(٢) تم انتخاب الرئيس مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية فى يوليو سنة ١٩٨٩.

أولاها: قضية الوضع فى جنوب القارة، وضرورة تغييره بما يضع حدا للسياسات والممارسات العنصرية.

الثانية: العمل على تحقيق المصالحة بين الدول الإفريقية التى نشأت بينها منازعات حادة فى الآونة الأخيرة كالنزاع بين موريتانيا والسنغال.

وفى نهاية بيانه جدد الرئيس الثقة فى المجلس ودورته والتى أمل سيادته فى أنها سوف تساعد على تحقيق ما يرجوه الشعب وما تتطلع إليه الملايين فى ممثليها من مختلف الاتجاهات.

■■

فى بداية الفصل التشريعى الجديد لمجلس الشعب يوم السبت ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٠م، سجل الرئيس محمد حسنى مبارك بكل التقدير ما أنجزه مجلس الشعب السابق فى الفصل التشريعى المنصرم من أعمال تشريعية ورقابية هامة على مدى دوراته الثلاث، وفى مختلف مجالات العمل العام، والذى هو استمرار فى المسيرة الديمقراطية، التى تحقق المشاركة الشعبية سواء فى صنع القرار، أو فى الرقابة على سلامة تنفيذ القرار. وبأن هذه الممارسة العملية ليست إلا إعلاءً للإرادة الشعبية وذلك دون أدنى محاولة للسيطرة على تلك الإرادة، أو تغيير مسارها، وحمايتها من أى اقتحام إدارى.

ونرى فى خطاب سيادته مدى حرصه البالغ على أن تتوافر كل أجواء الحرية، خلال المعركة الانتخابية، أو عند الإدلاء بالأصوات، أو فى فرزها، وأن المشاركة الإيجابية فى كل مراحل البناء، فريضة وطنية يجب ألا يتهرب منها أى مواطن يعنيه مستقبل بلاده ومستقبل أمته.

تحدث الرئيس عن نداء الوطن والذى يفرض على الجميع إنقاذ كل وقت ضائع، وكذلك توفير الجهد من حلقات الجدل التى لا طائل منه والتجمع ببصيرة واعية نحو التحديد المستمر لأهدافنا القومية.

كما دعا إلى المزيد من دور المعارضة فى ساحة العمل الوطنى وبأنها جزء لا ينفصل عن نظام الدولة.

وتطلع الرئيس ـ فى بيانه ـ إلى بناء عالم جديد، فى عصر التقدم العلمى الكبير، والتكنولوجيا المتقدمة ـ إلى عالم حماية البشرية من أسلحة الدمار والهلاك، مؤكدا أن مصر ليست بمعزل عن هذا المنعطف نحو عصر جديد. فمصر ستظل ذات دور ريادى فى التعامل الدولى وتحديد مسار الحركة الدولية.

وفى هذا الإطار أبرز الرئيس دورا رئيسياً هاماً لمجلس الشعب فى التعرف على الخيارات والبدائل المتاحة لتحقيق الأهداف القومية والاسهام فى ترسيخها فى ضمير الأمة عن طريق التشريعات التى يصدرها المجلس وذلك بعد دراسات متأنية وبحث مستفيض يعبر عن المصلحة العامة، فنواب الشعب يمثلون الشعب كله.

وناشد الرئيس التزام أعضاء مجلس الشعب الجديد بتطلعات الجماهير التى منحتهم ثقتها، فواجبهم أن يرسوا تقاليد رائدة، ويسهموا فى التوصل إلى حلول عملية للمشاكل التى تعانى منها الجماهير، عن طريق الدراسات الجادة والهادفة، ودعا الرئيس الأعضاء إلى عدم التخلف عن ركب العمل الموضوعى الواقعى، الذى تلمس الجماهير صدقه، وتجنى ثماره، فلا مجال لتقديم الوعود المزيفة، مبينا أن النائب الحقيقى، الوفى لناخبيه ليس هو القادر على تسجيل الموقف أو إلقاء الكلمات الرنانة الحافلة بالعبارات الإنشائية، بل هو الذى ينجح فى تقديم إنجاز حقيقى ملموس، يحقق نفعا أو يدفع ضررا فى المجالات التى تهم الجماهير.

وأوضح الرئيس أن أول مجالات العمل الوطنى الذى يجب أن تتجه إليه الأنظار ـ فى هذه المرحلة الحرجة الدقيقة ـ هو مجال البناء الاقتصادى، باعتباره عماد كل تطور وتقدم.

وأشار الرئيس مجددا إلى برنامج الإصلاح الاقتصادى، والذى قطعت فيه الدولة شوطا كبيرا، وعزم الرئيس على المضى فيه بكل الطاقات، منبها إلى دور المجلس فى تحقيق هذا البرنامج والرقابة على تنفيذه، من خلال إجراء المناقشات وإصدار التشريعات اللازمة، والتحقق من التزام الأجهزة التنفيذية بالخطة المرسومة والمنهج المتفق عليه.

وكان أول ما استوقف سيادته فى هذا الصدد هو استكمال مسيرة التحرر الاقتصادى، حين ركزت الدولة على تعزيز القاعدة الإنتاجية للبلاد، بهدف زيادة حجم المنتجات المصرية وتحسين نوعيتها، وكذلك خلق فرص عمل جديدة، بما يتيح استيعاب الأعداد المتزايدة من المتقدمين للعمل سنويا، ومحاربة البطالة. وشدد على بذل الجهد للتوصل إلى حلول جذرية لهذه القضية فى المستقبل القريب، والذى لن يتحقق إلا بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتشجيع كافة قطاعات الإنتاج على تكثيف نشاطها وزيادة حجم العمالة التى توظفها، وما يترتب على هذه الزيادة فى الإنتاج، من زيادة ملموسة فى الصادرات وانخفاض مقابل فى الواردات، وهو ما يعنى تحسنا فى الميزان التجارى، فضلا عن توافر السلع فى الأسواق المحلية بأسعار أفضل من أسعار السلع المستوردة.

ولم يفت الرئيس التحدث عن جوهر سياسة التحرر الاقتصادى والذى هو توفير المناخ الملائم لتوفير ما يلزم المواطن من السلع والخدمات بسعر مناسب، وتمكين المجتمع من استخدام أكبر قدر من الطاقة المتجددة من قوة العمل، ولا يهم فى هذا المجال إن كان المنتج ينتمى للقطاع العام أو الخاص، فقد تبنى الرئيس خطا واضحا فى أن كلا من القطاعين ثروة للمجتمع المصرى كله، يستحقان حماية أجهزة الدولة ورعايتها.

كما طالب سيادته بمضاعفة الجهد فى سبيل تحقيق زيادة الإنتاج، حتى نتمكن من مواجهة مشكلتين أساسيتين وهما مشكلة ارتفاع الأسعار، ومشكلة انتشار البطالة. كما أن زيادة الإنتاج هى مفتاح زيادة الصادرات المصرية الزراعية والصناعية، وتحسين الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

وأشار الرئيس إلى التقدم الملموس فى هذا المجال فى السنوات الماضية نتيجة الالتزام بمنهج التخطيط، غير أنه ـ كما عبر سيادته ـ يتعين علينا أن نقرر أنه مازال هناك الكثير مما يجب أن نعمله فى هذا الاتجاه.

وفى هذا الإطار دعا سيادته المجلس وكافة الأجهزة الرسمية وشركات القطاع العام والخاص إلى إبداء مزيد من الاهتمام بتيسير الاستثمار فى مصر وإزالة العقبات البيروقراطية من طريقه، وكذلك توفير مناخ من

المرونة والثقة المتبادلة بين المستثمر والمؤسسات المختصة فى الدولة، واقترح أن يبحث مجلس الشعب والشورى الأساليب المتاحة لتعزيز مسيرة الإصلاح الاقتصادى وتعميقها، على أن ينتهى بإقرار مشروع متكامل، ورأى الرئيس أن يطلق عليه: «**مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى**».

ثم انتقل سيادته إلى الحديث عن قضية تثير اهتمام كثير من المواطنين وتتعلق بالوضع الاقتصادى، وهى مشكلة الديون، وتحدث عن الإنفراجة النسبية فيها، آملا فى أن تتسع دائرتها لتشمل الديون المدنية. وبهذه المناسبة أعرب الرئيس باسم كل المصريين عن مشاعر التقدير لقادة وشعوب الدول الصديقة التى اتخذت خطوة محددة فى سبيل إعفاء مصر من عبء الديون، وذكر فى هذا الصدد الرئيس الأمريكى، والبرلمان الأمريكى، وخادم الحرمين الشريفين، وأمير الكويت، وسمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة وأمير دولة قطر، وبأن هناك مؤشرات تدل على أن دولا أخرى تبحث فى اتخاذ قرارات فى هذا الاتجاه وأن الدولة وراء تلك الخطوات وأجاب الرئيس عن تساؤل البعض عن أثر هذا الانفراج وعما إذا كان يمكن أن يؤدى ذلك لخفض الأسعار وارتفاع الأجور.. قال سيادته أن هذا التطور لا يترتب عليه بطريقة آلية أبدا خفض الأسعار ورفع المرتبات، ولكنه سيؤدى حتما إلى استفادة المواطنين بطريق مباشر أو غير مباشر، وتحسين الأداء الاقتصادى.

وأتى بعد ذلك حديث الرئيس عن أولويات العمل الوطنى فى هذه المرحلة العامة، وبأن تطوير نظام التعليم فى مصر، وضرورة استيعاب أحدث أشكال التكنولوجيا المعقدة الموجودة فى الدول الصناعية المتقدمة، وربط الرئيس فى نفس الوقت بين التعليم والثقافة بشتى فروعها، فالمجتمع الذى يرتفع فيه شأن الثقافة والمثقفين، هو المجتمع القادر على التصدى لمشاكل الحاضر والمستقبل وعلى الاسهام فى تطوير الحياة الإنسانية بما يحقق مزيدا من الطمأنينة. مؤكدا على حقيقة الفرد المصرى وقدرته على استيعاب ثقافته وثقافات الآخرين وتحقيق التفاعل بينهما، مطالبا ببذل أقصى جهد ممكن لتحقيق نهضة ثقافية كبرى، وتعميق دور الفنون والآداب فى صياغة الحياة المصرية، وفى تشكيل

رؤية المواطن لموقعه من التطور السياسى والاجتماعى.

كذلك شدد الرئيس على وجوب العناية الخاصة بالتربية الدينية، مؤكدا أن التنشئة الدينية الصحيحة تعصم من الوقوع فى شرور مدمرة للفرد والجماعة وتغرس فى نفوس النشء قيما رفيعة، تحميه من الزلل، وتعمق رؤيته لما فيه مرضاة الله وصلاح المجتمع.

وفى بيانه ذكر الرئيس أن المصالح الوطنية التى لا اختلاف عليها هى تحقيق الأمن والاستقرار على أرض مصر، وحماية الشعب من الارهاب الدموى، والذى يهدد المجتمع فى صميم وجوده، متحديا سيادة القانون ويعتدى على أرواح الأبرياء. وطالب سيادته بأن تتصدر الأحزاب قائمة مؤسسات الدولة فى القيام بدور بارز فى التصدى لهذا الإرهاب، وبألا تكتفى باستنكاره وإدانته بالقول، بل يتعين عليها أن تتصدى له بالعمل السياسى، وبالحركة النشطة فى صفوف الجماهير[1].

وعن الساحة العربية والأحداث الجسيمة التى مرت بها الأمة العربية تحدث الرئيس فى بيانه، عن حماية المبادئ التى يقوم عليها بناء العالم الجديد، بعد انتهاء الحرب الباردة والتى استمرت أربعين عاما، وبعد أن توحدت جميع المعسكرات الدولية من أجل بناء سلام دائم وعادل يحمى البشرية من ويلات الدمار بالأسلحة الفتاكة وبأن ذلك يعد نقطة تحول فى تاريخ الإنسانية وسعى مصر إلى إعادة البناء العربى، وكانت كل المؤشرات تشير إلى أن الأمة العربية أصبحت على أعتاب عهد جديد من التقارب والترابط وتوحد الرأى والفكر والعمل بعد السعى الحثيث إلى طريق تضامن وثيق وتكامل سياسى واقتصادى رشيد، آملين أن يقود هذا الطريق إلى تحقيق السلام فى هذه المنطقة من العالم، وإقرار حقوق الشعب الفلسطينى. والإعداد للخطوات التالية، وخاصة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وبعد تحقيق اتفاق الطائف. وعمل خطة لإنهاء الحرب الأهلية فى لبنان..

(١) فى بداية الجلسة طلب الرئيس من الأعضاء الوقوف دقيقتين لقراءة الفاتحة على روح المغفور له الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب والذى راح ضحية لعملية إرهابية إجرامية عام ١٩٩٠م.

وبعد كل ذلك جاء الغزو العراقى للكويت مناقضا لكل المبادئ التى تلتزم بها الأسرة الدولية، وأشار الرئيس إلى محاولته التوسط قبل الغزو بأسبوع واحد[1] وتأكيد القيادة العراقية بأنها لا تضمر العداء للكويت.. وأوضح الرئيس مبارك على أن همه الأول وشغله الشاغل هو الحد من الخسائر التى لحقت بجميع الأطراف، ووقف التدهور فى الموقف العربى ورأى الرئيس أن ذلك لن يتحقق إلا بالانسحاب العراقى من الكويت، وتمنى الرئيس أن يتم التوصل لحل تلك المشكلة فى إطار عربى وتحت مظلة واحدة، غير أن هذا الأمل قد تبدد بسبب جمود الموقف العراقى المتعنت والذى جاء مجهضا للآمال والذى جاء فى مؤتمر القمة العربى الطارئ والذى عقد بالقاهرة ورفض فيه الوفد العراقى أى استعداد لأى مراجعة بخصوص الانسحاب من الكويت، وعلى ذلك حاول الرئيس احتواء الموقف والحيلولة دون تدهوره من خلال الاتصالات التى أجراها طوال أسابيع ماضية، بهدف توفير الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة للتسوية الودية، مدفوعا بذلك بالغيرة على المصلحة العربية، والحرص على الأمن القومى العربى. وقد سعى الرئيس إلى الحد من المضاعفات والسلبيات الخطيرة التى أفرزها الغزو العراقى المباغت للكويت، وأبدى استعداده للإسهام فى تأمين الأقطار العربية التي شعرت بأنها تتعرض لنفس التهديد، فلبى الرئيس طلب المملكة العربية السعودية وأمر بإرسال قوة مصرية عسكرية قوامها فرقتان للاشتراك فى الدفاع عن هذا البلد الأمين.

لم يغب عن السيد الرئيس فى بيانه الحديث عن الشعب الفلسطينى ومضاعفة الجهد لمناصرة قضيته، وتمنى الرئيس أن تكون الأزمة العربية مخرجا ومبشرا لميلاد أمة عربية قوية شامخة[2].

وعرج الرئيس فى خطابه أمام نواب الشعب فى الفصل التشريعى الجديد إلى متطلبات العمل الهائل الذى ينتظر تخطيطا محكما وجهودا منسقة

---

(1) قام العراق بغزو فجائى لدولة الكويت وذلك يوم ١٩٩٠/٨/٢م بعد بعض الخلافات الحدودية.

(2) ألقى الرئيس بيانا هاما فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بشأن تطورات الموقف فى الخليج يوم الخميس ٢٤ يناير ١٩٩١م. كما ألقى سيادته بيانا فى ٣ مارس سنة ١٩٩١م تحدث فيه عن الموقف العربى بعد تحرير الكويت.

واستثمارا ناجحا للجهد والوقت، وإرادة نافذة نحو الهدف ـ ولتحقيق ذلك فعلينا التزامات جوهرية أولها تفهم واضح فى كل مواقع العمل التنفيذى والتشريعى لأسس التطور ودوافعه وأهدافه ـ مؤكدا أن قرارات الإنتاج لا يجب أن تكون متنافرة مع نظم التعليم أو النظم المصرفية وإجراءات التصدير أو شروط العمالة، فكل ذلك يجب أن يجرى متناغما مترابطا محققا للهدف الواحد وهو أن نعيش العصر الجديد.

وفي نهاية حديثه أكد سيادة الرئيس أن سياسة الدولة لا تحمى الفساد ولا تتستر على أى فساد سياسى أو إدارى، وعلى جانب آخر فإن الدولة والقيادة لا تتعامل مع الشائعات وإنما تتعامل مع الحقائق التى لا تظلم أحدا.

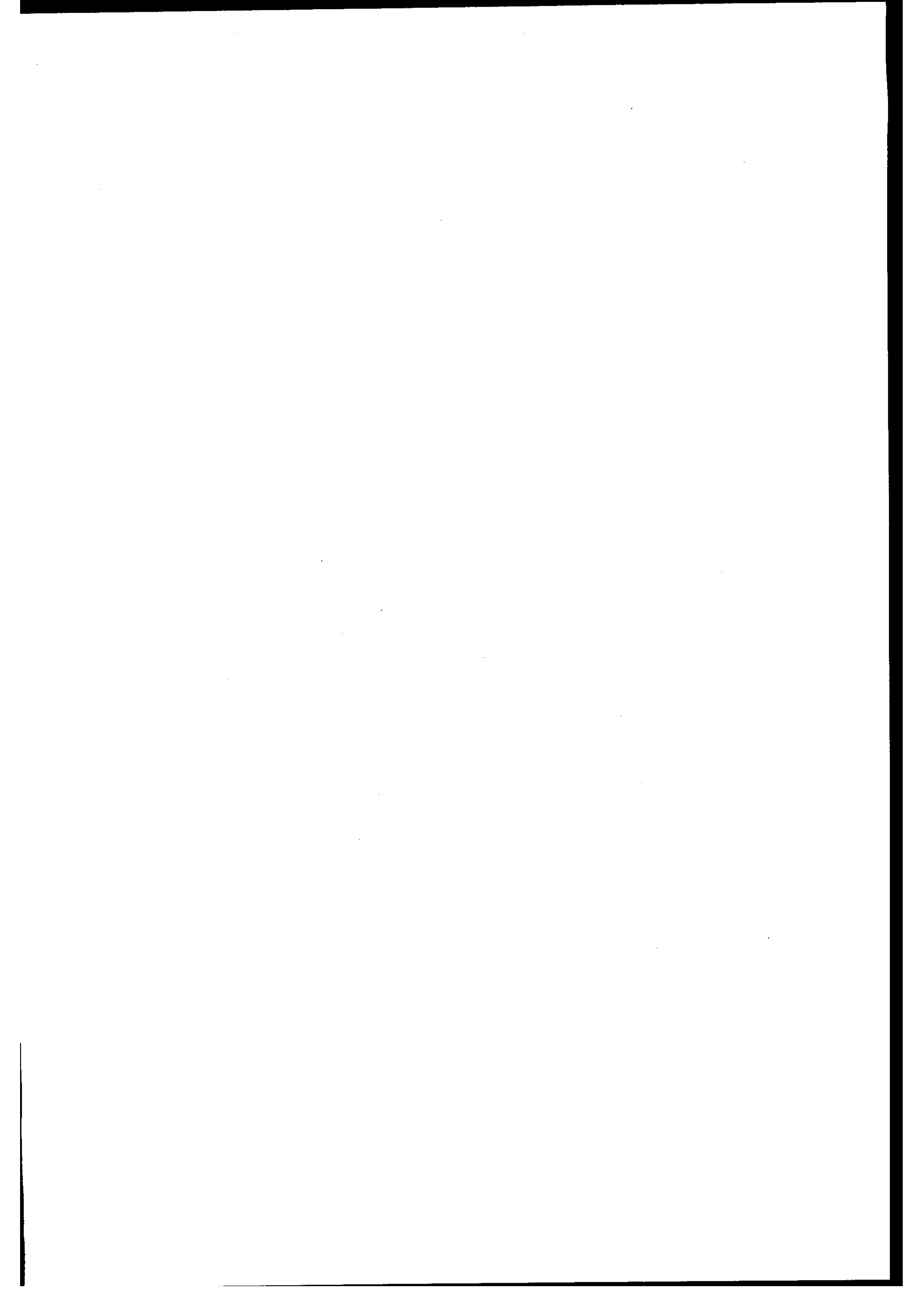
وأوضح أن الصحافة الحرة هى خير عون وأداة فى مطاردة الفساد. دون أن تحول الاتهام بغير دليل إلى أداة تشهير كما في التعليم، فرسالة المعلم ليست فى التدريس بأمانة فقط بقدر ما هى بناء الإنسان وتكوينه الصالح، وتمسكه بالقيم والفضائل.

لكل ذلك عبر الرئيس عن تطلعات الشعب للآمال الكبيرة بأن تكون إسهامات نواب الشعب فى هذه المرحلة الجديدة مرتفعة إلى مستوى المسئولية الوطنية والقومية، فلا سلطة دون مسئولية ولا مسئولية بغير أداء مخلص أمين.

وفى الختام أشار الرئيس إلى حقيقة مهمة وهى أن نظام الدولة يقوم على الفصل بين السلطات التى حدد الدستور اختصاصها، مبينا أن الفصل بين السلطات انما يعنى عدم جور سلطة على أخرى ويعنى ـ فى الوقت نفسه ـ التعاون بين سلطات الدولة، بما لا ينال من اختصاص أية سلطة.

الفصل الخامس

السلام
وأزمة الخليج



سوف نلحظ بجلاء فى بيان السيد الرئيس محمد حسنى مبارك أمام أعضاء مجلسى الشعب والشورى يوم الخميس الموافق ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٩١م، أن الكلمات الصادقة تبقى إلى الأبد وهجا يضىء طريق المستقبل.

ففى مستهل حديثه كشف الرئيس عن معدن هذا الشعب المصرى العظيم، وقدرته على صنع غد جديد ينطلق بالوطن إلى آفاق عصر جديد، بقلب عامر بالإيمان، خالص لوجه الله والوطن، يحاسب نفسه قبل أن يحاسب غيره، ويعرف بضمير يقظ أن تقدم حياته مرهون بتقدم مصر كلها.

وذكر الرئيس مبارك أن شعب مصر قد حقق إنجازا تاريخيا فى حرب الخليج، وقد وقف الشعب بأكمله وراء قواته المسلحة من أجل انتصار الحق ويؤكد للعالم وللأشقاء أن مصر سوف تبقى أبدا حصن الأمان للجميع، تعرف معنى الأخوة والتضامن، وترفض الزيف والهوى، ولا تساوم على حق، وتنتصر لكل ما هو نبيل، ثم أشار الرئيس بعد ذلك إلى أن الشعب المصرى كله تابع بالتقدير والاهتمام جهود مجلس نوابه خلال الفصل التشريعى السابق، وإنجاز عدد من التشريعات الأساسية الهامة والتى

يتطلبها العمل الوطنى ، وتحقيق رقابة المجلس على أعمال الحكومة على نحو رشيد وفعال ، وفى إرساء تقاليد برلمانية جديدة تحفظ الشروط الواجبة لمن ينالون شرف العضوية ، وحيا الرئيس الموقف المبدئى للمجلسين من أزمة الخليج وبأنها تعبير صحيح عن رؤية مسئولة لمؤسسة تشريعية عريقة يدخل ضمن مسئولياتها تأكيد احترام الشرعية والقانون ، بما يكشف كذلك عن نضج العقل التشريعى ومن خلال النقاش الواقعى ، ملتزما بالممارسة الديمقراطية والتى أتاحت لكل صاحب رأى أن يعبر عن رأيه دون قيد أو حجر .

كما حذر فى نفس الوقت من تلك الدعاوى الباطلة التى تتحدث زوراً عن مجلس نيابى جديد سوف تقتصر مهمته على التأييد الأعمى بالحق والباطل ، فجلساته تجرى تحت سمع وبصر الشعب وتسجل لنواب عديدين شجاعة المبادأة فى مناقشة قضايا الأمة .

فإرادة الشعب تريد طهارة الذمة ونقاء الممارسة لكل من يتصدى للعمل العام فى كل الأجهزة التنفيذية والتشريعية ، وكذلك المؤسسات الرسمية والشعبية .

ووجه الرئيس حديثه إلى نواب الشعب وباسم الشعب .. منهم النخبة والمثل والقدوة ، لأنهم يحملون رسالة التشريع التى هى أسمى صور العمل الوطنى وأكثرها مدعاة للالتزام بالصالح العام ، يرسمون الحدود بين المشروع والمحظور ، والمباح والمجرم .. ويدخل ضمن مسئولياتهم الوطنية مهمة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، بما يتطلب ذلك من موضوعية ونزاهة .. وواصل الرئيس حديثه وبيَّن رسالة النواب والتى يجب أن تؤدى باحساس كامل بالمسئولية ، ولا يخضعون لرقيب سوى عين الله الساهرة .

وبعد ذلك تحدث الرئيس عن توليه شرف المسئولية وأوضح للجميع أن مهمته الأولى فى الفكر والعمل هى إصلاح النظام الاقتصادى فى مصر على نحو شامل يستأصل أسباب الداء من جذوره ، ويرسى الأساس لاقتصاد قوى قادر على تحقيق تنمية شاملة ، تلبى الأمانى المشروعة لجماهير الشعب .

لقد كان شعور الرئيس طوال الوقت ، هو الشعور بهموم المواطن

المصرى، والتعاطف معه فى العبء الثقيل الذى يحمله، شعور كل رب أسرة مصرية يعانى من ارتفاع الأسعار.. شعور كل أب مصرى حين يجد آلافا من الشباب القادر على العمل العاجز عن العثور على عمل.. لم يكن بعيدا عن تفكير أن كل بيت مصرى يعانى من مشاكل التعليم.

من هذا المنطلق الانسانى كان اهتمام الرئيس البالغ بالإصلاح الاقتصادى وحرصه على وضعه على رأس قائمة الأولويات القومية فالاصلاح الاقتصادى يعنى الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وطاقاته وزيادة فرص العمل الحقيقية، وخفض معدلات البطالة، والارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية، وإحداث تقدم حقيقى لكل فئات المجتمع.

واستعرض الرئيس مسيرة الاصلاح وبأنها مرت بمراحل رئيسية نعرضها بايجاز:

المرحلة الأولى: إعداد البنية الأساسية للنهوض الاقتصادى.

المرحلة الثانية: توفير المناخ لتكثيف النشاط الاقتصادى وزيادة، مساهمة القطاع الخاص فيه.

المرحلة الثالثة: البدء بتنفيذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية والتى ترسم طريق الاصلاح وتحدد ملامحه وقد بدأت هذه المرحلة عام ١٩٨٧.

المرحلة الرابعة: الإصلاح الهيكلى الشامل، والذى أسهم فيه مجلس الشعب فى توجيه المسيرة فى شتى مراحلها، كما أسهم مجلس الشورى بنصيب وافر فيه عن طريق تقديم الاقتراحات وإجراء المناقشات والتى تلقى مزيدا من الضوء.

ثم ركز الرئيس فى حديثه مع النواب على نتائج خطوات الإصلاح فإن نظرة فاحصة على الأداء الاقتصادى تثبت أن مصر على الطريق الصحيح: زادت قيمة الإنتاج الصناعى بمقدار ٦٠٨٠ مليون جنيه، وارتفعت قيمة الصادرات السلعية الزراعية والصناعية بمقدار ٧٠٢ مليون دولار، وانخفض العجز فى الموازنة العامة من ١٤٪ من الناتج المحلى فى عام

١٩٨٩/٨٨ إلى ٩,٦٪ عام ١٩٩١/٩٠، وزاد حجم الودائع الدولارية بمقدار ٢٤٢٤ مليون دولار، كما ارتفعت الودائع بالنقد المحلي بمقدار ٤٥٠٤ ملايين جنيه، وزادت تراخيص المشروعات الجديدة المشتركة والخاصة حتى بلغ عددها ١١٨٧ مشروعا، واستقرار سعر العملات الأجنبية واحتفاظ الجنيه المصرى بقيمته منذ يوليو ١٩٩١ وحتى الآن، وكذلك تم تدبير مبلغ ١٦٥٥ مليون جنيه لتمويل نشاط الصندوق الاجتماعى الذى أنشىء لإيجاد فرص للعمل سواء بتنفيذ مشروعات جديدة فى المحافظات أو بدعم مشروعات صغيرة ومتوسطة قائمة ومساعدتها على التوسع.

كانت الأرقام فى حديث الرئيس دلالة واضحة على ما تم وتحقق فعلا فى عام واحد، وأكد الرئيس أن ذلك لا يعنى القناعة بما تحقق بالفعل، فالطموحات لم تزل تفوق الإنجازات، مطالبا ببذل المزيد من الجهد لتحقيق كل الآمال على أرض الحقيقة.

وعرض الرئيس بعد ذلك خلاصة فكره فى المجالات التى تستحق أن يواصل الجميع التحرك فيها وتتطلب من المجلس التشريعى اهتماما خاصا فى دور الانعقاد الجديد، ويقوم التصور الذى طرحه الرئيس على تركيز الجهود فى العام التالى على النواحى الآتية:

أولاً : الانتهاء فى وقت مبكر من وضع الخطة الثالثة للتنمية واتاحة الفرصة لكافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية ومراكز البحث والمؤسسات العامة والخاصة والاتحادات العمالية والمهنية لكى تدلى بدلوها فى إعداد مشروع الخطة ومناقشته. وإمكانية إعداد الأفكار من قبل لجان المجلس لكى تدرج فى مشروع الخطة قبل تقديمه.

ثانياً : توجيه قدر أكبر من الاهتمام بالجوانب المتصلة بقضية العرض فى الإصلاح الاقتصادى، بمعنى العناية بالقضايا الخاصة بزيادة الإنتاج الزراعى والصناعى ومشاركة الجميع فى وضع خطط محددة وبرامج واضحة لتحقيق هذه الزيادة فى مواعيد مستهدفة لتعزيز القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى وكذلك خفض الواردات وخلق فرص جديدة للعمل.

ثالثاً: المشاركة النشطة من جانب السلطة التشريعية فى مراقبة تنفيذ البرنامج الموافق عليه، لتحرير شركات القطاع العام وإصلاح أوضاع المتعثر منها وأهداف هذا البرنامج هى:

١- تحقيق طفرة محسوسة فى الإنتاج والإنتاجية.

٢- توفير إدارة أكفأ للمشروعات.

٣- ضمان عائد أفضل للجهة المالكة وللأيدى العاملة فى المشروع.

وفى هذا الصدد طلب الرئيس من الحكومة الإنتهاء سريعا من تقييم أوضاع الشركات التى يشرفون عليها بحيث يتم انتقالها إلى أوضاعها الجديدة والتى نظمها القانون.

رابعاً : التعاون مع الوزارات والمؤسسات التنفيذية الأخرى فى إعداد قائمة بالمشروعات القومية التى يمكن أن تستعين فى تمويلها بالصناديق العربية والدول الصديقة على أن تكون هناك دراسة وافية لكل مشروع على حدة.

خامساً : الإسهام فى وضع خطة قومية لاستيعاب مزيد من التكنولوجيا الحديثة فى المجالات المختلفة بحيث لا تترك هذه المسئولية الخطيرة للمبادرات الفردية والاجتهادات التى تعتمد على الصدفة.

سادساً : متابعة البرامج الموضوعة للحث على ضبط الزيادة السكانية فبرغم تحقيق بعض التقدم فى هذا المجال إلا أن الحقيقة تظل فى أن مجموع السكان فى مصر زاد خلال العشر سنوات الماضية (٩١/٨١) بقدر ١٣,٤٠٠ مليون نسمة. وضرورة مواجهة تلك الحقيقة على مستوى المؤسسات والأفراد فهى تشكل أكبر التحديات التى تواجه المجتمع المصرى.

سابعاً : تعاون المجلس مع وزارة التعليم في وضع الخطة الشاملة للنهوض بالتعليم فى مصر واصلاحه بحيث يكون الإصلاح جذريا متكاملا، مستجيبا للاحتياجات المتزايدة، ومتجاوبا مع شعورنا بأن التعليم الحالى دون المستوى المطلوب. (نلحظ مصارحة الرئيس بأن هناك أزمة كبيرة يمر

بها التعليم فى مصر انعكست على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج).
موضحا أن التعليم يعانى من غلبة الكم على الكيف ومن عجز فادح عن مواجهة عصر جديد، هو عصر ثورة المعلومات.

لقد بذل الرئيس جهداً كبيراً فى محاولات عديدة لوضع تصور شامل للاصلاح المطلوب وكيفية تنفيذه.. وعلى الجميع الشروع فى وضع وتنفيذ البرنامج المتكامل خلال مدة محددة.

وأوضح الرئيس أن الاتفاق على أن تكون السنوات القليلة القادمة هى أعوام تطوير التعليم والنهوض بالثقافة في مصر، فهذا العمل الوطنى الجليل هو الذى يحدد مستقبل مصر ومصير أبنائها ويرسم صورة حقيقية لدورها فى عالم الغد.

كانت هذه هى الخطوط العريضة للبرامج الحيوية والتى رأى الرئيس أنها ضرورية لخلق واقع جديد على أرض مصر، وشعبه الذى يختزن فى أعماقه طاقة هائلة وقدرات فريدة، كما أن لدى مصر قاعدة عمالية ضخمة ذات سجل حافل بالإنجازات.. ولدينا طاقة هائلة من شباب مصر القادر على تحقيق ما كان الكثيرون يعتبرونه معجزة فوق طاقة البشر.. لدينا قضاء عادل يحتكم إليه المواطن فى كل المنازعات بكل ثقة وإجلال، وبإيمان جازم فإن قضاة مصر هم ضميرها الحى وحماة العدالة، لا ينطقون بغير الحق ولا يصدرون حكما عن ميل أو هوى.

إن الحفاظ على أمن مصر ـ سواء بمعناه الاستراتيجى الشامل أو بمفهومه الداخلى الأضيق ـ هو عنصر يأخذ أولوية قصوى فى فكر الرئيس، فى قائمة المهام الوطنية، ولا وطن بغير أمن، ولا بناء ولا تقدم ولا رخاء بغير جبهة داخلية صلبة لا يمكن أن ينال منها طامع أو متآمر أو مخرب.

وعندما يتحدث مبارك عن أمن البلاد وعزتها، تتحرك المشاعر إلى أبناء القوات المسلحة حماة الوطن المفدى. وتتجه الأحاسيس إلى رجال الشرطة المصرية عين مصر الساهرة ودرعها القوى الذى تتحطم فوقه مؤامرات التخريب والدمار.

ثم اتجه الرئيس بخطابه إلى الحديث عن نشاط مصر البارز على الأصعدة المختلفة وتجاه الأحداث الاقليمية والدولية الكبرى، والتى كان من أهمها انعقاد مؤتمر السلام بمدريد فى نهاية شهر أكتوبر ١٩٩١ من أجل التغلب على العقبات التى كانت كفيلة بإجهاض مسيرة السلام. . وردد الرئيس أنه على الجميع أن يستوعبوا حقائق العصر ومسلماته، وندرك أن التفاوض فى حد ذاته لا يضعف مركز هذا الطرف أو ذاك ولا يدفعه إلى التفريط فى حق أو التنازل عن مطلب، فالأطراف العربية التى شاركت فى المؤتمر، تعكس مدى استناد موقفها إلى قوة الحق والمنطق، وإلى ثقة بالنفس، وفى النهاية فلن يكون عليه أن يقبل ما لا يرضى عنه أو ما لا يراه محققا لمصلحته.

وفى هذا الصدد وجه الرئيس حديثه للشعب الإسرائيلى وضرورة تخليه عن الأوهام والشكوك بعد أن أثبتت الأطراف العربية أنها مستعدة لتحمل أعباء السلام، لقد كان الإسرائيليون فى الماضى يأخذون على العرب اضاعة فرص السلام، فلا يجب أن يكونوا هم السبب فى المستقبل فى إهدار الفرصة الذهبية لإنقاذ السلام.

وتوقع الرئيس فى بيانه أن تواصل الولايات المتحدة الاهتمام بمسيرة السلام وأن تثبت صلابتها فى دعم الحق ورفض الباطل، وتأكيد قدرتها على اتخاذ المبادرات لتحريك الموقف.

كما وجه سيادته كلمة لروسيا موضحا أن الموقف فى حاجة إلى استمرار دورها فى تسوية نزاع بالغ التعقيد بما لديهم من معرفة سابقة وخبرة طويلة بالنزاع العربى الإسرائيلى، ولم ينس الرئيس فى كلمته للمجتمع الدولى أن يذكّر بمواقف الأصدقاء الذين ساندوا القضية العربية، وبأننا لا نطالب بغير الحق ولا ننادى بغير دعم الشرعية الدولية، وتحقيق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الإفريقى أكد الرئيس أن ما يعنى مصر فى المقام الأول هو كل ما يقرره شعب إفريقى شقيق وتأييده فى كل ما يتخذ من إجراءات لحماية حقوقه، وكل ما ترجوه مصر هو أن توفق الشعوب الإفريقية فى تحقيق أهدافها.

أما عن دائرة عدم الانحياز فقد تحدث الرئيس عن التغيير الكبير الذى طرأ فى مجال العلاقات الدولية بما يتطلب إعادة تعريف لأهداف الحركة ومراميها فى السنوات القادمة بحيث توحد قواها ومواردها، بحيث تعبئ الحركة الموحدة جهودها لإثراء الحوار بين الشمال والجنوب وتعميق أركان الديمقراطية والتعاون من أجل التنمية على الصعيد الدولى.

وفي نهاية بيانه الشامل الوافى تحدث الرئيس بفخر عن البنيان الوطنى الشامخ، الذى هو جهد مصر كلها وعن أنه ينشد وطنا قادرا يملك كل أسباب التقدم ويصون مسيرته إجماع وطنى يضع المصالح العليا فوق كل اعتبار، وتنير طريقه ديمقراطية صحيحة توازن بين الحقوق والواجبات، وأعرب سيادته بثقته الكاملة فى أن الأجيال الحالية سوف تشهد نهضة مصر وانطلاقها من خلال فتح الأبواب لكل صاحب جهد وعطاء.

«وآمالنا ليست أضغاث أحلام، لأنها تستند إلى عزم الإرادة واستقامة القصد ووضوح الهدف، ولأنها آمال شعب عظيم يحسن العطاء إن تفجرت طاقاته ويحسن التحدى إن واجه المصاعب».

الفصل السادس

خطط التنمية

استهل الرئيس محمد حسنى مبارك بيانه الذى ألقاه أمام مجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الثالث من الفصل التشريعى السادس لمجلس الشعب يوم السبت ١٤ نوفمبر سنة ١٩٩٢م استهله بتفاؤل أن يأتى هذا الافتتاح مع الاحتفال بنصر أكتوبر المجيد برغم مشيئة قضاء الله أن تتعرض مصر لكارثة طبيعية كبيرة كان يمكن أن تؤدى نتائجها إلى فداحة كبرى لولا لطف الله ورحمته، فمصر لم تعرف طوال تاريخها زلزالاً بهذا الحجم والقوة، فقضاء الله نقبله صابرين شاكرين.. لقد وقع الزلزال بينما كان الرئيس فى بداية رحلة إلى الخارج - قطع الرئيس زيارته للصين فور علمه بالحدث - وكان لابد من عودته مهما كانت المشقة ليكون بجانب الشعب ولتخفيف محنة المتضررين، فقد أكد الرئيس منذ اللحظة الأولى أن رعاية ضحايا الزلزال وازالة آثاره هى مسئولية الدولة وواجبها، تتحمل أعباءه بقدر المستطاع كما أكد الالتزام بعلاج كل مصاب وكفالة كل معوق، وكذلك التزامه بإيواء كل من تهدم أو أخلى مسكنه، وأكد التزام الدولة باصلاح ما تهدم أو تصدع من مدارس ومرافق.

لقد أمر الرئيس بتدبير ٢٠ ألف مسكن جديد - وهو أمر يخرج عن قدرات أية دولة كبرى - ومع هذا فقد سعى الرئيس لذلك لمجابهة المشكلة على نحو عاجل ولمواجهة الأضرار التى لحقت بما يزيد على ألف مدرسة ينبغى إعادة بنائها.

لقد كانت معركة الرئيس هى السباق مع الزمن، فاستطاعت الأجهزة المركزية والمحلية المختصة أن تتحرك على نحو فاعل دون إبطاء ودون التقييد بالروتين، كما بادرت القوات المسلحة المصرية بوضع إمكاناتها وخبراتها فى متناول الشعب، واستطاعت المستشفيات العامة التابعة للجامعات ووزارة الصحة أن تسعف آلاف المصابين. وشكر الرئيس - وفى ذلك إرساء لقاعدة إعطاء كل مخلص لوطنه حقه من التحية والتقدير - فقد وجه سيادته الشكر لكل من ساهم فى مواجهة كارثة الزلزال فشكر وزارة التربية والتعليم التى أغلقت المدارس حرصا على حياة الطلاب، كما عبر عن خالص التقدير للقوات المسلحة المصرية للدور الكبير الذى قامت به فى تخفيف وقع الكارثة، وشكر أيضا رجال الأمن والدفاع الوطنى.

والشكر لأبناء مصر فى الخارج والذين أثبتوا بوفائهم صدق الانتماء الوطنى.

كما عبر الرئيس عن عظيم امتنانه باسم كل مصرى عن خالص الشكر لرؤساء الأقطار العربية الذين وقفوا مع مصر منذ الساعات الأولى من المحنة.

ومن جانب آخر أشار الرئيس إلى واجب الدولة بما تمثله من سلطات تشريعية وتنفيذية ألا تتجاهل ضرورات الوقاية ضد أية أخطار متوقعة، فأثار الرئيس قضية مواصفات البناء الصحيح والتى طرحت نفسها بقوة بالغة أمام ذلك الحدث الجلل، فهناك الجشع الذى مازال يسيطر على بعض النفوس داعياً سيادته المجلس إلى مناقشة هذه القضية والتعاون مع الحكومة وأصحاب الخبرة فيضع تشريعاً حازماً محكماً يشدد على مواصفات البناء الصحيح، ويمنع المخالفات قبل وقوعها، ويشدد العقوبات على المخالفين ويدخل المسئولين عن مراقبة التنفيذ شركاء أساسيين فى الجريمة، فالمبدأ أنه ليس هناك أحد فوق القانون.

كما نوه الرئيس بالجهد الكبير الذى بذله المجلسان فى الدورة الماضية

والإنجاز الكبير الذى تحقق من خلال القوانين التى صدرت والتى أخذ فيها المجلسان المبادأة فى تقديمها والاتفاقيات التى تولى إقرارها، وأهمية وثقل القوانين التى صدرت فى مجالات حيوية، مثل القانون الخاص بتوجيه وتنظيم أعمال البناء، وقانون سوق المال، وقانون البنوك والائتمان، وقانون البنك المركزى.

هذا بجانب الدراسات التى أصدرتها اللجان المختصة فى المجلسين والتى يجب أن تكون محل اهتمام أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وأشاد الرئيس بالدور الحاسم للسلطة التشريعية فى صنع التغيير الشامل فى هيكل المجتمع وبنيته وعلاقاته الداخلية والخارجية وتهيئة مصر لمناخ جديد، وعبر الرئيس عن يقينه بأن السلطة التشريعية سوف تواصل جهدها - رقابة وتشريعا - خلال الدورة الجديدة على نحو يعزز مسيرة التقدم المصرى، ويحمى أهدافها ممن يتربصون شرا بهذا الوطن.

تحدث الرئيس فى هذا البيان وإدراكه منذ تولى شرف المسئولية بضخامة العبء، وكان عهده مع مصر وشعبها العظيم، أن يكون الجهد متصلا بلا حدود، وأن يكون الالتزام فى صراحة القول والصدق مع النفس والآخرين وأن يكون القرار صدى لنبض الشارع المصرى.

ثم استعرض الرئيس أولويات العمل الوطنى بعد توليه السلطة والتى حددها بأربعة محاور نوجزها هنا فى نقاط ونذكر بها القارئ:

المحور الأول : تقوية جذور السلام.

المحور الثانى: التجديد الشامل للبنية الأساسية.

المحور الثالث: تحرير الإرادة والإدارة المصرية من أثقال اقتصادية كبيرة.

المحور الرابع : فك أسوار العزلة وربط قواعد الإنتاج بمواقع التقدم وتطوير التعليم.

وأقر الرئيس بأن نتائج تلك الأعمال تبدو متواضعة إذا ما قورنت بالآمال الكبار، وإزاء هذه النتائج كان التحرك السريع نحو تحقيق الأهداف، وتم

إعداد برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادى يعتمد أولا على تحقيق إدارة أفضل للاستثمارات العامة.

ويعتمد هذا البرنامج فى المقام الثانى على دعوة الأفراد إلى المشاركة بأموالهم فى إقامة المشروعات الاقتصادية وتهيئة المناخ الذى يساعد على ذلك، إلى جانب تحسين أداء قطاع الأعمال.

وفى هذا الصدد أعاد الرئيس قوله بأنه لن يسمح بأن يضار عامل واحد من جراء هذه الإجراءات التى تستهدف صالح العمال أنفسهم.

أوضح الرئيس بعد ذلك أن قضية الدولة الراهنة قد وضعت بوادر الأمل على الطريق، ووجوب مواصلة مسيرة الإصلاح الإقتصادى بكل عزيمة وتصميم، وبعد نجاح خطتين للتنمية، فإن الخطة الثالثة ـ كما وصفها الرئيس ـ قد جعلت واحدا من أهدافها الأساسية مواجهة مشكلة البطالة، وأن الخطة سوف تستثمر ما يقرب من ١٥٤ ألف مليون جنيه، فى مشروعات اقتصادية سوف توفر ٣.٢ مليون فرصة عمل تستوعب الجزء الأكبر من البطالة.

فى هذا البيان يتضح لنا أن الحياة السياسية فى مصر نشطت بصورة لم نشهدها منذ نصف قرن على الأقل ـ وأن بعض القوى الغريبة عن العمل الديمقراطى تحاول أن تستغل مناخ التسامح لتتسلل تحت عباءة العمل الحزبى لتمارس التحريض على العنف، وفى مقابل ذلك حدد الرئيس أول متطلبات الديمقراطية فى أن تدرك الفئات النشطة سياسيا ـ وفى مقدمتها الأحزاب ـ أن هناك قضايا معينة يجب أن تبقى بمنأى عن المزايدة الرخيصة والاتجار بالموقف نظراً لما يمثله ذلك من مساس بمصالح الوطن العليا، ويتضاعف هذا الالتزام بطبيعة الحال فى أوقات الأزمات والكوارث الوطنية.

لقد ردد الرئيس فى حديثه ما قاله على مسامع الأمة ومن فوق نفس المنبر من أنه لن يكون هناك استثمار أو سياحة أو تنمية أوفرص عمل جديدة، إذا نحن سمحنا للعنف والإرهاب أن يمد جذوره المسمومة فى تربة الوطن، ولن تكون هناك ديمقراطية أو حياة حزبية أو حرية للرأى وللصحافة إذا تراخينا فى التصدى لهذه الظواهر قبل أن تستفحل.

كما كرر سيادته بأن مواجهة العنف والإرهاب ينبغى أن تكون مسئولية المجتمع بأسره، مسئولية المؤسسات الدستورية الحريصة على المسيرة الديمقراطية، ومسئولية الأحزاب التى لن يكون لها وجود فى ظل حكم شمولى جديد، وكذلك هى مسئولية الكاتب والأديب والمفكر والفنان، ففى ظل سطوة الإرهابيين، تنعدم حرية القول والفكر ويسود الظلام ويقتل كل إبداع جديد.

وفى نفس السياق أعلن الرئيس أن مصر فى سباق مع الزمن سباق تفرضه علينا الزيادة السكانية الضخمة التى توجب التنمية المستمرة وأنه لن يقدر على هذا التحدى سوى مجتمع قادر على تحقيق تنمية متواصلة تتسع قواعدها الإنتاجية لآلاف المشروعات الجديدة ولقوة عمل ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والانضباط والإتقان وحسن استخدام التطبيقات العلمية فى مناحى الإنتاج المختلفة.

إن التحديين الأساسيين اللذين يواجهان مصر وهى على مشارف مرحلة الانطلاق كما حددهما السيد الرئيس وأكد أنهما لن يتحققا إلا بالالتزام الثابت الذى لا يعرف التردد بتنفيذ سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادى والتى تحث على المنافسة وتشجيع المستثمرين وتقييم مشروعات البنية الأساسية، وتطوير قدراتها حتى تستوعب آلاف المشروعات الجديدة وهذان التحديان هما:

الأول : توسيع قواعد الإنتاج إلى أقصى حد ممكن:

لقد طلب الرئيس من الحكومة أن تسرع الخطى فى جذب الاستثمارات العالمية والوطنية لإقامة المناطق الصناعية الحرة فى الموانئ المصرية المطلة على البحر الأحمر، والقريبة من الأسواق العربية والإفريقية وكذلك على موانئ البحر الأبيض التى تمثل العمق الجنوبى لأوروبا.

وحث الرئيس الحكومة على استصلاح ما تبقى من أراض قابلة للاستصلاح وتشجيع المواطنين على زراعتها وتعميرها. وأيضا استكمال ما بدأته الدولة من بناء مدن ومجتمعات عمرانية جديدة تستوعب آلاف المصانع والمسارعة بالانتهاء من تنمية المناطق السياحية فى سيناء

والبحر الأحمر، ونكرر نماذجها فى المناطق الأخرى المتبقية على خريطة التنمية السياحية لمصر.

وطالب الرئيس بحصر كل التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى فى إطار تشريع جديد، يحتضن الاستثمار، ويتعاطف مع التنمية، ويحطم مزيدا من التعقيدات البيروقراطية.

وأهاب سيادته بمجلس الشعب بالتعاون مع الحكومة على إحداث التطوير اللازم فى التشريعات المنظمة لهذا النشاط، كما طلب من الحكومة تشكيل لجنة من الوزراء المختصين وأصحاب الخبرة والمعرفة للانتهاء من إعداد هذه التعديلات دون إبطاء.

الثانى: الارتقاء بقوة العمل المصرية:

ذلك التحدى الذى يتعلق بتطوير قوة العمل المصرية، لضمان ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والانضباط والإتقان، وتتمكن من التعامل مع أحدث الأساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة. هذا التحدى الخطير الذى يتطلب تغيير وتطويرا شاملا فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر، كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الإنتاج ومراكز البحث العلمى، وتعزيز مستمر للقدرات على استيعاب التكنولوجيا فى شتى جوانب الحياة.

وقاد الحديث نفسه إلى موضوع يستأثر بجانب كبير من اهتمام الرئيس ويحتل أولوية فائقة فى قائمة الاهتمام العام، ودعا الرئيس إلى جعله المشروع القومى فى السنوات التى تبقت من القرن العشرين ألا وهو موضوع إصلاح التعليم.

فقد دعا الرئيس قبل ذلك وفى عام ١٩٩١ السلطة التشريعية الممثلة فى مجلس الشعب ووزارة التعليم بالتعاون فى وضع خطة شاملة للنهوض بالتعليم فى مصر وإصلاحه بحيث يأتى هذا الاصلاح جذريا متكاملا، مستجيبا للاحتياجات المتزايدة، واقترح وقتها أن تكون الأعوام القادمة هى أعوام تطوير التعليم والنهوض بالثقافة فى مصر.

وذكر الرئيس أن هناك جهدا كبيرا قد بذل فى هذا الصدد وأجريت مناقشات متعمقة واضطلع فيها مجلسا الشعب والشورى بنصيب وافر، وكانت الحصيلة إعداد تقرير أولى بعنوان «نظرة إلى المستقبل» يضم الخطوط العريضة لبرنامج يحقق الإصلاح الشامل للتعليم فى مصر.

ولم يكتف الرئيس بذلك فلأهمية تلك القضية أخذ على عاتقه أن يتحدث مع عدد من قادة الدول الصديقة التى يمكن أن تمد يد العون فى هذا المجال، وأسفرت عن عقد اتفاقية مع ألمانيا فى فبراير ١٩٩١[(١)].

وأقر الرئيس بأن المجلسين سيكون متاحا لهما، بل ومطلوبا منهما ـ القيام بدور فعال ومستمر فى شتى هذه المجالات سواء باصدار التشريعات اللازمة أو بمراقبة تنفيذ الخطة الشاملة لاصلاح التعليم وإصدار ما يرونه من توصيات.

وفى هذا المقام دعا الرئيس مجلس الشعب إلى التعاون مع وزارة الثقافة فى وضع خطة شاملة للنهوض بالثقافة ورعاية المثقفين فى مصر، تتطرق تلك الخطة إلى شتى نواحى الإبداع الأدبى والفنى، وتمتد إلى نشر الكتاب وتصديره، وإيفاد البعثات إلى الخارج، والنهوض بالفنون التشكيلية والتعبيرية على السواء، متمنيا سيادته أن يكون من الممكن وضع تلك الخطة خلال الدورة القائمة.

وعلى جانب آخر وفى ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فقد طالب الرئيس المجالس الشعبية والمحلية بالتركيز فى المرحلة القادمة على:

أولا : خلق المناخ الملائم للاستثمار، والاهتمام بمشروعات الخدمات والبنية الأساسية بالمحافظات، لتحقيق زيادة ملموسة فى حجم قاعدة الإنتاج، وتشغيل العمالة المهنية والحرفية، والتركيز على التدريب التحويلى ورفع المهارات.

---

(١) تم توقيع اتفاق تبادل الخبرات فى المجال التعليمى الصناعى بما يشمله من تطور نظم المعلومات وإنشاء الأبنية التعليمية الحديثة والتطوير التكنولوجى وفى ما سمى بمشروع «مبارك ـ كول».

ثانيا : الارتقاء بمستوى الخدمات التى تؤديها الوحدات الحكومية، وتعظيم الاستفادة بالاستثمارات التى أنفقت على هذه المؤسسات.

ثالثا : إعطاء مزيد من الجهد لقضايا تنظيم الأسرة ومحو الأمية.

رابعا: الاهتمام بقضايا البيئة بعناصرها الثلاثة: الأرض، والمياه، والهواء، واستخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية للحد من مشكلات تلوث البيئة.

خامسا : تعظيم دور الجهود الذاتية والمشاركة الشعبية للمواطنين فى تحقيق أهداف التنمية الشاملة، ولاسيما فى مجال التوسع فى الخدمات وإدارتها.

سادسا : الاستعانة بالجامعات الإقليمية والمعاهد العلمية للبحوث فى التخطيط للتنمية الاقليمية، وتقديم المشورة فى وضع الحلول المناسبة للمشكلات التى تواجهها المحليات.

لقد حدد الرئيس مطالبه للمجالس الشعبية والمحلية لأنهما صورة من صور الممارسة الديمقراطية وهذه المجالس بشمولها ومستوياتها المتعددة - تؤكد هذه الممارسة على قاعدة عريضة تضمن مشاركة المواطنين فى اتخاذ القرار ومتابعة تنفيذه وتقييم نتائجه.

وكعادة الرئيس فى جميع بياناته تحدث فى هذا البيان عن سياسة مصر إزاء باقى دول العالم وأشار إلى النظام العالمى الجديد واكتفى فى ذلك بأن قرر أن هذا النظام الجديد لم تكتمل صورته بعد، وبأنه فى مرحلة النشوء والتكوين، والتى تتميز عادة بكثير من الاضطراب وعدم الاستقرار.

ورأى الرئيس بأنه من المناسب أن يركز حديثه على القضايا الآتية:

أولا : قضية تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط فقد رأى الرئيس أنه من السابق أن يشعر أحد بأن الأمل فى السلام قد تضاءل

فالمفاوضات بطبيعتها عمل شاق معقد.

ثانيا : الوضع فى منطقة الخليج، والأمل فى أن يعزز قادة دول الخليج العربية وحدتهم وتماسكهم، وأوضح الرئيس أن على إيران أن تثبت حسن نيتها وأن تتخلى عن ممارسات الهيمنة فى مواجهة الأقطار الخليجية فهذه الدول لاتقف وحدها فمصر معها فى خندق واحد، وأنه ليس من المقبول تدخل إيران فى الشئون الداخلية للدول العربية والإسلامية، فهى لا تملك حق التحدث باسم الإسلام وتعاليمه، وإنما ذلك منوط بالأمة الإسلامية كلها.

ثالثا : الأوضاع فى جمهورية البوسنة والهرسك: توصلت الأطراف - وبعد أشهر طويلة من الأحداث الدامية - إلى اتفاق حول صيغة وسط فى المباحثات - ورجاء مصر أن تؤدى هذه الصيغة إلى حقن الدماء.

رابعا : التناقض بين معاناة بعض دول العالم الثالث من التفكك وتحرك الدول المتقدمة إلى التجمع والتكتل - فالمجموعة الأولى هى الأحوج إلى تنسيق جهودهاوتجميع طاقاتها لمواجهة التحديات الرهيبة التى تعترض طريقها، وأشار سيادته إلى بعض هذه التكتلات مثل السوق الأوروبية المشتركة، والحديث عن التعاون الاقتصادى والتكنولوجى بين دول الشرق الأقصى، وكذلك الصين الشعبية التى تمثل ثقلا حضاريا هائلا.

خامسا : الوضع فى القارة الإفريقية: تحدث الرئيس عن التقدم الواضح على طريق تصفية نظام العنصرية والتحول نحو الديمقراطية فى جنوب القارة، وعلى النقيض من هذا نجد الوضع المتردى فى منطقة القرن الإفريقى وتحديدا فى الصومال التى تعانى من صراعات قبلية دامية، تشمل قدرة المجتمع الدولى على إغاثة المنكوبين. وكرر الرئيس النداء لجميع الأطراف فى هذا الصراع إلى حقن الدماء ووضع حد فورى للمعاناة والدمار وفى نهاية بيانه توجه الرئيس بالحمد لله أن ساند مسيرة مصر وسأل العلى القدير أن يتوج المسيرة بالنجاح ويعصم البلاد من مخاطر الفتنة.

■■

«إنه لشرف عظيم أن أؤدى اليمين الدستورية أمام مجلسكم الموقر استهلالا خيرا لفترة رئاسة جديدة، غاية أملى ورجائى، أن تلقى توفيق العلى القدير، وأن تكون بداية لمرحلة انطلاق جديدة تضع مصر على مشارف القرن الحادى والعشرين».

بهذه المقولة التى تحمل فى طياتها التفاؤل بالمستقبل بدأ الرئيس محمد حسنى مبارك بيانه الذى ألقاه أمام مجلس الشعب بمناسبة أداء سيادته اليمين الدستورية لمدة الرئاسة الثالثة فى اجتماع غير عادى يوم ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٣م.. لقد كان ترشيح نواب الشعب للرئيس يدعو إلى الاعتزاز والفخر، فقد كان حفاظاً على المصالح العليا لمصرنا الحبيبة وصونا لتضحيات الشعب وآماله، لقد قبل الرئيس الترشيح مواجها التحديات بوعى مسئول يوفر للنضال الوطنى ما يتطلبه من رؤية شاملة وعزيمة صلبة.

لقد تحدث الرئيس فى بيانه عن وعى الجماهير التى تصدت لحمل الأمانة الوطنية، وتحدث أيضا عن هؤلاء الذين قالوا لا، فجوهر الاختيار الديمقراطى أن يمارس الجميع واجبه باقتناع كامل بحقه فى الاختيار، لقد كان الشاغل الحقيقى للرئيس ـ ولم يزل ـ أن يتسع نطاق المشاركة فى العمل الوطنى إلى الحد الذى يستوعب الجميع، فقد جاء الاستفتاء فى ظروف دقيقة تملى ضرورة الاتفاق الوطنى على الأهداف القومية الأساسية فى هذه المرحلة، وقد بلغ حرص الرئيس على إقامة ديمقراطية مكتملة تفتح الأبواب على مصارعها لكل من يريد أن يشارك، وقد قطعت مصر شوطا كبيرا لا ينكره إلا من كان فى قلبه هوى، فقد اسقطت كل قيود الرقابة على الصحف وأصبح لدينا صحافة حرة قومية وحزبية تكتب ما تريد دون حسيب أو رقيب، رغم تجاوزات كثيرة أضرت فى بعض الأحيان بصالح الوطن.

لقد تطلع الرئيس فى مستهل فترة الحكم الجديدة إلى وطن يزدهر بتعاون كل أطرافه فى إطار وفاق وطنى، يرعى اعتبارات المصلحة الوطنية ويضع قضية الاستقرار فى موضعها الصحيح من أولويات العمل الوطنى، ويهيء المناخ الملائم لتوسيع نطاق المشاركة المسئولة، ويحفظ وحدة الوطن وسلامه الاجتماعى.

دعا الرئيس فى بيانه كل القوى المصرية الديمقراطية وفى حضور ممثلى الشعب إلى حوار بناء يحدد أولويات العمل الوطنى فى إطار إدراك مسئول لمشاكل مصر وتحدياتها الراهنة.

وكذلك دعا سيادته إلى حوار بناء يحدد أولويات العمل الوطنى من خلال فهم واع لظروف مصر الدولية والإقليمية.

وأوضح الرئيس عن تصوره لبرنامج جديد هو بالضرورة تطوير وتجديد للبرنامج الذى سارت عليه مصر طوال الفترة الماضية، ولم يكن المجال متسعا للتحدث بالتفصيل عن صورة المرحلة القادمة كما تصورها الرئيس.. على وعد بالحديث عن ذلك فى موعده مع بدء الدورة الجديدة للمجلس.

واختتم الحديث بيانه بأن الاستفتاء يطوق الرئيس بواجب العرفان للشعب العظيم الذى أولاه ثقة كريمة ومساندة رائعة ستكون خير عون لسيادته على مواجهة التحديات الراهنة. فهذا المنصب الرفيع لا يعنى سوى الكد والعرق والجهد المتواصل.

■■

فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٩٣م وفى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الرابع، وبعد أن تحدث الرئيس عن ارادة الشعب ونوابه فى ظروف دقيقة أثبت أنه قادر فى كل الظروف على أن يكون هو المعلم والموجه.. لقد شاءت إرادة الشعب أن يستمر مبارك فى تحمل المسئولية فى فترة حكم تمتد سنواتها إلى مشارف القرن الحادى والعشرين حيث تكتمل ملامح عصر جديد، أخص خصائصه، سباق دولى محموم على امتلاك أسباب التقدم، ولا يدع فرصة لمن يتقاعسون أو يتخلفون.

تحدث الرئيس فى بيانه عن هذا السباق لامتلاك أسباب العلم والمعرفة، وتسخيرها لخدمة الاقتصاد الوطنى، موضحا أن المسافة سوف تزداد بعدا واتساعا بين هؤلاء الذين يستطيعون استثمار الجهد الوطنى فى أولويات صحيحة وآخرون يؤثرون الانتظار فى مواقع التخلف.

وحذر الرئيس من أنه لن يشفع لنا فى مسيرة التقدم كبر الحجم ولا عدد السكان، ولا عبقرية المكان، ولا الدور القومى والاقليمى الرائد الذى لعبته مصر على طول التاريخ، ما لم نعد النظر فى برامجنا وأهدافنا وأولوياتنا، كى نكون جزءا من هذا العالم المتقدم ونتفاعل معه على نحو نشيط نأخذ ونعطى، نؤثر ونستقبل، نستورد ونصدر، نفيد ونستفيد، ونصبح جزءا من مسيرة التقدم الإنسانى.

وحذر من أن استمرار الأدوار الرائدة لمصر، سوف يكون رهنا بقدرتها على المنافسة، لن يقدر عليها سوى من يملكون أسباب التقدم وأول أسباب التقدم فى عصرنا الراهن هو اقتصاد وطنى قوى.

كشف الرئيس عن أن نقطة البدء الصحيح فى صياغة هذه الرؤية العلمية لمصر المستقبل، أن يشارك كل المفكرين والمبدعين والمثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم وكذلك كل الأحزاب السياسية فى الحوار الذى دعا له سيادته حول أولويات العمل الوطنى.

تطلع سيادته لأن تكون الصيغة النهائية لهذا البرنامج نتاج حوار واسع يؤكد لكل مواطن أن القيادة معنية بأن تتعرف على رأيه حرا صريحا، ففاعلية أى برنامج تتوقف على وجود أهداف واضحة مستقيمة، وأعلن أن نقطة البدء الصحيح، هى أن يكون اتفاقنا واضحا لا يحتمل الشك حول أهداف هذا البرنامج، والتى تتمثل فى غايات ثلاث:

الأولى: أن نحفظ لهذا البلد أمنه واستقراره، ليكون كل مواطن آمنا على حياته وممتلكاته.

الثانية: الحرص على تحقيق التوازن بين احتياجات ومطالب المواطنين وقدرة المجتمع على الوفاء بهذه الاحتياجات، وذلك من خلال تنمية شاملة مستمرة ومثمرة.

الثالثة: توسيع قاعدة المشاركة بالرأى والعمل فى كل ما يهم الوطن من قضايا، ابتداء من المشاركة فى عملية صنع القرار، وصولا إلى المشاركة فى التصدى لمشاكل الجماهير.

كلف الرئيس فى بداية الفصل التشريعى الجديد مجلس الشعب بمتابعة مهامه الوطنية، فى إنجاز عدد من التشريعات الهامة التى ترسى الأساس القانونى الصحيح لمجتمع ديمقراطى حر، يوازن بين الحقوق والواجبات، ويحفظ للدولة حقها كما يصون حقوق أفراده، ونبه سيادته أنه على أعضاء المجلس أن يواصلوا مسيرة العطاء ممثلين لهذا الشعب العظيم، ويصوغوا مطالبه وآماله فى تشريعات جديدة، تعلى قيم العمل والتعاون والعطاء، تحض على المبادرة، وتصون توازن المصالح بين فئات الشعب، حفاظا على ترابطه، وعلى تماسك نسيجه الاجتماعى.

وأعاد الرئيس مجددا الحديث عن الديمقراطية وممارستها الصحيحة وبأن يلتزم الجميع بالحدود والضوابط التى يقررها المجتمع حماية لمسيرة العمل الوطنى، وحتى لا تختل المعايير، وحتى لا تضيع الحدود بين الديمقراطية والفوضى.

وكان جليا فى حديث الرئيس الذى تطرق إلى الصحافة أن هناك فارقا كبيرا بين حرية الصحافة وإساءة استخدام الصحافة فالحرية تعنى احترام الدستور والقانون، واحترام سرائر الناس والالتزام بالصدق والموضوعية، وتعزيز مسار الديمقراطية بالتأكيد على احترام الشرعية، ونبذ العنف والإرهاب.

لقد كان تقدير سيادته للصحافة وحريتها أن تكون كاملة غير منقوصة فى حدود الدستور والقانون، لكن الرئيس رفض فى حديثه عن استغلالها على نحو يضر بالصالح الوطنى. فهذا الاستغلال يباعد بين الصحافة والديمقراطية ويحولها إلى معول للهدم وتشويه للديمقراطية ويجعلها عملا مؤثما يستحق المساءلة القانونية، وأكد بحسم أنه لن يسأل صاحب رأى مهما يكن حجم الخلاف شاسعا، طالما أنه لم يخرج على القانون.

إن سيادته حريص على ديمقراطية راسخة، تضع قضية الاستقرار الوطنى فى قمة أولويات الأهداف الوطنية، ومن ثم فإن إصرار الرئيس على ربط الاصلاح السياسى بالاصلاح الاقتصادى فذلك نابع من عقيدة راسخة بأن الديمقراطية الصحيحة تنهض قوية إن هى استندت إلى أساس اقتصادى سليم.

لقد اعتبر الرئيس أن استكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادى ضمن أولوياتنا الوطنية لأسباب عديدة.

أولها: إن الاقتصاد هو عصب الحياة، ومعيار القوة فى هذا العصر، وضمان التقدم، وأنه فى غيبة اقتصاد قوى يصعب أن نتحدث عن مجتمع آمن مستقر.

ثانيا: إن الاقتصاد وهو أكثر العناصر حسما فى تأثيرها على المواطن أيا كان موقعه، كما أنه العامل الأساسى فى تشكيل رؤيته لحاضره ومستقبله، فاستكمال مسيرة الاصلاح الاقتصادى يعنى فى النهاية وفرة السلع فى الأسواق إلى حد يضمن استقرار الأسعار، وزيادة فرص العمل في مواجهة مشكلات البطالة، وتحسين ظروف الخدمات إلى الحد الذى تستشعر معه الجماهير أن تحسنا ملموسا قد طرأ على حياتها.

ثالثا: لقد قطعنا شوطا كبيرا وصعبا فى مسيرة الاصلاح، وأصبح لدينا أساس قوى يمكن أن نبنى فوقه آمالا كبيرة.

لقد طالب الرئيس فى مرحلة استكمال الاصلاح الاقتصادى، أن نركز الجهد على عدد من القضايا المحورية التى تترجم هدفنا الواضح فى بناء اقتصاد قوى، إلى خطط وبرامج محددة تركز على توسيع قواعد الانتاج فى الزراعة والصناعة، فإن ذلك وحده هو الذى يتوج نجاح إصلاحنا الاقتصادى، فتوسيع قواعد الإنتاج يعنى زيادة الإنتاج السلعى كما وكيفا، وذلك هدف لن يتحقق على الوجه الصحيح ما لم نسارع فى تنفيذ المشروعات الكبرى التى تتضمنها خطة التنمية الثالثة، والتى تصل تكاليفها إلى حدود ١٥٤ مليار جنيه، تتيح ما يقرب من ثلاثة ملايين ومائتى فرصة عمل جديدة يشارك القطاع الخاص فى النهوض بجزء كبير من انتاجها.

وأشار سيادته أن نقطة البدء الصحيح، هى أن يكون لدينا إنتاج جيد قابل للتسويق، قادر على الصمود فى حلبة المنافسة الدولية.

وفى كلمته لأعضاء المجلس أكد أنه علينا خلال المرحلة القادمة التسلح بالمزيد من وضوح الرؤية كى لا تختلط المفاهيم، خصوصا أن البرنامج الاقتصادى يستلزم الأخذ ببعض مفاهيم اقتصاديات السوق، وتحرير

التجارة واتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص، وإعادة تنظيم قطاع الأعمال، كى يكون أكثر كفاءة وقدرة.

وإزاء تصور البعض أن دور الدولة سوف يتلاشى مع انتقال الاقتصاد إلى مرحلة آليات السوق. قال الرئيس «إن دور الدولة لن يتلاشى، وقد تتغير طبيعة الدور والمهمة، وقد تلجأ الدولة إلى أدوات أخرى كى تربط مسار الاقتصاد فى وجهته الصحيحة».

وأوضح الرئيس فى هذا الصدد بأنه من خلال سياسات وقواعد تستبعد الأوامر والنواهى التحكمية فإن دور الدولة سيظل مطلوبا ومستمرا، لأن التحول إلى اقتصاد السوق، لا يتم بصورة مطلقة جامدة، وإنما يتم التحول من خلال سلسلة من الإجراءات الطويلة التى قد تستغرق سنوات عديدة، وهناك أيضا من يتصورون خطأ أن قطاع الأعمال لم يعد له مكان فى النظام الجديد. وأكد سيادته أن هذا طرح خاطىء تماما وبعيد عن الحقيقة شارحا أن علينا أن نأخذ فى اعتبارنا كثيرا من العناصر الجوهرية ونحن نعيد تحديد دور قطاع الأعمال، وأن نبحث فى الانتقال التدريجى لبعض أنشطته إلى القطاع الخاص، وعلينا أن ندقق فى اختيار الشركات والمشروعات المعروضة للبيع، وأن نتأكد من سلامة تقدير أصولها وسلامة اجراءات البيع.

وفى كل الأحوال - صرح الرئيس - يجب أن نكون على يقين من أن هذا التحول لن يشكل مساسا بحقوق العاملين فى المشروع.

وإذا كان استكمال الاصلاح الاقتصادى وتواصل مسيرة التنمية الشاملة يمثلان أولوية قصوى فى برنامجنا خلال المرحلة القادمة، فقد أوضح الرئيس أن هذه الأولوية تفرض علينا أن نولى اهتماما كبيرا لضرورة وضع خطة شاملة لادخال التكنولوجيا المتقدمة، وأنظمة الإدارة الحديثة فى شتى جوانب الحياة المصرية، فقد أصبح التقدم العلمى والتكنولوجى عنصرا حاسما فى قضية الإنتاج وفى جودة الخدمات.

وعن المشروعات الزراعية العملاقة تستهدف اصلاح مليون و٢٠٠ ألف فدان خلال خمس سنوات قادمة، فإن هذه المساحات ينبغى أن تكون المدخل الصحيح لتطوير الزراعة المصرية على أسس جوهرية تعتمد على

العلم وتطبيقاته العملية، وتستهدف تحقيق معدلات عالية فى الكم والجودة، وفى هذا الصدد فإن مصر تواجه مشكلة أخرى بالغة الأهمية تفرض مضاعفة الاهتمام باستخدام أساليب التكنولوجيا الحديثة فى الرى والزراعة لأن مواردنا من المياه محدودة وتخضع لاتفاقيات دولية تحرص الدولة على احترامها.

وإذا كان محور برنامج الاصلاح الاقتصادى واستكمال مسيرته فإن الأمن والاستقرار يمثلان الضمان الأكبر - بل الضمان الوحيد - لإنجاز هذا الهدف. فالأمن يشكل قضية مركزية قومية وتقع مسئوليتها على جميع المواطنين وعلى المؤسسات والتنظيمات السياسية والتجمعات النقابية والمهنية والشعبية.

وفى هذا المجال أشار الرئيس إلى حاجة الوطن إلى تطوير قواته المسلحة خلال مرحلة التحول نحو واقع السلام الشامل، لا تقل أبدا عما كانت عليه وقت العبور التاريخى الكبير فى شهر أكتوبر ١٩٧٣، فالعبور الجديد يشكل عملية صعبة كثيرة التحديات تتطلب يقظة بالغة من أبناء مصر، فنحن نعيش فى منطقة تتعرض لتغيرات وتوترات مفاجئة.

أما عن المجال العربى فمن الخطأ - كما بين الرئيس مبارك - أن نتصور أنه ليس لنا قول فيما يجرى، ولا مجال لاسهامنا فى تحديد شكله ومضمونه وطرح الرئيس تصوره من أجل تعزيز الدور الذى يجب أن نقوم به حيال ذلك الأمر وبأنه يقوم على الأركان الأربعة الاتية:

١- الالتزام الصارم بتسوية جميع المنازعات فيما بين الأقطار العربية بالطرق الودية، بعيدا عن استخدام القوة.

٢- إبراز الالتزام العربى بالسلام والانحياز له، سواء فى منطقتنا أو فى العالم على امتداده.

٣- التفكير فى صيغة عملية وواقعية للعمل العربى المشترك، ولا يغفل حقيقة وحدة المصلحة والمصير، وألا نتجاهل ما استجد على الساحة العربية من تغيرات فى العقود الأخيرة، وكذلك الاتفاق على آليات محكمة للتنسيق بين

أعضاء الأسر العربية فى شتى المواقف التى تؤثر على المصالح القومية.

٤ـ الاتجاه جديا نحو اقامة تكتل اقتصادى، وعلى نحو تدريجى وبما لا يتعارض مع مصالح أى قطر عربى، فالمقصود هو الاضافة.

وتمنى الرئيس أن يعود العمل بهذه الأركان بالخير على كافة شعوب المنطقة وفى مقدمتها الشعب الفلسطينى الشقيق الذى خاض ملحمة نضالية مجيدة.

وأيضا من الضرورى تحقيق تقدم فى المسارات الأخرى وفى مقدمتها المسار السورى، وكشف الرئيس عن الاتصالات المكثفة والمستمرة التى أجراها مع الرئيس الأمريكى كلينتون ومع زعماء الدول الأوروبية المؤثرة فى دفع مسيرة السلام والتى تتم فى اطار من التنسيق والتشاور مع القيادة السورية.

وعن القارة الإفريقية ومشكلة نشوب صراعات دامية بين أبناء البلد الواحد، مثل الصومال وانجولا وبوروندى إلى جانب منازعات أقل حدة فى ليبريا ورواندا وموزمبيق، فقد كان موقف مصر إزاء ذلك وكما حدده الرئيس مبنيا على أسس مبدئية ثابتة أولها: أن أبناء كل بلد إفريقى هم أصحاب الشأن والقرار، وهم المرجع الأول والأخير فى اختيار السبيل المؤدى إلى الخروج من المأزق وتحقيق المصالحة الوطنية.

وفى ختام بيانه وجه الرئيس كلمة لجميع أفراد الشعب المصرى بأن يكونوا جميعا رقباء على الصالح الوطنى، وأن ذلك مسئولية مشتركة فى صنع التقدم فهو نتاج جهد أمة تستشعر أن من حقها أن يكون لها غد أفضل.

وتطلع الرئيس إلى جهد كل مصرى ومصرية كى تكون فترة الحكم الجديدة، فترة عبور إلى مصر التى يريدها كل مصرى ومصرية.

ثم دعا الله مخلصا أن تكون فترة خير وحصاد يرعاها بفيض من واسع كرمه وعطائه.. إنه نعم المولى ونعم النصير.

■■■

الفصل السابع

التشريع وتطور المجتمع المصرى

جاء لقاء السيد الرئيس بأعضاء مجلسى الشعب والشورى يوم ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٤ ليضاعف أهمية اكتمال المدة الدستورية للمجلس.. تأكيدا لأهمية استقرار الحياة النيابية فى مصر، وتعميق الاحترام لدور المؤسسة التشريعية، وتثبيت حصانتها فى ضمير الأمة لتتمكن من أداء دورها التشريعى والرقابى فى إطار تقاليد صحيحة، تضمن التواصل والاستمرار للمجلس التشريعى، فالتواصل والاستمرار يعتبران من أبرز سمات المجتمع الديمقراطى، وأهم مكوناته.

ففى بيانه بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الخامس أكد الرئيس أن «تضطرب بل تنتكس فى غياب تقاليد الديمقراطية الصحيحة، التى تصون استقرار المجالس التشريعية، وأحسب أن واحدا من ابرز مآخذنا على نظامنا النيابي قبل يوليو ١٩٥٢، كان غياب عنصر الاستقرار عن مجالسنا التشريعية».

وأشار إلى تمكين المجلس من أن يكمل مدته الدستورية على نحو مشرف وأن يؤدى رسالته فى التشريع والرقابة بصورة تدعو إلى الاعجاب والتقدير، برغم ما تعرض له من حملات تستهدف تقويض أية فرصة فى

الاستقرار والاستمرار، كما تمكن المجلس أيضا من أن يراقب ويصحح أعمال السلطة التنفيذية وينجز عددا من التشريعات الهامة التى ارست الأساس القانونى الصحيح لأكبر عملية تحول حدثت فى تاريخ مصر الحديث.

كما أكد سيادته أن تعاون مجلس الشعب مع الحكومة، اسهام فى بلورة واقرار الاصلاح الاقتصادى وتهيئة الفرصة كاملة لاستثمار كل الطاقات الانتاجية الوطنية، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص بأن يقوم بدور أساسى فى عملية التنمية الشاملة.

وشكر الرئيس المجلس الموقر للجهد الضخم الذى بذله على امتداد فترات الانعقاد السابقة، والتى واكبت مسيرة الاصلاح الاقتصادى وعبر عن تطلعه إلى انعقاد دورة جديدة، يتوج بها المجلس مدته الدستورية كى تتواصل الحياة النيابية على أسس صحيحة تحفظ التوازن بين السلطات وترسخ الاحترام لدور المؤسسة التشريعية وتعلى شأن الحياة النيابية فى مصر[١].

ونلمس فى بيان الرئيس إصراره على استقرار الحياة النيابية فى مصر إيمانا بحاجة مصر إلى تعزيز عوامل استقرارها الوطنى على كافة الأصعدة كى تتمكن من مواصلة مسيرة البناء والتقدم.

وأشار الرئيس إلى أن مهام الحكم الوطنى - فى هذه المرحلة - هى الحرص على أن تحفظ للوطن عوامل استقراره، وأن تضمن للحياة النيابية استمرارها وتواصلها، فذلك يكفل كل الظروف الصحيحة التى تضمن استمرار البناءوالتقدم **«إن استقرار الحياة النيابية فى مصر اليوم يعنى إعلاء قيم الديمقراطية، وترسيخ إيمان الجماهير بجدواها، لأن جوهر الديمقراطية يتجاوز أشكال التعدد الحزبى، كما يتجاوز تعددية الآراء».**

أوضح سيادته أن هذا الجوهر يتمثل فى الالتزام المسئول عن صنع الإنسان المصرى فى إطار يحترم حق التنوع، ويضمن مشاركة واسعة فى صنع

---

(١) تم ترشيح الدكتور أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب المصرى رئيسا للاتحاد البرلمانى الدولى فى نفس العام بما يعد اعترافاً دولياً بعلو مكانة مصر ودورها الديمقراطى الرائد.

القرار، ويحفظ للأغلبية مسئوليتها، ويصون للأقلية حقوقها.

وفى بيانه تطلع مبارك إلى مشاركة كل الأحزاب الوطنية والشرعية فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب، إيمانا منه بأن المشاركة المسئولة هى الطريق إلى تعزيز الديمقراطية، وفضلا عن ذلك ـ كما ذكر الرئيس ـ فإن المشاركة الجماهيرية الواسعة سوف تؤدى إلى تصحيح مسار الحياة الحزبية، فهى تجعل الأحزاب أكثر تواصلا مع الجماهير وأكثر اهتماما بهمومها، وردد الرئيس بأنه لا فرق بين مؤيد ومعارض، فإعطاء الفرصة الصحيحة للتمثيل النيابى يعكس واقع الشارع المصرى.

فقد نبه الرئيس إلى خطورة ما يجرى فى الحياة الحزبية، حرصا منه على الحفاظ على نهجها الوطنى، مذكرا الجميع بأن هناك دولة قريبة منا، سقطت فى أتون حرب أهلية، وضاع أمنها الوطنى لأنها لم تفطن إلى الخطر الذى يحدق بمصيرها، بعد أن تحولت بعض أحزابها إلى فروع لمصالح خارجية وبأنها سمحت لصحافتها أن تكون صدى لمصالح غير وطنية، وتلك قضية ـ أكد الرئيس ـ تستوجب اهتمام المجتمع بأسره، كما تستوجب اهتمام مؤسساته الدستورية والحزبية والنقابية، لأن من صالح الأحزاب والصحافة، بل ومن صالح الوطن بأكمله، تدارك الخطر ودرء الشبهات.

وفى ذلك أكد الرئيس عن مناصرته لحرية الكلمة وإسقاطه كل صور الرقابة على الصحف، **«وأحسب أن الكلمة الحرة المسئولة تعنى احترام الدستور والقانون»**.

ثم تحدث الرئيس إلى جماهير الشعب ونوابه عن الانتخابات التى ينتظر أن تشهدها الساحة السياسية فى العام التالى وطرح الرئيس بعض الخطوط العريضة التى رأى أنها ضرورية لتعظيم الفائدة التى تجنيها البلاد من إجراء تلك الانتخابات كركن من أركان الديمقراطية فى مصر.

١ـ واجب كافة القوى السياسية التى تعمل فى إطار الشرعية الدستورية أن تتخذ موقف المشاركة الإيجابية فى العملية الانتخابية.

٢ـ أن ينظر الجميع إلى العملية الانتخابية بوصفها منافسة شريفة يطرح

فيها كل مرشح أو حزب رؤيته وبرنامجه على أساس المفاضلة بين البرامج وليس على أساس التشهير بالآخرين والإساءة إليهم.

٣- من واجب الجميع المحافظة على الهوية المصرية للمنافسة الانتخابية، فلا ينبغى أن يلجأ البعض إلى أساليب غير مصرية ترفضها تقاليد المجتمع المصرى.

٤- أن يؤمن جميع الأطراف بأن القرار أولا وأخيرا للشعب ولا معقب لقراره.

٥- فى إطار إعطاء دفعة جديدة لمسيرة الديمقراطية، صدرت مجموعة من القوانين التى تمثل في جوهرها استجابة لروح التوصيات التى تحقق حولها اجتماع واسع من الآراء، ودلالة صدور هذه القوانين هو رحابة المناخ الديمقراطى، وعمق الاختيار للمنهج الذى التزمت به الدولة، ورسوخ فى أسس الشرعية الدستورية فى العمل السياسى والوطنى المسئول.

وفى موضع آخر من بيانه وبمناسبة انعقاد المؤتمر الدولى للسكان فى القاهرة والذى يعد واحدا من الانجازات الهامة، فانعقاده يعد دليلا على أمن واستقرار البلاد، والذى يكشف للعالم كله زيف المبالغات التى جرت فى تضخيم آثار قلة من حوادث الارهاب. أكد الرئيس أن المؤتمر أتاح لمصر أن تقدم للعالم تجربتها الناجحة فى تنظيم الأسرة، والتى تقوم على الاختيار التطوعى للأفراد دون إكراه، وبعيدا عن الممارسات التى تتعارض مع تعاليم الدين وأحكامه.

وشرح الرئيس المكاسب الضخمة التى حققتها مصر بفضل الثقة فى النفس فليس بوسع أحد أن يفرض علينا ما لا نرضاه، فلمصر فضل الريادة فى تبنى هذا المنهج الموضوعى فى مواجهة أبعاد المشكلة السكانية وبأنها ستبذل جهدا معاونا لمهمة التنمية المستمرة فى إطار تخطيط طويل المدى يستهدف دفع قدرة المجتمع على الوفاء بمتطلبات أبنائه.

«إن مصر بقيادتها الواعية لا تعلق حلول المستقبل على قضية تنظيم الأسرة وحدها، ولكنها تبذل غاية الجهد لتعزيز قدرات المجتمع الإنتاجية فى إطار خطة طويلة المدى».

وكذلك أشار سيادته لجهود التنمية على امتداد السنوات الاثنتى عشرة الماضية والتى بفضلها تم تنفيذ برنامج استثمارى ضخم بلغت تكاليفه ٢٤٦ ألف مليون جنيه مع توافر بنية أساسية قوية استطاعت استيعاب التوسع المستمر فى قواعد الإنتاج الصناعى والزراعى.

ونجد أن قطاع الخدمات الصحية بلغ فى تلك المرحلة حجم الاستثمارات التى وجهت لاستكمال المستشفيات وتحديث مبانيها ٤٤٠٠ مليون جنيه بمعدلات سنوية تتجاوز نصف مليار جنيه وأشار الرئيس إلى قضية بالغة الأهمية تستأثر باهتمام الجماهير، وهى قضية التحقق من سلامة المواد الغذائية المطروحة فى الأسواق. فتلك مسألة لا تهاون فيها ولا تفريط فأمن وسلامة المواطنين والحفاظ على صحتهم قضية لها أولويتها.

وعن ذلك دعا الرئيس الحكومة ومجلس الشعب إلى الإسراع بإصدار التعديلات اللازمة على القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بمكافحة الغش التجارى بحيث تكون العقوبة رادعة لكل من تسول له نفسه العبث بصحة الشعب وسلامته أسوة بما هو متبع فى جميع دول العالم المتحضر.

وكان طبيعيا من خلال تنفيذ البرنامج الاستثمارى زيادة معدل النمو الحقيقى على معدلات الزيادة السكانية.

أعلن الرئيس فى بيانه أن المرحلة القادمة هى مرحلة الانطلاق الانتاجى، وأن علينا أن نركز الجهد على عدد من القضايا الأساسية لتحقيق أهداف الدولة فى إنجاز معدلات التنمية التى ننشدها وتلك القضايا هى:

أولا : تكثيف الجهود لضمان استثمار الطاقات الموجودة فى جميع القطاعات على نحو أمثل لأن هذا يعنى رفع كفاءة استثماراتنا الراهنة ورفع مستويات الانتاجية كما وكيفاً، وخفض تكاليف الإنتاج الوطنى بما يمكنه من المنافسة فى السوق العالمية.

ثانيا : التوسع فى بناء قواعد الإنتاج الزراعى والصناعى كى نتمكن من زيادة الإنتاج السلعى وتدبير فرص العمل المثلى لما يقرب من ستمائة ألف شاب مصرى يدخلون سوق العمل كل عام.

فتكاليف التنمية الثالثة والتى تصل إلى ١٥١ ألف مليون جنيه يجب أن نضع فى اعتبارها زيادة الإنتاج السلعى كماً وكيفاً من أجل التصدير، فالتصدير هو الذى يحقق للاقتصاد المصرى انطلاقته المنشودة، كما ينبغى أن تضع فى اعتبارها عدالة التوزيع الجغرافى بما يتيح لكل أقاليم مصر فرص التقدم المتكافئ.

وفى هذا الصدد دعا الرئيس الحكومة إلى النظر فى تخفيف الأعباء الضريبية على النشاط التصديرى وفى معاملة المشروعات الصناعية الجديدة معاملة تفصيلية فيما يتعلق بثمن الأرض التى يقام عليها المشروع.

ثالثا : التوسع فى إقامة المجتمعات العمرانية فى مناطق جديدة تخفف العبء عن أقاليم مصر التى تعانى ضيق مساحة الرقعة الزراعية وكثافة السكان وقلة الموارد الطبيعية، مؤكدا أن تجربة المجتمعات الجديدة التى ألحقت بعواصم المحافظات فى صعيد مصر - على حداثتها - لقيت نجاحا ملموسا يشجع على تنفيذ المشروع القومى لتنمية شبه جزيرة سيناء، والذى يهدف إلى دمج سيناء فى الكيان الاقتصادى والاجتماعى لبقية الأقاليم المصرية وأن تنمية سيناء تتطلب رفع كفاءة شبكات البنية الأساسية وتقوية عناصر الربط والاتصال بينها وبين الوادى والعالم الخارجى.

رابعا : أن تضطلع الحكومة دون إبطاء فى تنفيذ برنامج طموح لنقل أساليب التكنولوجيا الملائمة لمصر لضمان التطور المستمر للإنتاج الوطنى وذلك يقتضى مراجعة خطط البعثات الموفدة إلى الخارج، وذكر الرئيس أن الهدف من التنمية هو الارتقاء بمستوى الحياة لجميع فئات المجتمع «الإنسان هو الهدف، والإنسان هو الغاية، الإنسان هو صانع التنمية وهو هدفها».

هذا هو دور الدولة والذى ظهر جليا فى تلك السنوات من حكم مبارك، الدور الذى لا تستطيع الدولة أن تهدره أو تفرط فيه لأن الوظيفة الأساسية للدولة هى أن تحافظ على استقرار المجتمع وأن تحافظ على سلامه الاجتماعي وأن تكون فى صف الفئات الأكثر عددا والأقل قدرة.

ولم ينس الرئيس أن ينبه المؤسسات والأفراد القادرين على مساعدة الدولة فى أداء مهمتها كى يسود الوئام كل فئات المجتمع، نرى فى ذلك

إثارة الرئيس لقضية العدل الاجتماعى، وأن بغياب البعد الاجتماعى تصبح التنمية مجرد تراكم اقتصادى قد يؤدى إلى خلل فى اتزان مسيرة المجتمع بسبب غياب التكافل والعدل الاجتماعى، وشدد الرئيس على كافة أجهزة الدولة أن تعمل على تخفيف العبء على الفئات المحدودة الدخل كلما كان ذلك ممكنا ومحققا للصالح العام.

وعلى جانب آخر تحدث الرئيس عن التطورات الجذرية فى المفاهيم والقيم وفى المؤسسات التى تدير الحركة الدولية وتحدد سياستها، وقوة التكتلات الإقليمية العملاقة ذات القدرات السياسية والاقتصادية المتصاعدة، فإنه من واجبنا أيضا أن ننتقل إلى العمل الإيجابى الخلاق من أجل إقامة تجمعات تضطلع بدور فعال وتسهم فى توجيه حركة العالم على شتى الأصعدة السياسية والاقتصادية والحضارية، وعلى شعوب الأمة العربية أن تفكر جديا فى الأساليب والآليات الكفيلة بتحقيق تقارب وتفاعل اقتصادى شامل وفعال يقوم على تنقية الأجواء العربية من الرواسب التى تجمعت فى سمائها عبر السنين والأحداث، وربما كانت الخطوة الأولى التى لا غنى عنها فى هذا المجال هى ترسيخ وتعميق التزام كافة الدول العربية بعدم اللجوء إلى استخدام القوة، فهذا المنطق يهدم مفهوم الأمن القومى ويهدد نظام الدفاع العربى المشترك.

وطلب الرئيس من مجلسى الشعب والشورى بلجانهما المتخصصة وقدرات أعضائهما القيام بدور بارز فى بلورة هذه الأفكار والمقترحات.

وجاء حديث الرئيس عن مسيرة السلام مكملا للحديث عن الأوضاع فى المنطقة والذى كان حديثا عن المستقبل وبأنه الطريق الجديد للأجيال القادمة لإتاحة بناء كيان راسخ على أسس وطيدة وهى:

١- يأتى فى مقدمة هذه الأسس ضمان الأمن المتكافئ لجميع شعوب المنطقة والتأمين ضد قيام حروب مدمرة بينها[1].

٢- تطلب الرؤية الثاقبة للمستقبل التفكير فى أفضل الصيغ لتحقيق التعاون

---

(١) دعا الرئيس فى أبريل عام ١٩٩٠ إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها النووية والكيماوية والبيولوجية.

الإقليمى فى المجالات المتصلة بالتنمية، وعدم التقيد بطرح صيغ جامدة بل طرح الخيارات المتعددة والبدائل المتنوعة.

وفى هذا الإطار تحدث الرئيس عن مشاركة مصر الفاعلة فى السلام والتنمية، فى مؤتمر القمة الاقتصادية الذى عقد بالدار البيضاء وفى ختام بيانه تفاءل الرئيس ببلوغ مصر لأهدافها مهما تكن المصاعب والعقبات فالطريق واضح وهو صالح الوطن.

■■

فى بداية بيانه الذى ألقاه فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الأول من الفصل التشريعى السابع يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٥، تطلع الرئيس إلى مجلس نيابى جديد يثرى مسيرة العمل الديمقراطى، وأشار سيادته إلى إنجاز المجلس السابق فى البنية التشريعية التى وضعت الأساس القانونى لأكبر عملية تحول تمت فى تاريخ مصر، والتى نقلت الاقتصاد الوطنى إلى آفاق عصر جديد عندما صححت خلله الهيكلى، وأسقطت عنه القيود التى كبلت مسيرته وأتاحت له فرصة استخدام كل الطاقات، وفتحت المجال دون سقف أو قيود للقطاع الخاص ورأس المال الوطنى كى يسهم فى جهود التنمية.

كما أشار الرئيس أيضا إلى دور المجلس الهام فى الرقابة على أعمال الحكومة، مما أدى إلى ترشيد كثير من قرارات السلطة التنفيذية وتصحيحها، وهى المهمة التى لا سبيل إلى التهوين من شأنها خاصة إذا التزم أعضاء المجلس فيها بالصالح العام.

ومن ذلك حث الرئيس المجلس على أن يكون ساحة لحوار قومى صرف تتعدد فيه الاجتهادات، وتتنوع الآراء، فالمشكلات التى نواجهها هى بطبيعتها مشكلات قومية، تهم كل مصرى ومصرية، ومسئولية مواجهتها مسئولية الجميع، الأغلبية والمعارضة على حد سواء.

فى هذا الإطار يتحدد الدور الرئيسى للمجلس، فى الدراسة الجادة لكل أبعاد المشكلات القومية التى تحتل أولوية متقدمة لدى الجماهير، والتعرف

على البدائل المتاحة كحلول ممكنة لهذه المشكلات. . فالدراسة الجادة لأبعاد المشكلات المطروحة هي التي تضمن نجاح عمل المجلسين الرقابي والتشريعي في التوصل إلى أغوار الحقيقة، فالمعرفة الصحيحة تكشف أبعاد الخلل وجوانب القصور وتضيء طريق الإصلاح، وتضمن مواءمة التشريع مع ظروف الواقع العلمي ومقتضياته.

ودعا الرئيس الأحزاب الوطنية إلى إدراك مسئوليتها والوقوف بحزم وصرامة في وجه جماعات التطرف الإجرامية، كما وجه إلى كل المصريين ونبه لتوخي الحذر والانتباه والتكاتف، لبناء سد منيع يتصدى لهذه الجماعات ويمنع تكرار أفعالها، ولأجهزة الأمن وجه الرئيس الدعوة إلى أن تظل في غاية الحذر واليقظة لتسد على الإرهاب كل منابعه، والتي قد أثبتت أنها على أعلى مستويات الاستعداد والآداء.

وفي مجال حديثه عن الأوضاع الاقتصادية كان الارتقاء بمستوي معيشة المواطن المصري العادي هو الشغل الشاغل لسيادة الرئيس منذ تولى المسئولية، وحرصه على تضافر كافة الكفاءات الاقتصادية لوضع استراتيجية متكاملة للتطوير والتنمية وبلورة الخطوط الأساسية لخطة طويلة الأمد - لمدة عشرين عاما - تفصل في خطط خمسية متتالية.

ومن هذا المنطلق حدد الرئيس مبارك نقاط الارتكاز الأساسية طويلة المدى في ثلاثة محاور هي:

الأول : دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري في تمويل التنمية.

الثاني: الاستمرار في دعم وإصلاح البنية الأساسية المادية والاجتماعية.

الثالث: اعتبار البعد السكاني والمكاني للتنمية محورا أصيلا من محاورها.

وقرر الرئيس دون أدنى مبالغة أن باب الأمل أصبح مفتوحا أمام كل فرد، بعد أن توافرت الظروف والعوامل المطلوبة للانطلاق بزيادة الإنتاج المحلي ورفع الإنتاجية، وبأن وسيلة هذا الانطلاق الرصيد الضخم من البناء الأساسي الهيكلي والمشاركة الايجابية بين القطاعين العام والخاص،

وتوافر الإرادة والعزيمة لدى القاعدة العمالية الصلبة، والتى أثبتت على الدوام جدارتها بتحمل المسئولية وظلت على أرفع درجات الوعى والشعور بالمسئولية القومية، وبأن الدولة سوف تعتز دائما بشعار: صنع فى مصر وبأيدى عمال مصر. وأكد الرئيس فى هذا المقام أن رعاية الصناعة الوطنية سوف تظل قائمة فى ظل أوضاع تحرير التجارة، حتى تتمكن هذه الصناعات من توفيق أوضاعها، بحيث تتواءم مع ظروف المنافسة العالمية.

وفى إطار الانفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى، أكد سيادته سعيه إلى توطيد العلاقات مع كل التجمعات الدولية دون حواجز أو قيود، وتوقيع اتفاق للمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ١٩٩٤، بهدف تعميق التعاون بين البلدين فى مجالات التنمية والتجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، كذلك المفاوضات المكثفة مع الاتحاد الأوروبى لتعميق التعاون مع دوله فى كافة الميادين، وفى نفس الوقت يجرى بحث برامج التعاون الإقليمى المشترك بين مجموعة دول منطقة الشرق الأوسط، لتحقيق نوع من التعاون الايجابى يتوازى مع جهود التسوية الشاملة، ويخدم المصالح المشتركة لدول المنطقة فى مجالات النقل والاتصالات والطاقة والسياحة. موضحا أن تلك الاتفاقيات ليست بديلا عن برامج التعاون الاقتصادى العربى الذى سيظل يبذل جهودا ضخمة لإيجاد صيغة مناسبة لاحيائها وزيادة فاعليتها.

وطالب الرئيس المفكرين والاقتصاديين بمد البصر إلى المستقبل وإمكانياته، لاستشراف آفاق التقدم المأمول لملاحقة العصر، والاستفادة من الثورة الحديثة فى طرق الإنتاج والاتصالات والتقنيات، والتقدم فى علوم الوراثة، والتكنولوجيا، وتطوير نظم العمل والإنتاج والتعليم والتدريب، لتوفير القوى البشرية والمادية والاقتصادية القادرة على استيعاب هذه التقنيات وحيازة إمكانات المنافسة على المستوى الدولى.

وتعهد الرئيس أن يكون العقد القادم هو العقد الهام لتثبيت مرحلة الانطلاق والدفع الذاتى على أرض مصر.

وانطلاقا من ذلك فإن هدف التنمية الاستراتيجى خلال السنوات القادمة

إحداث نقلة كبيرة فى المجتمع والاقتصاد المصرى مع التركيز على تحسين أوضاع المواطن المصرى، من خلال الارتفاع المطرد فى مستويات معيشته، وتوفير الامكانات العالية لتعليمه وتدريبه ورعايته صحيا واجتماعيا وثقافيا، بما يؤدى إلى زيادة قدرته على العطاء والابتكار والابداع.

ووسائل ذلك حددها الرئيس فيما يأتى:

أولا : الارتفاع بمعدل النمو ليزيد على ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى فى الخطة الخمسية القادمة، مما يرفع نصيب الفرد من الدخل إلى ١٥٠٪ مما هو عليه الآن.

ثانيا : توفير فرص عمل جديدة تزداد سنة بعد أخرى، تبدأ بمعدل يقدر بنحو ٥٠٠ ألف فرصة عمل جديدة فى العام التالى، ويزداد هذا المعدل سنويا بنحو ١٠٠ ألف فرصة عمل بحيث يتم استيعاب القدر الأكبر من هذه العمالة فى المجالات الصناعية، ومن خلال برامج التنمية الاقليمية، والمشاريع القومية الكبرى.

ثالثا : رفع كفاءة استخدام الموارد المائية وزيادتها.

رابعا : تنمية الصناعة بمعدل نمو حقيقى يزيد ١٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية الرابعة، ليزيد الناتج الصناعى على ضعف ما هو عليه الآن ولتصل الصادرات الصناعية إلى ثلاثة أمثال ما عليه الآن.

خامسا : دعم وتنشيط السياحة، باعتبارها مصدرا أساسيا للدخل القومى، ومجالا خصبا لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

سادسا : زيادة الطاقة الكهربية المتاحة بما يضمن توفيرها لجميع أوجه الاستخدامات الصناعية والزراعية والمنزلية فضلا عن تدعيم الكهرباء بالمدن وجميع القرى والنجوع. بما يغطى الاحتياجات الإنتاجية بالقرية، لتحقيق التنمية الريفية المتكاملة والربط الخارجى.

سابعا : الاستمرار فى الارتقاء بشبكة الطرق الحالية وخطوط السكة الحديد والتليفونات.

ثامنا : استمرار التوسع فى مشاريع الاسكان، لتوفير مسكن لكل أسرة جديدة، للقضاء على واحدة من أهم مشاكل المواطنين وبخاصة الشباب، وكذلك استكمال تطوير المناطق العشوائية، والقضاء على ما صاحبها من تشوهات وآثار سلبية اجتماعية واقتصادية.

تاسعا : توصيل المياه النقية إلى كل القرى والتجمعات العمرانية ومد خدمات الصرف الصحى لكافة المدن والقرى.

عاشرا : إلغاء تعدد الفترات فى المدارس وصولا بالتعليم إلى مرحلة اليوم الكامل، مع خفض كثافة الفصل في مختلف مراحل التعليم، وتطوير المناهج وتحسين أوضاع القائمين على التعليم.

حادى عشر: تحديث الجامعات بما يواكب تطور العلوم الحديثة، مع التركيز على البحث العلمى، وربطه باحتياجات التنمية والمجتمع.

ثانى عشر: تحسين مستوى الخدمات الصحية، مع التركيز على الصحة الوقائية، والقضاء الكامل على الأمراض الوبائية، واستكمال مظلة التأمين الصحى لجميع الطلاب والعاملين بالدولة.

ثالث عشر: تيسير سبل التقاضى وخدمات العدالة لجمهور المواطنين باستخدام الأساليب الحديثة فى حفظ القضايا والمستندات والوثائق.

رابع عشر: تنفيذ برنامج التنمية الريفية فى جميع قرى البلاد دون استثناء، من خلال تكثيف الجهود الحكومية الموجهة لتنمية الريف تنمية متكاملة، ومساندة للجهود الشعبية التى سيكون لها دور قيادى فى التفكير والتخطيط.

بعد ذلك تحدث الرئيس عن قضية الدعم مؤكدا أن الدعم لن يتوقف عن السلع التموينية الأساسية، وعن عدم تخليه عن مجانية التعليم، وتوجيهه بزيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة ومياه الشرب، فذلك هو دور الدولة.

وبالتالى فإن انجاز هذا البرنامج الطموح يتطلب - إلى جانب استكمال مسيرة الاصلاح - التركيز على أهداف اقتصادية يتحتم تحقيقها، والمشاركة من أجل تنفيذها وأوجز الرئيس هذه الأهداف فيمايلى:

١ ـ زيادة حصة مصر من التجارة العالمية تصديرا واستيرادا، حتى نتمكن من تشغيل الطاقات الإنتاجية الموجودة واضافة طاقات جديدة لاستيعاب مئات الآلاف من الراغبين فى العمل.

٢ـ الارتقاء بمستوى الخدمات التى تقدم للمشروعات الاقتصادية والمواطنين..

٣ـ الاستمرار فى توفير الحد الأدنى من الرعاية والتكافل لمحدودى الدخل.

٤ـ ادخال تحسن ملموس ومستمر فى خدمات وأداء الأجهزة الحكومية التابعة لجميع الوزارات والمحافظات.

٥ـ تحقيق المزيد من النجاح والسيطرة على النمو السكانى.

وأشار الرئيس إلى إمكانية تحقيق هذه الأهداف الطموحة من خلال الاتفاق على تنفيذ مهام متعددة يشارك الجميع فى انجازها، وأن للحكومة دورا رئيسيا هو توفير الظروف المواتية لإنجاز هذه الأهداف، وتوفير الموارد التى يتحتم توفيرها، مطالبا السادة الوزراء ـ كل فيما يخصه ـ بصياغة البرامج والسياسات المطلوبة لهذا الانجاز، والمشاركة فى ادخال التعديلات المطلوبة على بعض التشريعات، وبعد ذلك إجراء تقييم لمزايا ومعوقات الاستثمار فى مصر، واقتراح نظام يحقق التنفيذ العاجل لما هو مطلوب لإزالة العقبات، وتوفير ظروف أفضل تشجع على المزيد من الاستثمارات.

وقال الرئيس: «**إن معيار الانجاز الحقيقى والحكم على كفاءة الأداء لمؤسسات الدولة فى المرحلة القادمة سوف يكون مرجعه وأساس قياسه هو عدد المشروعات الجديدة التى تمت اقامتها وحجم العمالة الذى استوعبته هذه المشروعات، وتطور الصادرات إلى الأسواق العالمية**».

وأعلن الرئيس عن تكفل الحكومة بتوفير ألف مليون جنيه سنويا لاستخدامها فى منح القروض الميسرة للشباب، من أجل التوسع فى المشروعات الصغيرة التى أقيمت بالفعل، أو إقامة مشروعات جديدة وتوفير مبلغ خمسة آلاف مليون جنيه لمشروعات الشباب خلال الخمس

سنوات التالية.

وكرر الرئيس أهمية تكثيف الجهود لتحقيق المزيد من التقدم فى السيطرة على تزايد السكان.

أما عن التطورات العميقة والتى يشهدها العالم والتى لا شك فى أن لها آثارها وانعكاساتها على جميع العلاقات الدولية، خاصة تلك الدول التى تتحمل مسئولية خاصة فى مناطق العالم المختلفة، ولا يستطيع مراقب منصف يلتزم بالموضوعية والمنهج العلمى أن ينكر أن مصر تقع ضمن هذه المجموعة من الدول ذات الدور البارز والموقع المتقدم والذى تمليه حقائق التاريخ والاعتبارات الاستراتيجية.

فقد أقر سيادة الرئيس أن دور مصر - على الصعيدين العربى والدولى على السواء - هو دور تقرره مصر وشقيقاتها العربية التى تتفق معها فى الهدف والمصير، وليس دورا تمليه قوة خارجية توحى به أو تمنعه وتحجبه.

وعلى الصعيد الدولى، تمد مصر جسور التعاون مع جميع الشعوب دون استثناء، وتسعى لايجاد وضع دولى تتوافر له مقومات الثبات والاستقرار.

وعلى الصعيد العربى، تلعب مصر دورا أساسيا فى صياغة ركائز الوجود القومى وعناصر الأمن العربى بمعناه الشامل وتسعى إلى بلورة مفهوم واضح للمصلحة العربية المشتركة وفى هذا الصدد أجرت مصر استخدام صيغة آلية فض المنازعات - الذي اقترحه الرئيس - للبت فى شكوى إثيوبيا ضد الحكومة السودانية، وهى قضية هامة لأنها ترتكز حول تورط حكومة السودان فى سياسات تقوم على رعاية الإرهاب وتصديره للدول المجاورة وأن هذا الوضع لا يمكن أن يتسامح معه الشعب السودانى الشقيق، والذى نقف معه فى رفضه لتلك المخططات الشيطانية.

وعلى الصعيد العالمى فقد اتجهت الأسرة الدولية إلى التجاوب مع نداءات الرئيس مبارك المتكررة والتى دعا فيها إلى اتخاذ موقف حاسم لإنهاء مأساة البوسنة والتصدى للفظائع التى ترتكبها القوات الصربية تحت شعارات عنصرية آثمة، ورحبت مصر باتفاق السلام الذى تم التوصل إليه

بين الأطـراف المتـنـازعـة فـى الـولايـات المتـحـدة الأمـريـكـيـة فـى ٢١/١١/١٩٩٥، وكذلك الدور الذى قامت به مصر والذى لم يقتصر على التحركات الدبلوماسية، وإنما امتد إلى دور مشرف للعسكرية المصرية فى ساحة الشرف والواجب.

وأنهى الرئيس بيانه بالتعبير عن ثقته الكاملة بأن الشعب الذى حقق انتصار أكتوبر العظيم سوف يتمكن من عبور أزمته، وينجح في وضع الأساس الصحيح لنهضة شاملة قوامها مشاركة مسئولة بين الوطن والمواطنين والمجتمع ومؤسساته والدولة والأفراد.

فالهدف بناء وطن يتماسك بالإخاء والعدل، يؤازر جهد المنتجين ويحتضن عطاء المبدعين.

الفصل الثامن

عصر المشروعات الكبرى

ابتدر السيد الرئيس محمد حسنى مبارك بيانه بأن حمد الله أن فتح بينه وبين قومه بالحق وكلل بالنجاح الجهود المضنية، والتى تواصلت على امتداد خمسة عشر عاما، تعالج الخلل المزمن الذى أصاب الاقتصاد الوطنى ووصل به إلى حافة الانهيار، وتعيد بناء ما أهدرته الحروب المتتابعة من مرافق وخدمات وقيم ديمقراطية صحيحة.

وبدأ الرئيس بيانه الذى ألقاه يوم الأحد ٢٨ من جمادى الآخرة سنة ١٤١٧هـ الموافق ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٦م بحديثه عن إعلاء البعد الاجتماعى فى عملية الاصلاح، وحفاظ المصريين على ترابطهم ووحدتهم، وهم يخوضون أصعب مراحل التحول الاقتصادى. وما تبع ذلك من تباشير الاصلاح والتى ظهرت تباعا.

ثم عظم سيادته دور مجلس الشعب لتعاونه مع الحكومة على امتداد سنوات

الاصلاح، وما فى ذلك من فضل كبير فى تحقيق الهدف على نحو مكن مصر من دخول مرحلة انطلاق جديدة فتحت أبواب المشاركة للجميع، ومناصرة المجلس مسيرة الاصلاح، وبأنه كان سندا حقيقيا للاستقرار وحربا على الإرهاب.

سجل الرئيس مبارك بالتحية والتقدير ما بذل من جهد طيب منذ بدء الفصل التشريعى السابع للمجلس وقيامه بواجبه خير قيام، فى الرقابة على أعمال الحكومة، ومساندتها فى الوقت نفسه لتمهيد الطريق أمام أداء حكومى اتسم بالحسم على مدار العام، والجرأة فى اقتحام المشكلات وازاحة العقبات التى تعوق مسيرة العمل الوطنى، مما كان له أبلغ الأثر فى التيسير على المواطنين، وتعزيز روح الثقة فى نفوسهم، وخلق مناخ جديد تتطلع فيه الجماهير إلى مزيد من العمل والإنجاز.

وأعرب سيادته عن ثقته من أن التعاون بين المجلس والحكومة سيتواصل على نفس المستوى وبذات الايقاع، استنادا إلى قوة الدفع التى تحققت فى مطلع هذا العام استكمالا لمسيرة التحرر الاقتصادى، ودعما لجهود الحكومة، من أجل اقتلاع ما تبقى من عقبات على طريق الانطلاق الاقتصادى وتحسين مناخ الاستثمار.

حذر الرئيس فى بيانه من أنه ليس أمامنا وقت نضيعه، وأنه من واجبنا أن نحافظ على حركتنا السريعة - المحسوبة في الوقت نفسه - كى نستوعب آليات التقدم، ونعزز قدرة مصر التنافسية على اجتذاب الشركات والمشروعات العملاقة، لأن نهضة مصر لن تكتمل بغير الدخول فى عصر المشروعات الكبرى التى تحقق الآمال الطموحة، وتحدث نقلة نوعية للحياة فى مصر، وترفع مستويات المعيشة لشعب صبر كثيرا، وآن له أن يشهد ثمار الإصلاح والتقدم فى كل جوانب حياته.

ولم يتشكك الرئيس فى أن التجاوب والتفاهم بين السلطة التشريعية المتمثلة فى مجلس الشعب وبين السلطة التنفيذية وهى الحكومة سيكونان طابع عملهما فى الدورة الجديدة، استكمالا للسعى الدءوب نحو تغيير وجه الحياة المصرية إلى الأفضل.

أشار الرئيس - فى حديثه - إلى يقينه فى أن مشروعات القوانين التى

ستعرض فى هذه الدورة سوف تحقق انطلاقة إنتاجية ضخمة تتوازى مع طموحاتنا الكبيرة.

ويأتى على رأس هذه المشروعات، إنشاء منطقة حرة عملاقة فى خليج السويس، ويقع المشروع على ملتقى خطوط الاتصال بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، ويمنح تميزا خاصا نستطيع أن ندخل به حلبة التنافس الدولى، بمجموعة متكاملة من المشروعات الصناعية والتجارية والسياحية، التى يمكن أن تكون عامل جذب لمشروعات أخرى من مناطق متعددة من أرض مصر.

وشدد سيادته على المجلس بأن لهم دورا كبيرا فى إصدار التشريعات الجديدة، التى يقصد بها تبسيط الإجراءات وتيسيرها على المواطنين، تخفيفا للعبء على جميع فئات الشعب، وتمكينا لكل صاحب حق من الحصول على حقه دون مشقة أو معاناة، ودون حاجة للوساطة، ذلك إلى جانب مسئولية المراجعة المستمرة للتشريعات المنظمة للاستثمار من زواياه المختلفة والعمل على ازالة ما تبقى من عقبات ومعوقات.

وآمل الرئيس أن يشهد الفصل التشريعى القادم تحركا نشطا فى تعديل بعض التشريعات القائمة، بهدف تبسيط إجراءات التقاضى على الأسباب التى تؤدى إلى تأخر الفصل فى الدعاوى، أو تثقل كاهل رجال القضاء سدنة العدالة، الذين كرسوا حياتهم لإقرار الحق وترسيخ العدل وإعلاء كلمة القانون، وأعرب سيادته عن جهده لتعزيز هذا الصرح الكبير وتوفير كافة العناصر التى تتيح له أن يؤدى رسالته فى خدمة المجتمع على أكمل وجه.

وأكد الرئيس على أن الانجاز الذى تحقق ورغم ضخامته. هو فى الحقيقة مجرد قاعدة وطيدة لمرحلة جديدة من الانطلاق، والذى بدونه ما كان يمكن التطلع إلى آفاق أوسع ولا أن نصبو إلى الدخول فى عصر المشروعات الكبرى والتى تحفز طاقات الأمة.

فليس من المعقول أن نفكر فى نهضة حقيقية لمصر فى إطار الوادى القديم الذى ضاق بسكانه، بينما الجزء الأكبر من مساحة مصر لم يزل فى الأغلب مهجورا لم يمتد إليه العمران.

وأشار الرئيس إلى أن الزيادة السكانية المتوقعة خلال العشرين عاما القادمة سوف تصل فى أكثر التقديرات تحفظا إلى ما يقرب من ٢٥ مليون نسمة، الأمر الذى يجعل الخروج من الوادى الضيق والانتشار المخطط والمنظم للسكان أمرا لا بديل عنه.

وأعرب سيادته عن طموحه فى انشاء دلتا جديدة فى الصحراء الغربية تتيح زراعة مساحة تقدر بنصف مليون فدان فى المرحلة الأولى، ترويها مياه النيل فى إطار الحصة المقررة لمصر.

ودعا الرئيس الحكومة إلى البدء فورا فى إنشاء قناة شمال مفيض توشكى باعتبارها مدخلا لإنجاز هذا المشروع العملاق.

وفى هذا الصدد أوضح الرئيس حقيقة أنه ينبغى الوقوف مع النفس فيما يتعلق بقضية المياه، فاحتياجاتنا تتزايد ومواردنا المائية ثابتة وعلينا أن نتعامل مع الماء فى الحقل وفى المصنع وفى البيت كمورد نفيس، يزداد احتياجنا إليه مع زيادة آمالنا وطموحاتنا وارتفاع النمو السكانى المتزايد.

فجانب إنشاء دلتا الصحراء الغربية، سوف تغطى المشروعات السياحية ساحل البحر الأحمر حتى الغردقة، وفى شمال خليج السويس يتم توطين العديد من المشروعات السياحية وفى سيناء تتحدد المشروعات السياحية على امتداد سواحل خليجى العقبة والسويس ويتم استصلاح أكثر من ٧٥٠ ألف فدان وسط شبه الجزيرة وشمالها ترويها ترعة السلام، وعلى امتداد سواحل البحر الأبيض فى أقصى الشمال يتم توظيف ميزة الموقع والموانئ والمستودعات، فى زيادة نصيب مصر من التجارة العابرة فضلا عن مشروعات الغاز الطبيعى والبترول، حول منخفض القطارة وجنوب مطروح.

هكذا حدد الرئيس مناطق الجذب السكانى فى مشروعات قومية جديدة تنشر العمران فى كل أرجاء الوطن، فطموح الرئيس تجاوز ترسيخ قاعدة التنمية وتوسيعها لتمتد على أكبر رقعة متاحة من أرض الوطن، لتصل إلى حد المشاركة والاسهام فى حضارة القرن الحادى والعشرين ببصمة مصرية واضحة تضاهى بصمات الأجداد.

وفى موضع آخر من بيانه أكد الرئيس مبارك على محاربته للفساد أينما وجد وبكل قوة وأوضح أنه لن يتوانى فى أداء هذا الواجب الأساسى، انطلاقا من إيمانه بحكم القانون، دون الأخذ بالشبهات، أو التسرع فى إلقاء الاتهامات جزافا على الناس بعيدا عن سلطة القانون.

كما أشار سيادته إلى دخول مصر إلى عالم اقتصادى جديد، تأتى على رأس العوامل المتحكمة فيه، ثورة تكنولوجيا هائلة، أدت إلى تضاؤل أثر المسافات، وأصبح الاقتصاد عالميا فى شركاته ومؤسساته وعالميا فى مواصفات السلع وجودتها، وأن هذا العالم يحتاج إلى قدرة فائقة على الخلق والإبداع، وأسلوب جديد للتفكير يجعلنا أقدر على اللحاق بهذا العالم السريع ومنجزاته.

وتحدث عن القواعد الجديدة للتجارة الدولية والتى تسقط أغلب الحواجز. فإن مصر قادرة على أن تكون طرفا قويا فى المنافسة الدولية إذا هى أحسنت الاستفادة من ميزاتها النسبية الجديدة.

وأشار إلى أنه أمامنا فسحة زمنية لعدة أعوام قادمة، قبل أن تسرى القواعد الجديدة للتجارة الدولية فى مصر، وأننا نستطيع أثناء هذه الفترة أن نطور أداءنا، ونوفق أوضاعنا، وعلينا ألا نتهيب هذا التحدى مهما كانت جسامته، فكم من وافد جديد - عبر الرئيس بتفاؤل - يستطيع فى أقصر وقت مجاراة الرواد والأوائل، وكم من دول نامية استطاعت فى غضون سنوات محدودة أن تزاحم الأقوياء فى مجالات إنتاجية عديدة وأن تنتزع لنفسها المكانة اللائقة بها.

ودعا الرئيس إلى وجوب ترسيخ قيم الابتكار والمبادأة، وتجويد الأداء واتقانه، واحترام روح العلم، والالتزام بدقة وموضوعية وحساب متكامل لكل البدائل المتاحة، وبأن تلك القيم لا تقل أهمية عن تهيئة المناخ الملائم للاستثمار.

وعلى جانب آخر ـ من خلال حركة المد الديمقراطى العالمى ـ أكد الرئيس أن الديمقراطية فى مفهومه الخاص هى ديمقراطية الإنسان العادى وليست لعبة يمارسها السياسيون المحترفون. فديمقراطية الرأى العام، والذى يتعاظم دوره فى صنع القرار، تعكس نبض الشارع وإجماعه، وهى أيضا ديمقراطية الأحزاب الوطنية، التى تحترم شفافية العمل السياسى. وتلتزم بمصالح الوطن العليا.

وفى نهاية بيانه ردد الرئيس بأن مصر لها الريادة فى السلام وأنها ستظل على موقفها الواضح منه، تدعو إليه بما يكفل لكل شعوب المنطقة التعاون على قدم المساواة فى إطار التزامات متكافئة، تخلو من نوازع الهيمنة والتسلط.

.. هذه نظرة الرئيس إلى السلام الفعال الذى يجب أن ننطلق به إلى رحاب القرن الحادى والعشرين من أجل رخاء الجميع وطالب الرئيس الجميع بأن يؤكدوا هذا الاختيار ـ اختيار السلام ـ على نحو عملى ملموس. وذلك بالالتزام بتنفيذ الاتفاقات التى تم توقيعها وعدم النكوص عنها مهما كانت الذرائع، والمضى قدما على مسارات التفاوض وفق أسس التسوية الصحيحة التى أقرها مؤتمر مدريد.

«**ومن هذا المنطلق ومن دواعى التكامل مع هذا الجهد المبذول من أجل السلام فإن واجبنا صون قوة مصر دفاعا عن سلامها، فالحفاظ على قوات مسلحة قادرة هو خير ضمان للسلام، وأن الاسترخاء العسكرى يؤدى إلى اختلال التوازن فى الشرق الأوسط، والذى لم يزل يموج بأخطار عديدة**»، إلا أن الرئيس أكد أن مصر ـ حكومة وشعبا ـ لم تكن أبدا من دعاة الحرب أو القتال إلا أن يفرض علينا دفاعا عن الأرض والعرض والكرامة.

ختم الرئيس بيانه موجها النظر إلى المستقبل لكى ينعقد وفاق وطنى شامل ونبذ الخوف عن التواصل مع عصر قادم، لئلا نكون فى زوايا النسيان ونسأل الله العلى القدير أن يكلل الجهود برعايته، وأن يسدد خطى

مصر على طريق الخير.

■■

عاهد الرئيس أعضاء البرلمان المصرى بالمصارحة وقول الحقيقة وأن يكون حكما عدلا بين السلطات ينتصر لقيم الحق والخير والعدل وينحاز لأغلبية المجموع الوطنى، ويعمل جاهدا من أجل رفعة الوطن، وعاهد الرئيس الشعب، أن يصون أهدافه، ويحافظ على مصالحه ويوازن بين مصالح كل فئاته، أن ينتصر للضعيف والمظلوم وصاحب الحق، ويفتح أبواب المشاركة على أوسع نطاق، إعلاء لقيم الديمقراطية وتعزيزا لحقوق الإنسان - تلك المهمة التى طالب الرئيس مجددا مجلس الشعب القيام بدور بارز فيها.

جدد الرئيس عهوده للنواب وللشعب فى بيانه الذى ألقاه يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٩٧م أمام مجلس الشعب والشورى، وقد جاء إليهم راسما صورة مستقبل قريب يمسك بدايته بيديه، والتى لم يقصد الرئيس أن ينثر إشارات التفاؤل والأمل بحساب أو دون حساب، رغم استحقاق الشعب لثماره وجهوده، بل قصد الرئيس تبصير الشعب بحجم المهمة التى ينبغى النهوض بها كي نضمن لمصر مكانها اللائق ومستقبلها الذى تستحقه، وقصد كذلك أن ينبه مؤسسات الدولة والمجتمع للدور الضخم الذى ينبغى أن تضطلع به، كى يتوطن التقدم فى مصر، ويصبح أسلوب حياة قائما على دعائم قوية وأسس راسخة وليس مجرد نبضات متقطعة تخبو وتفور، لكنها دعائم نهضة مستمرة تضمن استمرار التقدم.

لقد طالب الرئيس الجميع أن يوطدوا أنفسهم على اغتنام الفرصة وقبول التحدى، وألا نتأخر لحظة واحدة عن التعامل مع حركة المستقبل، لأن مصر مهيأة لدخول مرحلة جديدة تمثل نقلة حضارية مهمة، تحقق لأبنائها المزيد من التقدم، وتضعها فى المكانة الأفضل فى عالمها.

كما أشار الرئيس إلى واجبنا فى التحرك بوعى ودون تردد أو إحجام واثقين من قدرتنا على بلوغ الهدف، استنادا إلى الانجاز الضخم الذى حققته مصر فى الماضى القريب، وقدرة شعبها الدائمة إلى قبول التحدى وصدق

حسه فى التعامل مع متغيرات المستقبل وضروراته .

وأكد أن الإمساك بناصية المستقبل يعنى أن تخرج مصر من نطاق الدول المحدودة الدخل لتصبح دولة متقدمة، ترتفع فيها مستويات الدخل. ويعنى ذلك أن نكون شركاء حقيقيين فى السوق العالمية، نقتسم المنافع والمصالح مع الجميع على أسس متكافئة، نستورد ونصدر، نبيع ونشترى فى إطار متوازن يعزز قدرة مصر الاقتصادية، كما يعنى ذلك أيضا أن يكون جزءا من مسيرة العالم الديمقراطى الذى تعلو فيه حقوق الإنسان وتقترن فيه الحرية بالمسئولية، وكذلك أن نكون شركاء فاعلين فى تقدم عصرنا، لا مجرد مستهلكين لإنجاز العصر وعلومه وأظن أن حاضرنا الراهن ينطوى على كل الإمكانات التى يمكن أن تحول هذه الآمال إلى حقيقة واقعة، بما يضمن الحفاظ على ريادة مصر ومكانتها اللائقة بها .

وبشر الرئيس الجميع بأن المستقبل المصرى يقوم على بنية أساسية جيدة، تصلح مرتكزا لنهضة مصرية مستمرة، طبقا للخطوط العريضة الآتية:

أولا : تنفيذ مشروعات قومية عملاقة تغطى كل أقاليم مصر وتغير طبيعة الحياة فيها ، فهذه المشروعات تشكل البنية الأساسية لمستقبل جديد يغير وجه الحياة على أرض مصر، ويخلق امكانات جديدة للحياة، تغير جغرافية مصر ، وتحقق لها نقلة حضارية فريدة لم يعرف التاريخ لها مثيلا .

ثانيا : التركيز على دور الشباب فى مصر ، باعتبارهم نصف الحاضر وكل المستقبل، لقد أصر الرئيس مبارك منذ اليوم الذى تحمل فيه المسئولية على رفض الحلول المؤقتة والجزئية التى لا تصل إلى جذور المشاكل، لقد أصر الرئيس على ترك وضع أفضل للأجيال الجديدة، ووطنا أكثر قدرة على تحقيق طموحاتهم، فإن كل ما يقوم به الرئيس من جهد هو من أجل شباب مصر .

ثالثا : إن الوطن فى صورته الجديدة ليس فقط المشروعات العملاقة فبنية المستقبل لا تقف عند هذه الحدود، وإنما تشمل خططا لأفكار وبرامج محورها الأول هو الإنسان المصرى نفسه، الذى يمثل أهم ثروات مصر، وأعظمها قيمة وأكثرها خلودا .

إن الإنسان المصرى هو الغاية والهدف في فكر الرئيس مبارك والذى يمثل فى فكره ثروة المستقبل التى ينبغى أن تكون موضع استثمارنا، لكى نصون حقوقه ونعظم قدراته، ونهيىء له المناخ الصحيح الذى يطلق طاقاته ويحفزه على الابتكار والإبداع.

وعلى ذلك فإن حقوق الإنسان المصرى، هى ضمان الحد الأدنى من حياة كريمة تصون آدميته وتؤمنه ضد الحاجة فالعدل الاجتماعى يعزز أواصر المجتمع، ويحفظ وحدة النسيج الوطنى وتماسكه، ولذلك فإن تغيير فلسفة المجتمع والاتجاه إلى الاقتصاد الحر لا يعنى إهدار الدولة لواجبها فى ضبط حركة المجتمع، وتحقيق التوازن بين مصالح كل فئاته. فالهدف النهائى هو بناء مجتمع يسوده التكاتف والترابط.

ومن هذا المنطلق أيضا فإن تطوير التعليم ـ فى عقل القائد ـ هو المشروع القومى الأكبر، على أن تتم فى إطار يحدد وضعنا فى المنظومة التعليمية فى العالم، فالتقدم أصبح رهنا بقاعدة علمية عريضة، تمتزج بقوى العلم على كل المستويات.

رابعا : إن من أهم الضرورات فى عصرنا أن نضاعف قدرتنا على إدخال التكنولوجيا الحديثة فى شتى جوانب الحياة فى مصر.

فقدرة أى مجتمع على تطوير اقتصاده القومى واحتلال مكانة مرموقة فى عالم اليوم، أصبحت تتوقف على درجة تقدمه التكنولوجى لأن هذا التقدم هو الذى يسمح للمجتمع بأن يزيد الناتج القومى العام بمعدلات مرتفعة وقابلة للاستمرار، فإن استيعاب التكنولوجيا الحديثة هو الوسيلة المضمونة لتحسين نوعية الحياة وإحداث طفرة كبيرة فى دخول جميع أفراد المجتمع، ويجب أن يكون واضحا من البداية أن التطور الذى تحدث عنه الرئيس مرارا لا يعنى مجرد القدرة على نقل التكنولوجيا من الغير بل يعنى القدرة المستمرة على تحويل المعرفة العلمية إلى تقنية إنتاج. ثم تطويرها بمهارتنا وإمكاناتنا الذاتية، حتى نكون قادرين على الاستمرار فى إبداع صور متجددة وأجيال متعاقبة من التكنولوجيا دون حاجة لاستيرادها من الخارج.

وطالب سيادته الجامعات ومراكز البحث المختلفة أن تقيم صلة مستمرة

بمراكز البحث المتقدمة فى العالم، وبالعلماء المصريين فى المهجر، وكذلك فإن على رجال الصناعة والزراعة أن يوجهوا عنايتهم للاستفادة بالتكنولوجيا فى تطوير أساليب الإنتاج والتوزيع، وأن يقيموا وحدة لمتابعة الاستخدامات التكنولوجية فى كل مؤسسة إنتاجية أو خدمية، وأضاف سيادته لذلك زيادة الاعتمادات المخصصة للبحث والتطوير، وهو ما يؤدى إلى زيادة الطلب على التكنولوجيا، وهو شرط لازم لاستيعاب هذا التحول فى أى مجتمع فى العالم.

ووجه الرئيس وسائل الإعلام إلى أن تقوم بدور فعال لتوعية جماهير الشعب بالدور الخطير الذى تلعبه التكنولوجيا فى الحياة المعاصرة وذلك بدعوة كبار المتخصصين فى هذا المجال لتثقيف الأجيال المختلفة وتعريفهم بماهية التكنولوجيا واستخداماتها المتعددة.

وأشار سيادته إلى استعمال تكنولوجيا الهندسة الوراثية فى مصر خلال تلك السنوات الأخيرة، وبأن تجهيز الأرض وتسويتها باستخدام أشعة الليزر قد حقق وفرا فى كمية المياه المستخدمة بنسبة حوالى ١٥٪.

وأعرب الرئيس عن رغبته فى أن يشارك مجلسا الشعب والشورى مع المؤسسات العامة والخاصة المعنية وكافة المثقفين وذوى الرأى، فى وضع رؤية متكاملة وتصور واضح لكيفية تحقيق هذا الهدف فى المستقبل القريب، وما يتطلبه هذا من وضع الاستراتيجيات والبرامج ورسم السياسات الكفيلة بخدمة هذا الهدف القومى.

خامسا : إن الزيادة الملموسة فى الإنتاج والتى تنشأ عن التوسع فى استخدام التكنولوجيا لا تحدث أثرها المرجو فى تحقيق التقدم إلا إذا صحبتها طفرة كبيرة فى قيمة الصادرات المصرية، وأنه من واجب المنتجين وكذلك الأجهزة الرسمية أن تعمل ليل نهار لتغيير هذا الوضع، ومضاعفة أرقام الصادرات الصناعية والزراعية عدة مرات كل فترة زمنية.

سادسا : أن إدراك النجاح فى هذا الانطلاق الحضارى الكبير يتطلب اهتماما زائدا بتطوير القرية المصرية، فعلى أرضها يعيش نحو ٣٤ مليونا من المواطنين - بيان الرئيس فى عام ١٩٩٧ - وعلى ذلك على الجميع

التكاتف لوضع وتنفيذ برنامج قومى شامل للتنمية الريفية المتكاملة، يتضمن إعادة بناء القرية على أسس جديدة تتيح لها أن تتوسع لمواجهة الزيادة الطبيعية للسكان دون الافتئات على الأرض الزراعية، وتوفير المناخ الصحى، والتعليمى والثقافى وبأن هذا البرنامج سيكون من الضخامة بحيث يتطلب تضافر الجهود (حكومة ومؤسسات أهلية وأفراد).

سابعا : إعطاء أولوية لتحقيق التنمية فى محافظات الصعيد والتى حرمت من الخدمات الأساسية قرونا طويلة، وأوضح سيادته أن جملة الاستثمارات التى خصصت لمشروعات الصرف الصحى فى هذه المحافظات مجتمعة لم تتجاوز الصفر حتى عام ١٩٥٢، وأن تلك الصورة تتغير بشكل مطرد، إذ بلغت الاستثمارات المنفذة فى هذين المجالين فى محافظات الصعيد فى الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٧ نحو ٢٥٠٠ مليون جنيه، منها نحو ١٥٠٠ مليون جنيه لمياه الشرب.

ثامنا : إن تنفيذ هذه البرامج الطموحة يستلزم صياغة برنامج شامل لإصلاح الجهاز الإدارى ومعالجة مشاكله وتعقيداته بصورة جذرية، لأنه لا يستطيع بوضعه الراهن أن يتحمل مسئولية الاسهام فى هذا النهوض الحضارى الكبير.

تاسعا : أهم عوامل نجاح كافة هذه الجهود هو ضمان التزامها بحماية البيئة فى مصر، وبغير هذا لا تكون عملية التنمية قابلة للاستمرار والتطور، فتدمير البيئة والاضرار بها يستنزفان الموارد الطبيعية والبشرية، دعا سيادته إلى النظر إلى الحفاظ على البيئة باعتباره ضرورة لازمة لها ضربا من الرفاهية.

وعن رؤية سيادة الرئيس لمجلس الشعب في هذه المرحلة فقد أشاد الرئيس بتعاونه مع الحكومة على امتداد سنوات الاصلاح الاقتصادى، وتطلع سيادته إلي تعظيم هذا الدور فى المرحلة القادمة، لتصبح آليات التصحيح أكثر فاعلية، تضمن مواكبة التشريع لمتغيرات الواقع، وتضمن فى الوقت نفسه استقرار المجتمع وضمان انتظام معاملاته.

وأوصى الرئيس المجلس فى دورته الجديدة أن يضاعف الجهد من أجل

استكمال تحديث البنية التشريعية التى تراكمت فيها القوانين من مختلف العهود، كى يصبح القانون ـ نصا وروحا ـ أداة فعالة لتحقيق العدالة وقضاء تاما للمظالم، وليس مصدرا للشكوى وتعطيل مصالح المواطنين.

«إن أعظم ما يمكن أن تؤديه المؤسسة التشريعية للوطن فى هذه المرحلة أن تكون مرصدا يقظا يتلقى إشارات التنبيه المبكر عن تفاعل القوانين فى حياة المجتمع، وأن تمارس صياغة القانون من منظور شامل، يرعى اعتبارات الداخل، ومتغيرات الخارج فى آن واحد».

وفي نفس المجال أفصح الرئيس عن اعتزازه بقضائنا الشامخ الذي يعبر عن ضمير المجتمع، ويوفر الحق والعدل لكل ابنائه، وأشار إلي أن هذه المؤسسة المرموقة ادت واجبها بكل وفاء وإخلاص للوطن، وانجبت لمصر أجيالا رائدة من القضاة العظام.

وكان من مطالب سيادته الرئيسية في مواجهة المستقبل، السعى الي تخفيف الاعباء عن قضاة مصر وتيسير عملهم، لضمان سرعة قضاء المصالح وأداء الحقوق الي اصحابها، ولذلك فقد طالب الرئيس بتكثيف الجهود الرامية إلي تبسيط وتيسير اجراءات التقاضى، للوصول الي ما ينشده المجتمع من عدالة سريعة، تخدم مصالح الوطن والمواطن.

ومن جهة اخري أكد الرئيس ان مصر المستقبل تتطلب من صحافتها اداء يتسم بالصدق والمسئولية ويتجاوز العثرات والتجاوزات التي شهدناها في فترات سابقة، وأن الأمر لم يعد يتحمل سياسة اللجوء الي المناورة والمزايدة، وإنما تتزايد الجهود إلى الالتزام بصدق القول، ونزاهة القصد والحفاظ علي شرف المهنة وقيم المجتمع ومثله العليا قبل أي اعتبار آخر.

وتوقع الرئيس من حملة الاقلام أن يكونوا علي أعلي مستوي من المسئولية، وأن يقدروا الصالح العام في المقام الأول وألا ينخرطوا في ممارسات الإثارة التي تشكل خروجا صارخاً علي نظام القيم والناموس الأخلاقى، **«ولذا فإننا ننتظر من الصحفيين انفسهم ان يراجعوا تلك الممارسات التي تسيئ الي المهنة في اطار مواثيق الشرف الصحفى».**

.. أما عن التطورات التي يشهدها العالم المعاصر في المجال الاقتصادى علي الصعيدين الاقليمي والدولى، فقد أوضح الرئيس أن أهم تلك التطورات سيادة نظام الاقتصاد الحر الذي تحكمه عوامل السوق، وإقامة تكتلات اقتصادية عملاقة، توفر لأعضائها مزيدا من القدرة والقوة.

ولذلك فقد تمنى الرئيس إقامة مثل هذه التكتلات بين الاقطار العربية التي تجمعها وحدة الهدف والمصلحة والمصير ورأي الرئيس أن إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة، فالتكتل الذي ينشده الرئيس هو تكتل يضيف ولا ينتقص، يقوي ولا يضعف، يعزز ولا يبدد، وهو تكتل دعم وتجديد، لا انتقاص وتجريد.

ومن المفارقات التاريخية ما ذكره الرئيس من أن التفكير في تعزيز التعاون الاقتصادى بين الاقطار العربية بدأ قبل أن يظهر اتجاه مماثل في مناطق اخرى، ففي عام ١٩٥٣ وقعت الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية اتفاقية لتحرير التجارة بين هذه الدول، وفي ١٩٦٤ اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية قرارا يقضى بإنشاء السوق العربية المشتركة، وأشار سيادته إلي أن الأهم من ذلك هو تأكيد اهمية المضى في إقامة هذه السوق بأسلوب تدريجي متتابع الحلقات، وتجنب الإضرار بمصالح أي قطر عربى، لتعويض ما فات، وتعميقا للروابط بين الشعوب في فترة زمنية معقولة.

وكان من الطبيعي أن يؤكد الرئيس علي ضرورة تعاون الاقطار العربية كلها أو بعضها في تنفيذ عدد من المشروعات القومية، التي تخدم مصالح الاقتصاد العربي بوجه عام، وتؤدي إلي الربط بين مصالح الشعوب والأفراد، تجسيدا للمعني المعاصر للوحدة، وتعظيما للقدرة الجماعية العربية علي مواجهة تحديات العصر.

وأصر الرئيس في بيانه علي استمراره في التمسك بأسلوب الحوار والتعاون الخلاق بين الدول النامية والمتقدمة، والحوار الذى يقصده الرئيس حوار حقيقي فعال، يعرض فيه كل طرف رؤيته وآراءه ومواقفه صراحة دون مواربة، بهدف الوصول إلي حلول مقبولة[١].

(١) طرح الرئيس بعض النقاط الهامة فى هذا الصدد فى مؤتمرات القمة التى ضمت رؤساء مجموعة الدول الخمس عشرة التى تمثل الدول النامية، خاصة فى الاجتماعين الأخيرين اللذين عقدا فى هرارى عاصمة زيمبابوى عام ١٩٩٦ وفى كوالالمبور عاصمة ماليزيا فى نوفمبر ١٩٩٧.

وعن نداءات الرئيس والتي لا يفتأ يكررها عبر منبر مجلس الشعب والتي تهدف إلي تحقيق سلام عادل وجه سيادته النصح الصادق للحكومة الاسرائيلية بأن تفي بالتزاماتها الناشئة عن مبادئ أوسلو والاتفاق المرحلي والاتفاقيات الملحقة به.

وكما قرر الرئيس فإن إجراء المفاوضات وفتح قنوات الاتصال ليسا هما الهدف في حد ذاتهما، بل هما السبيل لتحقيق الهدف المرجو وهو تحقيق التقدم الملموس علي طريق السلام.

وحث الرئيس اسرائيل لفتح الطريق لاستئناف المفاوضات علي المسارين السورى واللبنانى، وأن تكف عن وضع العقبات والمعوقات والعودة إلي صحيح القانون وما قررته الأسرة الدولية، حينما وضعت مرجعية محددة لمفاوضات السلام، كان حجر الزاوية فيها احترام قرارات الامم المتحدة، والالتزام بمبدأ الأرض مقابل السلام، والحقوق الوطنية المشروعة للشعوب.

ولم يُنهِ الرئيس بيانه إلا بعد أن تحدث عن علاقة مصر بالمستقبل ورؤيته في أن آمال الأمم ينبغى أن توافق قدراتها، وأنه لولا قوة العزم وصدق الإيمان لما كان يمكننا أن نصنع حاضراً جديدا، يستنهض همة كل مصرى، ويعزز ثقته بوطنه ونفسه وغده.

■■

بدأ الرئيس محمد حسنى مبارك بيانه الذي ألقاه في الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى يوم السبت الموافق ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٩٨م بدأه بتجديد ثقته الكاملة من أن المجلس سوف يواصل رسالته بنفس الروح والهمة التي ميزت اعماله، وأوكل الرئيس للمجلس مهمة إصدار التشريعات التي تنظم حركة المجتمع وحقوق الأفراد، والرقابة علي اعمال الحكومة والتي تعد احد الضمانات الاساسية لحسن الأداء لأن الرقابة الشعبية علي المرافق والمؤسسات هي السياج المنيع الذي يحارب الفساد، ويضمن

تصحيح الأخطاء ومواجهة المشكلات قبل استفحالها.

وتطلع سيادته إلي استمرار الدور النشط للمجلس في مجال العمل التشريعى لمواصلة المهمة الضخمة في تقنين عملية التحول التي تطلبتها مرحلة جديدة من العمل الوطنى، بعد مناقشات جرت في اطار مناخ ديمقراطى عظيم.

«التشريع لا ينهض من فراغ، ولكنه يعرب عن مصالح اساسية تضمن استقرار المجتمع، وتحقق المساواة بين حقوق أفراده أمام القانون».

لقد أنار الرئيس في بيانه الطريق في مسيرة الشعب نحو التنمية الشاملة ومصر تقف علي مشارف الألفية الثالثة، وبأننا يجب أن نهتدى في تلك المسيرة إلي مبادئ اساسية اجتمع حولها الوطن.

- **أول هذه المبادئ**، هو ألا ندعى الكمال أو العصمة فيما نحققه، بل يجب أن نستمع إلي كل الآراء والاجتهادات، بصرف النظر عن لونها الحزبى أو الفكرى، طالما كان هدفها الصالح العام.

وكذلك مراجعة النفس بصفة مستمرة دون تصلب في الرأي أو تطرف في الموقف، وألا نعلو فوق حق المساءلة، فالنقد والمساءلة هما الضمان الصحيح لتصحيح الخطأ ومنع تكراره.

- **وثانى هذه المبادئ** وجوب ادراكنا أن الطريق إلي التقدم شاق وطويل، ومن ثم فإن التقدم الذي تعيشه البلاد الآن يستند إلي جهد الحاضر، ويستند - بنفس القدر - إلي جهود مخلصة سابقة، مهدت الأرض امامه وهيأت المناخ الصحيح.

- **وثالث تلك المبادئ**: أنه لم يعد مقبولا بعد هذا الشوط الطويل الذي قطعته مصر علي طريق التقدم أن يداخلنا الشك في صحة النهج الذي مكن مصر من التغلب علي التحديات التي واجهتها.

«مهمتنا الآن أن نتطلع إلي الآفاق الرحبة التي يتيحها أمامنا المستقبل، حتي نخطو بقوة واقتدار نحو القرن القادم، نحافظ لمصر علي مكانة مرموقة وسط عالم سريع التغير شديد المنافسة».

وقرر الرئيس في حديثه لأعضاء البرلمان المصرى أن التحدي الحقيقى الذي يواجهنا الآن، هو الدخول بمصر إلي حضارة التكنولوجيا المتقدمة، والتي تختلف جذريا عن صور الحضارات الزراعية والصناعية، بعد أن اصبحت التكنولوجيا المتقدمة هي العامل الحاسم في تقدم الأمم والشعوب، وشملت تطبيقاتها كل مناحي الحياة، حتي اصبحت من ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ضرورات الأمن القومي للبلاد، فهي تقوم علي الجمع في آن بين العلم والتطبيق وتوظف الإبداع المعرفي في مجالات متعددة، أتاحت لأمم شتى مضاعفة قدراتها علي إنتاج الطاقة والغذاء، وتحقيق تفوق حاسم في ضبط تكلفة الإنتاج وضمان جودته، وقللت مخاطر البنية واختزلت الفترة اللازمة للتقدم، وخلقت اقتصادا جديدا يتميز بالحيوية والنمو المتسارع.

أوضح الرئيس أن المهارات اللازمة لاقتحام هذه المجالات الجديدة ونقطة البدء الصحيح لها، إعداد الكوادر القادرة علي انجاز هذا التحول الكبير، وتوفير القنوات التي تضمن سيلاً متدفقا منها، وأشار سيادته إلي أن ذلك اصبح ممكنا في ظل النهضة الراهنة التي تشهدها العملية التعليمية والتي تم فيها تجهيز ١١ الفا و ٥٠٠ مدرسة بتكنولوجيا التعليم العصرية، التي تشمل استخدام الكمبيوتر والوسائط المتعددة والمعامل المتطورة.

وأيضا ارتأى الرئيس ضرورة أن تحشد كل الطاقات والخبرات المتخصصة في هذه المجالات - والمتوافرة في أكاديمية البحث العلمي والمركز القومي للبحوث - كي تشارك في برامج عمل نشطة، لإتاحة فرص التدريب والبحث العلمي للعناصر الشابة.

لقد كان الهدف الأول والأسمي للسيد الرئيس محمد حسني مبارك هو تحسين ظروف الحياة لكل مواطن يعيش علي ارض مصر، ورفع العوز عن المحتاجين، وضمان التحسن المطرد في مستويات حياة العمال والفلاحين والطبقات الوسطى.

ووجه الرئيس الأنظار الى تحقيق ذلك عن طريق تكاتف مؤسسات الدولة والمؤسسات الخاصة لتوسيع نطاق المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي

ينبغى نشرها في كل اقاليم مصر وكذلك مضاعفة الاهتمام بالريف المصرى، وصولا إلي القرية المنتجة، وفى نفس الاتجاه حث الرئيس الجهاز الإدارى على ملاحقة بؤر الانحراف التي تشوه صورة الأداء الحكومى، وإعادة الانضباط إلي الجهاز علي المستوى المركزي وفي المحليات علي وجه الخصوص لضمان وصول الخدمات إلي اصحابها في يسر وسهولة، وإزاحة العراقيل من وجه أصحاب المشروعات، «**إن البرنامج الشامل للإصلاح الإدارى الذي تضطلع به الحكومة الآن، ينبغى أن يقوم علي قاعدة من الثواب والعقاب، وعلي دقة الاختيار في الوظائف الحاكمة التي تتعلق بها مصالح الجماهير**».

ولأهمية مشكلة زيادة السكان فقد أكد الرئيس مجددا على الآثار السلبية لتلك المشكلة على الاحوال البيئية، بما يتبع ذلك من وجوب الالتزام بقوانين البيئة وضوابطها دون تباطؤ او تهاون، وأن نزيد من اهتمامنا بالثقافة البيئية والتوعية بمشكلاتها والتنبه الي مخاطر تلوث الهواء والماء، ومخاطر الاسراف في استخدام مواردنا الطبيعية.

كما قرر الرئيس مناشدته للجميع إلي تغيير السلوك تجاه استخدام الموارد المائية، بحيث تصبح المحافظة علي المياه عنصرا أصيلاً من عناصر ثقافتنا.

لم يمل الرئيس من دعوة كافة المصريين إلي ترشيد استخدام المياه، فمصر تحترم مواثيقها ومعاهداتها، وتلتزم بحصة مياه محددة، وأوضح أن السبيل إلي مقابلة متطلبات الحاضر ومشروعات المستقبل هو الترشيد المستمر لاستهلاك المياه.

.. أما عن العولمة ومفاهيم الرأسمالية، فقد أكد الرئيس أن الدولة لا يمكن أن تتخلى عن دورها في اقتصاد السوق في ظل هذه النظم العالمية الجديدة، وأوضح سيادته بأن العكس هو الأصح، فمن واقع الأزمات الاقتصادية الراهنة والتي تعصف بنصف العالم فعلي هذه النظم مراجعة مفاهيمها والقبول بدور مهم للدولة، يضبط حركة المجتمع، ويضمن شفافية الاسواق ويحول دون سيطرة المضاربين، «**الدولة هي التي تحافظ علي التوازن المطلوب بين مصالح كل فئات المجتمع وهي التي تصنع**

السياسات اللازمة لتحقيق العدالة الاجتماعية، التي أكرر انها ستظل من اهم الركائز الاساسية للحكم في مصر».

كذلك كانت رؤية الرئيس للدولة في أنها تصنع السياسات العامة التي تحفز علي الاستثمار وتهيئ له المناخ الصحيح وتؤدي إلي خلق فرص عمل تسهم في مواجهة مشكلات البطالة.

ومن جهة أخري ومن منطلق عدالة القضية أعلن الرئيس مجددا ان تحقيق السلام هدف استراتيجي ثابت بالنسبة لمصر، فهو السبيل إلي إيجاد عالم أفضل، يسوده الأمن والاستقرار،

وعن الاتفاق الذي تم التوصل إليه ـ وقتها ـ علي المسار الفلسطيني وبتدخل امريكي يمكن أن يشكل خطوة ايجابية بشرط أن يتم بأمانة وحسن نية وألا تصاحبه، أو تتلوه اجراءات من جانب واحد تتعارض مع نصوصه ومبادئه، وأن تتبعه تحركات ايجابية للاتفاق علي اعادة الانتشار الثالث، وبدء مباحثات الوضع النهائي.

وأعلن الرئيس استعداد مصر للاسهام في تحقيق التقدم في عملية السلام، فمصر تتخذ موقفا موضوعيا، ولا تتبنى موقفا الا إذا كان مستندا إلي قواعد القانون والشرعية.

وطرح الرئيس كذلك الأزمة التى فجرها قرار حكومة العراق بإيقاف كافة أشكال التعاون مع اللجنة المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل، وقد عبر الرئيس عن ضرورة بذل أقصى جهد ممكن لتسوية هذا النزاع سلميا، مع التزام العراق باحترام قرارات مجلس الأمن ـ بادر الرئيس بتوجيه رسالة إلى القيادة العراقية بهذا المعنى.

ومن واقع الحفاظ على الأمن القومى فقد جاء حرص الرئيس على نزع فتيل الموقف المتأزم بين تركيا وسوريا. وسعى إلى تسوية الخلاف على مائدة الحوار ووفق الرئيس فتم التوصل إلى توقيع الطرفين لمذكرة تفاهم، تمنى الرئيس أن تكون بداية لخطوات أكبر بما يتفق مع المصلحة المشتركة وروابط حسن الجوار.

وقاد حديث الرئيس إلى توجيه السعى إلى تعميق التعاون مع كافة الدول الإفريقية، وما يعكسه انضمامنا للسوق المشتركة لدول تجمع الشرق والجنوب الإفريقى (الكوميسا) وبأن ذلك يعد خطوة تؤدى إلى توسيع آفاق التعاون وزيادة معدلات التجارة والاستثمار فى تلك الدول.

وعلى نطاق آخر اعتزام مصر أن تستمر فى القيام بدور نشط فى مجموعة الخمس عشرة النامية ، والتى تتحمل مسئولية خاصة فى تفعيل حركة دول الجنوب، وتعزيز قدرتها على التفاوض مع دول الشمال.

قبل أن ينهى الرئيس بيانه أعاد النظر إلى نقطة البداية فى مسيرة مصر وهى تجتاز العقبات على طريق شاق طويل مفادها أن أصعب الأهداف يمكن تحقيقها إذا توافر العزم واستقام التخطيط، وتعاون الجميع، وسادت الثقة، ورفع الحرج عن كل الأطراف فى الحوار القومى، حتى يقول كل صاحب فكر رأيه.

لقد جدد سيادة الرئيس عهده لشعب مصر العظيم، في بناء مجتمع يسوده التكافل ويحتضن حقوق غير القادرين، ويحفظ سلامه الاجتماعى، فالنجاح الذى حققته مصر بالعرق والألم والدموع، يتطلب من الجميع اليقظة والتواصل والاستمرار على الدرب فلا عاصم فى هذا العصر - الشديد التعقيد - سوى العمل والعمل والعمل، كى نضع مصر فى صدارة ركب التقدم الإنسانى.

الفصل التاسع

الرئيس مبارك والألفية الجديدة

■ الإنسان المصرى هدف التنمية الشاملة

إن مصر بكل قواها السياسية والاجتماعية قد حفظت للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك بكل ما عرفوه عنه من حكمة يقظة، وقيادة ظافرة وانتصارات باهرة - حفظوا له موقفه الثابت من الحرية والديمقراطية والانتماء لهذا الشعب والجهاد من أجل مصالح وآمال جميع فئاته، وتحمل المسئولية لتحقيق الإصلاح الاقتصادى، والتطوير الشامل فى البنية الأساسية، والتنمية المتكاملة فى كل المجالات - وليس هذا مجالا لإثبات الإنجازات التى تحققت - وإن كانت ملامح مصر الحديثة خير شاهد على ذلك.

لقد كان هدف الرئيس والذى كانت وراءه جهود جبارة، وتشريعات وافية كاملة، هو رفع المستوى الاجتماعى والثقافى للمواطن المصرى، وتوفير فرص عمل أكثر تنوعا وثراءً، والارتقاء بمستوى الحياة لكل مواطن، والارتفاع بنوعية ما تقدمه له الدولة من خدمات، وتأكيده على البعد الاجتماعى للتنمية- والذى كان شغله الشاغل - وخصوصا بالنسبة للفئات محدودة الدخل، وأيضا لجيوش التنمية من الصناع والزارعين.

لقد جاءت الألفية الجديدة خير شاهد على الإنجاز والاستقرار والسلام، وتنمية شاملة لموارد مصر البشرية والطبيعية، وعهدا زاهرا يكتسح العشرات

التى تعوق المسيرة نحو المستقبل، وتكاتف الشعب المصرى بكل فئاته فى مواجهة تحديات جديدة تتطلب جهد كل مواطن تحت قيادة واعية رشيدة.

لقد رأينا الرئيس مبارك وهو يطرح أمام مجلس الشعب، وفى بداية القرن الحادى والعشرين وأمام مرحلة تستلزم التعاون الكامل لكل مؤسسات الدولة وجميع قوى الشعب وكل فئاته من أجل الحفاظ على ما أنجزته الدولة من بنية اقتصادية يحرص سيادته على نموها وازدهارها، وأيضا من أجل المضى على طريق التنمية أشواطا بعيدة من أجل ضمان وصول ثمار التنمية إلى كل بيت فى مصر، لقد طرح الرئيس أهم محاور وأولويات العمل الوطنى فى هذه المرحلة على ثلاث قضايا أساسية:

الأولى: توفير المزيد من فرص العمل للشباب -وضع برنامج عملى للتخفيف من حدة مشكلة البطالة وصولا إلى القضاء عليها.

والثانية: هى بذل كل جهد مستطاع لتحقيق زيادة ملموسة فى حجم صادراتنا للخارج، فزيادة الصادرات هى الطريق الصحيح لتوفير فرص عمل منتجة، وجذب استثمارات جديدة، كما أنها تشكل موردا مستقرا لعملات النقد الأجنبية.

أما عن الثالثة: فهى العمل على تطوير قدرات الإنسان المصرى من خلال برامج التدريب والتحديث المستمرة لزيادة كفاءته وقدرته على مواجهة تحديات عصره(١).

لقد طالب الرئيس المجلس وأعضاءه بالمتابعة والاهتمام البالغ بعملية توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومراقبة تنفيذ خطط التنمية التى تضعها مؤسسات الدولة وتلتزم بها الحكومة، لقد رأى الرئيس أنه من الضرورى وبعد أن قطعنا شوطا طويلا على طريق الإصلاح الاقتصادى والمالى أن تنتقل السلطات التشريعية إلى بلورة رؤية متكاملة لكيفية تحديث المجتمع المصرى بكل نظمه ومؤسساته بحيث تصبح الدولة قادرة على خوض غمار المنافسة على الساحة الدولية بجدارة وجسارة واقتدار والوصول إلى

---

(١) بيان السيد الرئيس والذى ألقاه أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى دور الانعقاد العادى الثانى فى ١٠ نوفمبر سنة ٢٠٠١

المكانة التى تتناسب مع قدراتنا المتزايدة والطموح إلى مستقبل أكثر رخاء وتقدما.

لقد أوضح الرئيس متطلبات النهضة الحضارية الشاملة فى العمل على ترسيخ كيان القواعد والأدوات اللازمة لعملية التحديث سواء فيما يتعلق بالموارد البشرية أو الموارد الطبيعية.

وأعاد الرئيس – وفى بداية مرحلة بالغة (الدقة) –صياغة وتكوين المورد البشرى فى مصر، وبالاتجاه إلى ضرورة تعزيز بنيان القدرة العقلية والبدنية للمواطن المصرى منذ صباه.

وأبان سيادته بأن ذلك يستلزم رفع مستوى التعليم فى كل المراحل، والانطلاق إلى وضع تصور متكامل لكيفية الدخول فى مرحلة جديدة، يكون التركيز فيها – وبدرجة كبيرة– على رفع مستوى التعليم بكافة مراحله فى مصر، وذلك ضمانا لاختراق حقيقى فى مجال التنمية الاجتماعية، فالارتقاء بالتعليم – كما يرى سيادته ونعلمه جميعا – هو المدخل إلى خريطة العالم الجديدة، عالم الثورات العلمية والصناعية والزراعية والمنافسة، فى مجال التكنولوجيا فائقة التقدم.

لقد طالب الرئيس جميع السلطات – تشريعية وتنفيذية– بالارتقاء بالمستوى الصحى للفرد فى مصر ابتداء من مرحلة الطفولة، والاهتمام بالتأمين الصحى وتغطيته لأكبر نسبة من المواطنين(١)، وكذلك توجيه الإمكانيات إلى رفع مستوى الخدمات الصحية التى تقدم للأطفال وغيرهم، وأن تمتد هذه الطفرة إلى التلاميذ فى شتى أنحاء مصر بدءاً بالقرية.

أما عن التشريع والعدالة الاجتماعية فقد أشار سيادة الرئيس إلى تلك القضية بالغة الأهمية، ووجوب تأكيد المسئولية الاجتماعية للدولة وترسيخها فى أذهان الجميع، وذلك بتحقيق التوازن بين مختلف الطبقات والفئات والوقوف إلى جانب من يحتاجون الدعم الاقتصادى والرعاية الاجتماعية.

(١) أشارت التقارير إلى أن تزايد نسبة المواطنين الذين تشملهم مظلة التأمين الصحى إذ أصبحت تشمل ٢٩,٨ مليون مواطن فى عام ٢٠٠٠ أى ٤٤٪ بعد أن كانت تشمل ٢٣,٣ مليون مواطن عام ١٩٥٥

لقد أكد الرئيس - التزام الحكومة بدعم الفئات الهشة وبكفالة من لا كفيل له، وصرف معاشات شهرية، استفاد من هذا المعاش ٧٠٠ ألف أسرة فى عام ٢٠٠٠، وارتفع هذا الرقم فى عام ٢٠٠٢ إلى مليون أسرة.

وأكد الرئيس وجوب توفير فرص عمل إضافية من خلال تعزيز النفاذ للأسواق الخارجية، ومن خلال تغيير الإطار التعليمى والتدريبى لمواجهة احتياجات السوق المتغيرة، ومن خلال زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

«ومازلنا فى حاجة للارتقاء بالخدمات العامة جميعها وللتحقق من وصولها لكل مواطن فى إطار يضمن التوزيع العادل لعائد التنمية، ويراعى الأبعاد الاجتماعية التى التزمنا بها منذ بدء خطة الإصلاح الاقتصادى» [١].

لقد طالب الرئيس فى هذا الصدد بمجهودات مضاعفة، خاصة فى ضوء حالة الانكماش الدولية السائدة، وفى ضوء عدم زيادة الموارد العامة بالقدر الكافى لمواجهة هذه المتطلبات المتزايدة خاصة فى ضوء زيادة سكانية خطيرة تهدد بابتلاع كافة عوائد التنمية، بل وتهدد بالقضاء على الموارد المتاحة تدريجيا.

قد نرى بوضوح - ومن خلال بيانات الرئيس فى بداية الألفية الجديدة - أن برنامج العمل الوطنى وما يتطلبه فى تلك المرحلة قد ارتكز على ثلاثة محاور رئيسية تسعى فى مجملها إلى الارتقاء المستمر بمستوى معيشة الفرد والأسرة فى كل شبر من أرض مصر.

وتأكيد الرئيس إلى أن هذا البرنامج يقوم أولا وأخيرا على العمل المنتج الذى يلبى طموح الأمة ويرفعها إلى آفاق رحبة تؤمن للجميع حياة كريمة وآمنة.

- **أول محاور هذا البرنامج:** هو توفير فرص العمل لقوة العمل المصرية وخاصة لشباب مصر، وقد كان سعى الرئيس لحفز الاستثمارات

---

(١) بيان الرئيس فى دور الانعقاد العادى الثالث فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى المنعقد فى يوم ١٦ نوفمبر ٢٠٠٢

الخاصة مصرية كانت أم أجنبية على العمل فى مصر وتذليل جميع العقبات أمامها، سعيا إلى مزيد من الاستثمار فى مشروعات إنتاجية ناجحة.

وقد حرص الرئيس على أن يتم التوزيع الإقليمى لهذه الاستثمارات وفق خريطة قومية، تراعى العدالة فى توزيع الاستثمارات بين جميع المناطق والمحافظات، ووفقا لطبيعة كل منطقة وفرص الاستثمار المتاحة بها.. وذلك لإدراك الرئيس ضرورة تحقيق التنمية المتوازنة فى جميع أرجاء البلاد.

ومن أجل ذلك أيضا سعت الدولة لجذب المزيد من الاستثمارات وضخها فى شرايين الاقتصاد المصرى، وفى هذا المجال أكد سيادة الرئيس حرصه الشديد على مساندة صغار المستثمرين ومعاونتهم على تنمية مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة التى توفر مدخلات ومكونات لازمة لصناعة متنوعة.

أما المحور الثانى لبرنامج العمل: فيتمثل فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الصادرات المصرية للعالم الخارجى، فهى المحور الأساسى الذى سيحكم مدى النجاح فى برامج التنمية والتى ستفتح آفاقا رحبة لزيادة الإنتاج وزيادة فرص العمل.

وطلب الرئيس من السلطة التنفيذية أن تقدم برنامجاً تفصيلياً لتنمية الصادرات ويأخذ فى الاعتبار رأى القطاع الخاص المصدر، وأن يركز هذا البرنامج على قطاعات محددة ويشمل أهدافاً رقمية مفصلة وواقعية.

أما المحور الثالث لبرنامج العمل فى القرن الجديد: فقد كان الإنسان المصرى هو هدف التنمية الشاملة والذى سعى إليه الرئيس مبارك موضحاً أهمية مشاركة الإنسان المصرى وأنه بدون حماسه يصعب أن نأمل فى تنمية حقيقية شاملة ومستديمة، وبدون تطوير قدراته وإمكاناته يصعب أن نساير ركب التقدم الإنسانى فى العالم.

فى هذا الصدد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك اعتزازه بالدور الوطنى المهم والرفيع والذى يقوم به أساتذة الجامعات والمفكرون والمثقفون فى تعميق وعى المواطنين بالقضايا الوطنية والقومية، وإعداد الأجيال الشابة

للنهوض بمسئولياتها فى المرحلة القادمة، مؤكدا سيادته أن تلك المسئولية لا يمكن النهوض بها إلا باتباع المنهج العلمى فى التفكير والبحث ومواكبة المفاهيم والأساليب العصرية المتقدمة فى شتى الأنشطة القومية.

ومن جهة أخرى كان اهتمام الدولة بكفالة حق أبنائها فى الحصول على مسكن مناسب، ولذا فقد طالب سيادته باستصدار قانون للتمويل العقارى، إسهاما فى حل مشكلة الإسكان خاصة بالنسبة للمقبلين على تكوين أسر جديدة، وذلك بمنحهم قروضا طويلة الأجل تمكنهم من تملك المساكن المتاحة، مع ضمان حقوق الجهات التى تقدم تلك القروض.

■ (مصر والتطورات الدولية والإقليمية)

اكتسبت الدورات التشريعية - منذ بداية القرن الحالى - أهمية خاصة تنبع من انعقادها فى ظل تحديات ومتغيرات دولية وإقليمية متزايدة، تتزامن وتتوازى مع تحديات داخلية تواجهها مصر فى هذه المرحلة الهامة من مراحل العمل الوطنى.

لقد أصبح العالم اليوم متقلبا، واختلف تماما وبصورة مذهلة عن العالم منذ بضع سنوات ماضية، وعلى الرغم من الاتجاه المتنامى نحو الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب وبالرغم من التوجه الدولى نحو تعزيز التواصل بين الحضارات والثقافات والديانات إلا أن العالم مازال يتهدده شبح أعمال العنف والإرهاب والتى زادت من حدتها المشكلات السياسية والاقتصادية والإقليمية.

لقد ظهر جليا - فى بيانات السيد الرئيس- ومن خلال قراءة متأنية التحديات التى تواجه العالم العربى كله وما يتوقعه من الموقف القيادى لمصر فى سبيل العمل العربى المشترك وكذلك ما يتوقعه العالم أجمع من ريادة مصر فى عملية السلام فى الشرق الأوسط وفى القارة الأفريقية. وكذلك أوضح الرئيس ضعف نظام الأمن الجماعى والذى اتخذه العالم كأساس فى ميثاق الأمم المتحدة لكى يحكم العلاقات الدولية، وأن ذلك الضعف سمح بظهور نزعات فردية وإقليمية تهدف للتحكم فى مصائر

الآخرين، ونجاح البعض فى ترسيخ مفاهيم جديدة تختلف عن المفاهيم الدولية التى استقرت منذ عشرات السنين، ولقد أظهر الرئيس بوضوح موقف مصر من تلك المفاهيم الجديدة كمفهوم الدفاع الهجومى عن النفس والتدخل العسكرى دون غطاء من الشرعية الدولية لحماية حقوق الإنسان أو لمكافحة الإرهاب الدولى أو لمنع حيازة البعض دون الآخر لأسلحة الدمار الشامل، وكذلك التدخل المباشر وغير المباشر فى قضايا أساسية تمس الثقافات والديانات والمعتقدات الأساسية للأمم والشعوب.

لقد حذر الرئيس من خطورة التحديات المتزايدة وتأثيرها على محيطنا الإقليمى، وضعف شبكة الأمن الجماعى العربى، وسعى البعض للتواصل منفردا مع العالم الخارجي، لقد كان نتاج ذلك عدم قدرتنا على التأثير الفعال فى التعامل الدولى مع قضايانا المصيرية كعرب، مثل قضية الشرق الأوسط، وقضية العراق، وقضية السودان، والحملة الدولية ضد الإرهاب والحملة الظالمة ضد العرب والمسلمين وغيرها من القضايا التى نادى الرئيس مرارا وتكرارا بوجوب تفعيل قدر أكبر من التضامن والوحدة العربية فى مواجهتها.

«لقد كانت هناك تحولات جوهرية فرضت علينا وعلى غيرنا من الدول، فى ظل ما يمر به العالم الآن - تحديات جديدة يتعين علينا مواجهتها».

طالب الرئيس بالانطلاق للأمام فى ظل رؤية واضحة للمستقبل ودراية كاملة بما تفرضه هذه التحديات من مهام ومسئوليات وبألا نفقد الرؤية والهدف وألا نستسلم للواقع المعقد والمتشابك.

حدد الرئيس المهام والمسئوليات التى يجب الاضطلاع بها ووجه النظر بألا نسمح للتأثيرات السلبية للتحديات الدولية والإقليمية أن تنال من إيماننا بصدق توجهنا وقوة عزمنا نحو تحقيق الأهداف، بل يتعين علينا أن نستمد من هذه التحديات ما يساعدنا فى التغلب عليها وذلك فى إطار من الاقتناع الراسخ بأن توجهنا هو التوجه السليم مهما زادت التحديات أو

كثرت المصاعب.

لفت الرئيس الأنظار فى بياناته المتعددة فى تلك المرحلة أن ما نمر به الآن هو تجربة ليست بجديدة على شعبنا فقد سبق لمصر أن مرت بتحديات أقوى من قبل ساهمت فى توجيه مسيرتنا الوطنية.

لقد كانت الأهداف التشريعية ومنذ ترشيح الرئيس لرئاسة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٨١ استكمال مسيرة السلام وتدعيمها والحفاظ على العهود والمواثيق الدولية التى التزمت بها مصر التزاما نابعا من قيمنا وديننا، والمضى فى سبيل التنمية بمعناها الشامل.

ومن هذا المنطلق كانت رؤية السيد الرئيس لتحقيق تلك الأهداف تعتمد على محورين رئيسيين: خارجى وداخلى. فسعى الرئيس لتوسيع علاقات مصر مع العالم الخارجى ولتعزيز دور المنظمات الدولية والإقليمية وأثبتت مصر التزامها بالشرعية الدولية وبمواثيق الشرف العربية والإقليمية كما لعبت مصر الدور المتوقع منها فى دعم الحوار بين الأمم والحضارات والديانات والثقافات.

لقد كان وضوح الرؤية - ويتضح ذلك جليا فى بيانات السيد الرئيس- وصدق السعى سببا فى النجاح إلى الوصول لمرحلة متقدمة نحو مستقبل أفضل، وقد كان نتاجا لذلك تطوير العلاقة مع العالم الخارجى ومما فتح لنا الطريق لنكون أكثر قوة وفاعلية على الساحة الدولية وعزز فى نفس الوقت من وضع مصر أفريقيا وعربيا.

لقد أوضح الرئيس إصرار مصر على أن تنفتح على العالم الخارجى فى ندية وثقة فى النفس والتفاعل معه لتحقيق مصالحنا ولتعزيز جهودنا ولضمان الأمن القومى والإقليمى.. **«مصرون على أن نظل دائما قوة داعمة للحق والشرعية»**.

ومن هذا المنطلق كانت مصر مستمرة فى التحاور والتنسيق مع القوى الدولية المعنية بالوضع فى الشرق الأوسط، وكانت الجهود المبذولة

لإحياء عملية السلام وإخراجها من الموقف الذى تواجهه فى تلك المرحلة بسبب سياسات لا تتفق مع الالتزام بالسلام. وقد وجه الرئيس النصيحة الصادقة المخلصة والعون اللازم للخروج من هذا المأزق مرارا ، وكما واصل الرئيس التشاور مع عدد كبير من قادة الدول فى محاولة للتوصل إلى نتائج ملموسة تخرج المنطقة من عنق الزجاجة.

«لقد كانت مصر وستظل جسرا للتواصل والحوار بين الشعوب والحضارات، وموقعا هاما على ملتقى طرق التجارة الدولية لا تستطيع أن تعزل نفسها عن متغيرات عالمنا، أو تعيش وراء أسوار العزلة، أو تتخلف عن مسيرة التقدم الإنسانى».

لقد كان حزم الرئيس وموقفه ضد الإرهاب الدولى انطلاقا من موقف مبدئى - لقد عانت مصر كثيرا من الإرهاب وفى نفس الوقت أكد الرئيس أن اجتثاث جذور الإرهاب على نحو حاسم يقتضى إزالة بؤر الصراع فى شتى أنحاء العالم.

وأشار الرئيس فى بيانه أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى يوم ١٠ من نوفمبر سنة ٢٠٠١ م - إلى أن ما حدث فى نيويورك وواشنطن على بشاعته يؤكد مرة أخرى أن للإرهاب تكاليف سياسية واقتصادية موجعة يمكن أن تؤثر فى مصالح جميع الدول فى العالم.

كما أكد الرئيس على ضرورة توحيد جهود المجتمع الدولى من أجل محاصرة الإرهاب ومطاردته وتجفيف منابعه واجتثاث جذوره، وكذلك التزام جميع الدول بالامتناع عن تقديم العون والمساندة والملاذ لأى من جماعات الإرهاب.

وبالعودة إلى الوراء قليلا ومنذ منتصف الثمانينيات نجد أن الرئيس أعلن مرارا هذا الموقف الثابت من الإرهاب. لقد أعلن الرئيس أسفه من عدم

التجاوب مع هذه الدعوة إلا فى وقت متأخر جدا رغم إلحاحه المستمر على أن الإرهاب خطر يهدد الجميع واصفا إياه بأنه مرض خبيث سوف يستشرى إذا استمرأ الآخرون السكوت على أخطاره مؤكدا سيادته الحقيقة الثابتة وهى أن الإرهاب لا وطن له ولا دين.

وفى هذا الصدد دعا سيادة الرئيس مجلسى الشعب والشورى إلى التعاون مع الحكومة -التى رصدت بالفعل- فى رصد تقييم الآثار المحتملة لهذه الأزمة ومخاطرها المتوقعة على الاقتصاد الوطنى فى مختلف المجالات وتحديد الإجراءات اللازمة لمواجهتها وإعادة فحص الأولويات الراهنة على ضوء المتغيرات الجديدة التى ربما تتطلب أولويات جديدة أكثر إلحاحا وضرورة.

وكما طلب الرئيس وضع الخطط والبرامج ودراستها والتى تساعدنا على عبور هذه المرحلة على نحو آمن وتمكننا من تخفيف وطأة هذه الظروف عن المواطنين خصوصا فئات المجتمع الأقل قدرة والتى ينبغى أن تكون موضع كل رعاية واهتمام.

لقد كانت تلك المتغيرات السياسية الدولية والإقليمية سببا مؤسفا لحالة العلاقات الاقتصادية الدولية أيضا فلم تحقق أى من القمم الدولية التى عقدت فى هذه المرحلة أية أهداف مرجوة نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب، وأشار الرئيس فى بيانه الذى ألقاه يوم ١٦ من نوفمبر سنة ٢٠٠٢م إلى أنه لم يتم الاتفاق حتى على مساندة الدول المتقدمة لبعضها البعض حيث تبادلت تلك الدول الإجراءات الحمائية والتى يدفع ثمنها العالم النامى والاقتصاد العالمى أجمع، وصاحب ذلك فتور فى الجهود الرامية لتعزيز مفهوم التنمية المستدامة فى كافة الدول وخاصة الدول النامية، فزاد البطء فى التجارة العالمية وهدأت حركة الاقتصاد الدولى وانخفضت معدلات النمو وزادت نسبة البطالة وصاحب ذلك كله تغير جذرى فى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية اتجه نحو تغليب العلاقات الاقتصادية الثنائية على الأسس

الجماعية للعلاقات الاقتصادية.

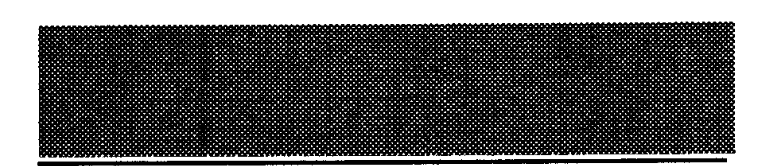
لقد عبر الرئيس فى بيانه عن أمله فى إقامة منطقة تجارية عربية حرة تتحول إلى سوق عربية مشتركة تشكل أساسا للعمل العربى المشترك وزيادة الاستثمارات العربية ومشاركتها فى المشروعات القومية العربية.

وفى نفس الوقت أكد الرئيس استمرار سياسة الدولة فى السعى للعب دور فاعل فى منظمة التجارة العالمية والسعى باستمرار إلى تغيير توجهاتها بما يخدم مصالحنا مع مصالح الدول النامية، وطالب سيادته بالاستفادة مما توفره هذه المنظمة من رخص وإعفاءات ومعاملات تفضيلية لخدمة اقتصادنا الوطنى.

كذلك أشار الرئيس إلى دخولنا فى عدد من الاتفاقات والمناطق الحرة منها اتفاقية المشاركة الأوروبية التى تضمنت خططا هامة فى المجال الصناعى والاقتصادى.

■■

لقد اتضحت لنا سياسة مصر .. ومن خلال بيانات الرئيس خلال عامى ٢٠٠١ / ٢٠٠٣ مدى حرص الرئيس فى تلك الفترات الحرجة فى تاريخ الاقتصاد العالمى على الاهتمام بتنمية الاقتصاد الوطنى والقومى والعمل على عدة محاور أساسية أهمها - العمل التنموى من أجل الفرد - العمل على تعزيز السلام فى الشرق الأوسط وكل المناطق الملتهبة فى العالم وكذلك بحث أسس تطور العلاقات الدولية بما يخدم مصالح الوطن والجماهير.



خاتمة

من خلال قراءة تشريعية - نرجو أن تكون وافية - لبيانات السيد الرئيس محمد حسنى مبارك والتى ألقاها تحت قبة البرلمان المصرى، والتى عنيت أول ما عنيت باستقرار مصر وأمنها وعبرت بالدولة الحديثة من متاهات كثيرة كانت محصلة تراكمات جمة من سوء الأحوال الاقتصادية خلال حروب مضنية خاضها الشعب المصرى وتحمله صعابها بصبر وعزيمة ، وكبدته خسائر بشرية تمثلت فى أرواح الشهداء الذين ضحوا فى سبيل الوطن المفدى، وكذلك تحمل الخسائر المادية والتى كادت أن تصل بالاقتصاد الوطنى إلى حافة الانهيار فقد عانت البلاد من سوء الأحوال وتدنى الخدمات، بالاضافة إلى ما واجهته الأمة المصرية من أحداث مفزعة تمثلت فى سيطرة الإرهاب الدموى على مجريات الأمور السياسية إلى حد اغتيال رئيس الدولة على أيدى بعض المجرمين الذين باعوا وطنهم للشيطان، والذى كان من الممكن أن يؤدى ذلك

إلى فوضى عارمة لم يكن يعلم مداها إلا الله والذى ألهم شعب مصر بمحاذاة الأمان والانحياز للأمن والاستقرار والذى تمثل فى توحد كلمته فى اختيار من يعبر به إلى ضفاف الأمان.

فجاءت بيانات سيادته محققة لآمال الشعب من زيادة مساحة الديمقراطية ، كما جاءت مؤكدة على تطلعات الجماهير والتى عبر عنها الرئيس مبارك فى بياناته معبرا عن إرادة الأمة كلها لإصلاح جميع جوانب الحياة المصرية من برامج تنموية اقتصادية وصناعية وزراعية وبشرية.. ليعم النماء على أرض الكنانة.. ومن خلال دراسة متأنية - تابعها معنا القارئ - سنجد أن بيانات الرئيس شملت جل القضايا المصيرية وكان مبتغاه فى ذلك أولاً وأخيراً هو صالح مصر.. وكان يتابع باستمرار مسيرة العمل الوطنى من أجل تحقيق العدل الاجتماعى لجميع طوائف وفئات الشعب المصرى.. ومن خلال تلك القراءة سنوضح فى نقاط رئيسية مركزة وموجزة أفكار وتصورات رئيس الجمهورية والتى صاغها بفكر متجدد معطاء وعبر عنها بالانتماء الخالص لوطنه الأسمى مصر. والأهداف التى أرادها لمواطنيه وطرحها على السلطة التشريعية والتنفيذية لتحقيقها وإخراجها إلى أرض الواقع والحقيقة وذلك فى محاور أربعة :

المحور الأول :

■ أمن مصر واستقلالها:

قضية الحفاظ على الأمن والاستقرار فى مصر كانت لها الأولوية فى البيانات التى ألقاها السيد الرئيس ويؤكد أهميتها أنه لم يخل أى بيان من التأكيد عليه والذى اعتبره الرئيس هدفا ثابتا وله أولوية قصوى تمليها المصلحة الوطنية العليا.

وفى بيانه الذى ألقاه فى أبريل ١٩٨٧ ذكر أن الاستقرار والإنجاز هما وجهان لعملة واحدة هما التطور والتنمية، وحمل

سيادته أعضاء المؤسسة النيابية مسئولية دعم الأمن والاستقرار وذكر فى ذات البيان: إننى لا أشك أبدا لحظة واحدة فى أن ممثلى الشعب فى بيت الشعب سيكونون طلائع الدعاة إلى الاستقرار، وأول العاملين على دعمه واستمراره، قويا راسخا يعبر التعبير الصحيح عن مجتمع مترابط متماسك، يتحدى الصعاب بالعمل ويزيل العقبات بالجهد والعرق، ويعلى البناء بإيمان جازم بالحاضر والمستقبل.

وفى البيان الذى ألقاه فى الاجتماع غير العادى لأداء اليمين الدستورية فى أكتوبر ١٩٨١، وجه سيادته إنذارا حاسما وقاطعا «لكل من يفكر فى العبث بمقادير هذا الشعب وحقه فى الأمن والأمان، إن قرار الشعب لا يرحم»، كما أكد فى بيانه فى أكتوبر ١٩٩٣ أن نجاح الدولة فى القضاء على الإرهاب وإفساد مخططاته «يستوجب وقفة صارمة تضع القضية فى مكانها الصحيح دون تهوين أو تهويل»، وأيضا دعا بيانه فى ديسمبر ١٩٩٥ «كل المصريين إلى الحذر والانتباه والتكاتف كى نكون سدا منيعا يتصدى لهذه الجماعات ويمنع تكرار أفعالها».

إن السيد الرئيس لم يكتف فى بيانه أن يوضح «أن المصريين يرفضون جميعا - على نحو قاطع وحاسم - أن يكون لهذه الجماعات أية علاقة بالدين» ولكننا نلحظ بسهولة قول الرئيس أن القضاء على الإرهاب وإن كان مسئولية أمنية فى المقام الأول إلا أنه على المدى البعيد مسئولية سياسية وفكرية، وأن هذه المسئولية ينبغى أن تكون مسئولية المجتمع بأسره فهى تقع على عاتق جميع المواطنين والمؤسسات والمنظمات السياسية والتجمعات المهنية والشعبية (بيان نوفمبر ١٩٩٣، وبيان ديسمبر ١٩٩٥).

ويلفت النظر حرص الرئيس على تسليط الضوء على مدى الارتباط بين تحقيق الأمن والاستقرار واحترام مبدأ سيادة القانون، وقد جاء إعلان سيادته أمام مجلس الشعب فى أكتوبر ١٩٨١: «إن التصدى

للقلة الخارجة التى تحاول المساس باستقرار البلاد لن تكون ذريعة لانتهاك القانون أو تجاوز حدود الشرعية » ، ومن ثم فقد أعلن أن قانون الطوارئ الذى صدر عن المجلس «لن يطبق إلا فى النطاق المحدود الذى تحتمه المصلحة القومية»، كما شدد فى بيانه الذى ألقاه فى نوفمبر ١٩٨٩ على أن «تثبيت دعائم الاستقرار لا يتحقق إلا بسيادة القانون الذى يستوى أمامه المواطنون، والاحترام الكامل لاستقلال القضاء»، وتأكيدا على ذلك جاء فى بيانه فى يونيه ١٩٨٤ أن الالتزام بسيادة القانون **«هو جزء لا ينفصل عن الالتزام بحماية مقومات هذا البلد وتحصين الحريات والحرمات من أن يدهمها عبث غير مسئول»، وأكد سيادته فى البيان الذى ألقاه فى نوفمبر ١٩٩٩ أن تحقيق الاستقرار هو الركيزة الأساسية للوصول إلى الأهداف الكبرى «مصر مهيأة لإنجاز هذا الهدف فى ظل إيمانها العميق بالدور الأساسى الذى لعبه الاستقرار فى إنجاز أهدافها الوطنية الكبرى وتمسكها بهذه المعادلة الصحيحة التى تربط بين ضرورات الاستقرار ومطالب التغيير».**

نستطيع أن نرى بوضوح أن محاربة الإرهاب والقضاء عليه كان موقفا مبدئيا للرئيس، وأن هذا الموقف كان مساندا أيضا لكل الدول التى تحذو حذو مصر فى مكافحة الإرهاب وأن الرئيس كان من أول من دعا لمواجهته فى بداية الثمانينيات بإلحاح مستمر، ونبه سيادته على أن الإرهاب، خطر يهدد الجميع ومرض خبيث سوف يستشرى إذا تستر الآخرون على أخطاره ظنا منهم أنه يستهدف بلدا دون الآخر، كما أن أخطاره يمكن أن تصل عاجلا أو آجلا إلى هؤلاء الذين يشجعونه، يقول سيادته فى البيان الذى ألقاه فى نوفمبر ٢٠٠١: «لقد ساندنا جهود الولايات المتحدة فى تحركها ضد الإرهاب انطلاقا من موقف مبدئى لأننا عانينا كثيرا من الإرهاب الذى حاول أن يضرب استقرار مصر، ويعوق انطلاقها

الاقتصادى، وأكدنا فى الوقت نفسه أن اجتثاث جذور الإرهاب على نحو حاسم يقتضى إزالة بؤر الصراع المحتدم فى شتى أنحاء العالم».

ويحدد الرئيس النقاط التى تضع مجتمعنا على مشارف انطلاقة كبرى نحو المجتمع العصرى والذى يجب أن يكون «مجتمع يحترم كل الأديان ولا يفرق بين المواطنين فى أى من الحقوق والواجبات، يعمل فيه المصريون جميعا من أجل تحقيق صالح الوطن».

المحور الثانى :

■ مفهوم الديمقراطية:

قضية الديمقراطية ودعم ممارستها كانت منذ اللحظات الأولى لتولى الرئيس المسئولية أحد الثوابت المهمة فى بيانات سيادته، والتى تنم عن إيمان راسخ بها والالتزام بها فكرا وتطبيقا.

ففى أول بياناته أمام مجلس الشعب فى أكتوبر ١٩٨١ يقول: «لم أشك يوما فى أنه لا حياة بغير ديمقراطية»، و«إن أمضى الأسلحة فى مواجهة التحديات التى عقدنا العزم على مواجهتها هو إيماننا بأن الحرية هى الالتزام بحرية الآخرين، وأن الديمقراطية هى الاحترام للشرائع والقوانين».

وقال سيادته فى بيانه فى نوفمبر عام ١٩٨٣: «**لقد آليت على نفسى منذ حملنى شعبنا العظيم شرف المسئولية منذ البداية ألا يكون هناك حجر على رأى ولا مصادرة لفكر ولا تفرقة بين مواطن وآخر، ولا تمييز بين مؤيد ومعارض لأننا اخترنا الطريق الديمقراطى القويم، ولن نحيد عنه مهما كانت التجاوزات أو السلبيات، وإنما يتكفل القانون العام بوضع الضوابط والحدود التى تضمن ألا يتحول الحق إلى تعسف أو تنقلب الحرية إلى فوضى أو يذهب الجهد القومى العام سدى**».

وأكد سيادته أن الديمقراطية هى إطار قانونى أخلاقى يضبط حركة المجتمع ويحمى مسيرة العمل الوطنى، و«**إن الديمقراطية هى أولا وقبل كل شىء أداة انضباط وليست فرصة للفوضى والتسيب، وهى البناء لا التقويض، وهى التجميع لا التفريق، وهى صيانة القانون لا المساس بالقيم والعبث بالقانون، والديمقراطية يمارسها الفرد فى حياته اليومية، ويمارسها الشعب فى سلطاته الدستورية**». (بيان أكتوبر عام ١٩٨٧).

وأكد سيادته على أن الحياة الديمقراطية هى حياة الشرعية وأنه لا ديمقراطية بدون سيادة القانون واحترام الحرمات.. «**إن الحياة الديمقراطية هى فى التوازن السليم بين حق المواطن على مجتمعه وواجبه نحو المجتمع وإن كان كل حق يقابله واجب، وكل جور على حرية الآخرين هو ضرب لحرية المجتمع كله، وسبيل استخلاص الحق وأداء الواجب هو القنوات الشرعية التى ترحب بكل المواطنين بلا تفرقة أو تمييز**» (بيان أبريل عام ١٩٨٧).

وأوضح الرئيس فى بيانه فى عام ١٩٨٩ أن الحريتين السياسية والاجتماعية وجهان لعملة واحدة فى بناء الإنسان الحر المنتج «أول الحقوق التى علينا أن نحميها ونرعاها أن نهيئ المناخ اللازم لكى يؤديها المواطن بثقة واطمئنان، هو حقه فى المشاركة فى الحكم وممارسة الاختيار الحر لمن يمثلونه فى المؤسسات الدستورية، والمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لتحقيق الأهداف القومية العليا».

كما نوه السيد الرئيس فى جميع بياناته التى ألقاها أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بالدور المتفرد للمؤسسة التشريعية، والمسئولية الملقاة على عاتقها فى تعميق الممارسة

الديمقراطية، وإرساء تقاليدها الصحيحة، وترسيخ بنيانها فى المجتمع، ففى بيانه لسنة ١٩٨٢ يذكر «فى إطار نظامنا الدستورى تحتل المؤسسة التشريعية مكانا بارزا ومنزلة رفيعة».

وفى بيانه عام ١٩٨٧ يتطلع سيادته لأن تكون مهام مجلس الشعب «حماية الديمقراطية والحرية من أى إثم أو عدوان يجور على الكرامة الوطنية» ويضيف موضحا: «**ما يجرى تحت هذه القبة تتجاوز آثاره حدود الزمان والمكان، ليعطى تأثيره فى نفوس الجماهير ووعى الشباب، وبذلك تتسع آفاق الحياة الديمقراطية يوما بعد يوم، وتصل إلى أقصى مداها فى مختلف التجمعات والتنظيمات الديمقراطية فى البلاد**».

أكد السيد الرئيس فى بيانه لعام ١٩٩٤ أن مسيرة الديمقراطية تضطرب بل تنتكس فى غياب تقاليد ديمقراطية صحيحة، تصون استقرار المجالس التشريعية وأحسب أن واحدا من أبرز مآخذ نظامنا النيابى قبل يوليو ١٩٥٣، كان غياب عنصر الاستقرار عن مجالسنا التشريعية، حتى أصبح الوضع الاستثنائى أن يكمل البرلمان مدته الدستورية.

وفى إطار حديثه عن الرسالة التى يؤديها المجلس فى العملية التشريعية فى بيانه الذى ألقاه عام ١٩٨٢ أكد الرئيس على ما يتيحه المجلس من التعبير عن مختلف الآراء وعدم تجاهل آراء المعارضة بما يحقق الصالح العام، وجعله إحدى الأولويات اللازمة لتحقيق الأهداف الأساسية التى يسعى إليها فى الدورات القادمة، وطالب سيادته بإفساح المجال دائما ـ تحت قبة هذا المجلس ـ للرأى والرأى الآخر «**فلا حجر على كلمة ولا إرهاب لفكر**».

استمر سيادته فى التعبير عن هذا الاتجاه فى السنوات التالية ووجه الرئيس حديثه إلى السادة الأعضاء فى بيانه عام ١٩٨٤: «**أرجو أيها الإخوة والأخوات أن تستهلوا عملكم فى هذه الدورة**

بإيمان كامل بأن مجلسكم هو مجلس كل المصريين، وإن الأغلبية والمعارضة، هما أغلبية ومعارضة كل المصريين وكلنا من أجل مصر نختلف ولا نتصارع».

كما أعلن فى بيانه لعام ٨٦: «**إن المشكلات الكبيرة التى نعايشها تتطلب منا أن نتجرد من كل حزبية أو تحزب مؤيدين ومعارضين، ونحن نتناولها بعلاج الحلول الجذرية الحاسمة المعتمدة على الدراسة الواعية وتقدير الإمكانيات المتاحة والنظرة الموضوعية الشاملة**».

كما طالب سيادته بأن تكون العلاقة بين الغالبية والمعارضة «**نموذجا للتفاعل الديمقراطى الذى يتيح الفرصة كاملة لكل الآراء وصولا إلى القرار الصحيح» (بيان أكتوبر ١٩٨٧).**

وأشار الرئيس فى بيانه عام ١٩٨٩ أن المؤسسات الدستورية تؤدى واجبها فى التشريع والرقابة فى وضح النهار.

«كم لاحظنا أن حزب الغالبية يختلف حتى مع حكومة الغالبية فى بعض الشئون المهمة، ولا يتردد فى إبداء الرأى، لأن الهدف هو - أولا وأخيرا - صالح الشعب.

أعلن الرئيس فى بيانه عام ١٩٩٠ أن: «**الشعب أولا وأخيرا هو صاحب القرار ومنبع كل سلطة والنيابة عن الشعب أمانة مقدسة أمام الله والوطن**».

وفى عام ١٩٩٥ حدد الرئيس لمجلس الشعب فى أن : «الدراسة الجادة لكل أبعاد مشكلاتنا القومية التى تحتل أولوية متقدمة لدى الجماهير والتعرف على البدائل المتاحة كحلول ممكنة لحل هذه المشكلات تحيط بكل جوانبها على نحو علمى وموضوعى يضع فى حسابه الظروف المحيطة والإمكانات القائمة، دون إغراق فى الخيال أو التمنى أو تجاهل لضرورات الواقع أو انسياق وراء

مصالح فردية أو فئوية تجافى المصلحة العامة».

وعن حرية الصحافة فى إبداء رأيها أكد سيادته فى بيانه عام ١٩٨٩: «**صحافتنا القومية والحزبية على السواء هى الكلمة التى يقرأها الناس، فتسهم فى تشكيل آرائهم قبولا ورفضا**».

وعن دور الصحافة فى نشر المبادئ السليمة لممارسة الديمقراطية قال سيادته: «**إن لدينا صحافة قديرة تشكل قوة ضاربة لنشر الفكر تعبر عن الرأى والرأى المخالف، وتكشف آمال الجماهير وآلامها بحرية واقتدار**».

وقال سيادته: «**لقد ناصرنا دون حدود حرية الكلمة وأسقطنا كل صور الرقابة على الصحف فلم نحجر على رأى ولم نغضب من خلاف**» (بيان ١٩٩٤)

غير أن الرئيس عبر عن قلقه إزاء استغلال بعض الأقلام لمناخ حرية الصحافة فى ممارسات أساءت لشرف مهنة الصحافة، وأكد سيادته فى بيانه عام ١٩٨٦ أن: «صحافتنا رائدة بكل المعانى وذلك فإننا لا نريد أن تتسلل إلى بعض سطورها أساليب المهاترات والتطاول على الأبرياء والمساس بالأعراض».

ومن هذا المنطلق وجه سيادته نداء إلى كل العاملين فى حقل الصحافة بأن «**يعملوا من أجل مصر وأن يعملوا على وقف هذه التجاوزات المرفوضة**».

وتعميقا لدور الديمقراطية طالب سيادته فى بيانه الذى ألقاه فى نوفمبر ١٩٩٩ بتوسيع حق المشاركة والبحث عن أنسب السبل التى تضمن تمثيلا صحيحا لكل فئات الشعب: «**إننا لا نصادر على حق المعارضة فى تمثيل نيابى أكثر توازنا وليس هناك ما يمنع من أن نبحث أنسب السبل لتحقيق ذلك، ولكن بداية الطريق**

تتمثل فى أن تصلح المعارضة من أوضاعها، وأن تكون أكثر ديمقراطية فى داخلها وأن تعبر بالفعل عن مصالح الجماهير».

وكان وعد الرئيس فى نفس البيان بأن تكون الانتخابات نظيفة ونزيهة تخضع فى كل مراحلها لإشراف كامل من القضاء الذى يعتز به المصريون، وتوفر له الدولة كل ما هو جدير به من استقلال، فقد كان إيمان الرئيس الدائم بأن استقلال السلطة القضائية هو من أهم ركائز الحكم: «**أقول أننا إذا كنا جميعا حريصين على ضمان انتخابات نزيهة فإن على الأفراد والمشاركين فى العملية الانتخابية أن يتجنبوا الممارسات غير الديمقراطية والتى تسىء إلى العمل السياسى**».

وفى بيانه الذى ألقاه الرئيس فى ديسمبر ٢٠٠٠ بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادى الأول من الفصل التشريعى الثامن لمجلس الشعب هنأ سيادته أحزاب مصر الوطنية التى عملت تحت مظلة الشرعية وخاضت معركة الانتخابات لتفوز بثقة الناخب المصرى، ولم يفت على الرئيس مصارحة الأحزاب والتأكيد على ضرورة أن تعيد النظر فى أسلوب تحركها وسط الجماهير وتعاملها اليومى مع حركة الشعب كى تكون أكثر قدرة على التعبير عن طموحاته، وأكثر جدارة بالفوز بثقته: «بغير أحزاب قوية وفاعلة على ساحة العمل السياسى، وتتمتع بمصداقية عالية وسط الجماهير، فسيكون من العسير أن نتحدث عن ديمقراطية متكاملة».

وفى ذات البيان قال الرئيس: «**إننا نعتز بالدور الكبير الذى لعبه قضاء مصر الشامخ فى تعزيز مسيرتنا الديمقراطية غير أن ضمانات الديمقراطية تتطلب أحزابا أكثر فاعلية فى الشارع السياسى تتنافس من خلال برامجها على كسب ثقة الجماهير كما تتطلب وعيا جماهيريا عاليا يحول دون تزييف**

إرادة الناخبين».

وفى موضع آخر لنفس البيان أكد سيادته على أن: «قبولنا للتعددية الحزبية سبيلا للأخذ بديمقراطية صحيحة تستند فى مرجعيتها الأخيرة إلى إرادة الشعب فى ظل التحديات الدولية والإقليمية تظهر التحديات الداخلية، والتى حدد الرئيس أهمها ألا وهى توسيع رقعة المشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع من خلال العمل الوطنى على نحو يعمق جذور الديمقراطية والحرية ويضمن تفعيل الحياة الحزبية وتطويرها ويكفل التواصل والتلاحم مع القاعدة الشعبية العريضة، وذلك من خلال «**أطر مؤسسية تقوم على العدالة والمساواة والكفاءة كأساس لتقييم العمل الفردى والحزبى الطموح بما يضمن لنا التجديد المستمر والاستفادة من تجارب الماضى لدفع مجهوداتنا نحو مستقبل أفضل**» (بيان نوفمبر ٢٠٠٢)

وعن اتساع نطاق الممارسة الديمقراطية ومسارعة القوى الوطنية بتشكيل عدد كبير من الأحزاب تمثل مختلف الاتجاهات السياسية، حدد الرئيس اللبنات الأولى للتحول نحو مجتمع ديمقراطى صحيح يقوم على مبادئ أساسية بأنها هى «**الحرية أولى سمات المجتمع المتحضر، وأن الديمقراطية أساس لخلق المناخ الملائم للتنمية**» (بيان نوفمبر ٢٠٠٣)

وفى البيان نفسه دعا الرئيس لدعم مسيرة الإصلاح السياسى والديمقراطى وترسيخ مفهوم دولة المؤسسات «**اتخاذنا لسيادة القانون كمنهج أساسى للعمل الوطنى والتنفيذى واعتمادنا على قضاء مستقل ونزيه، حقق العدالة وضمن المساواة، وشارك فى إثراء تجربتنا الديمقراطية بإشرافه الكامل على الانتخابات، وبالرغم مما تم إنجازه فى ذلك المجال، فقد نبه الرئيس على أنه مازال أمامنا العديد من التحديات لاستكمال**

بناء الركائز السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا العصرى الحديث، كما قال سيادته: «ففى المجال السياسى الداخلى يظل تعزيز الممارسة الديمقراطية أولويتنا الأولى من أجل أن تصبح الديمقراطية هى الثقافة السائدة فى المجتمع، بما يقتضيه ذلك من قيام المجتمع بدور أكبر فى الممارسة، فالديمقراطية هى سلوك اجتماعى قبل أن تكون نظاما أو منهجا سياسيا تتبعه الدولة وتكفل له كل المقومات التى تحفظه وتضمن تفعيله»، وعن أهمية تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات كمبدأ أساسى يحكم التجربة الديمقراطية، قال الرئيس: **«من واقع إدراك ووعى من الجماهير بأن الممارسة الديمقراطية مسئولية لها التزامات يجب عليهم الوفاء بها، بقدر ما توفر لهم فرصا للحصول على حقوقهم المشروعة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية»**.

المحور الثالث :

■ العدالة الاجتماعية:

قضية العدالة الاجتماعية كان لها نصيب واضح من اهتمام السيد الرئيس وكانت قاسما مشتركا لجميع بياناته أمام مجلس الشعب منذ توليه السلطة فى أكتوبر عام ١٩٨١، وقد طرحت هذه القضية على رأس أولويات العمل الوطنى.

ففى أول بيان لسيادته أمام مجلس الشعب أكد رئيس الجمهورية على أهمية الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى إلى جانب الاستقرار السياسى، قال سيادته: **«إننا حين نتحدث عن الاستمرار والاستقرار لا نقتصر فى حديثنا على الاستقرار السياسى بل إن الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى أخطر شأنا، وأبعد أثرا، لأن**

مسار العمل الوطنى يتحدد إلى درجة كبيرة بالنشاط الاقتصادى والحركة الاجتماعية».

وفى بيانه عام ١٩٨٢ دعا الرئيس إلى تصور واضح لأبعاد قضية العدالة الاجتماعية وكذلك تصور لمضمونها وكيفية تحقيقها، بناء على نظرتنا إلى الهدف من حياتنا الاجتماعية ورؤيتنا للمصلحة القومية.

وفى ذلك أكد سيادته أهمية معالجة قضيتين أساسيتين هما:

١ - قضية النظام الضريبى وضرورة أن يفى كل مواطن بواجباته التى تم تحديدها على أساس الرضا العام والتوازن بين الحقوق والالتزامات.

٢ - قضية أولويات الإنتاج، بما يعنى توجيه الاستثمارات إلى تلك القطاعات الإنتاجية التى تخدم مجموعات أكبر من الناس، وبذلك يتحقق البعد الاجتماعى للسيادة المالية والاقتصادية، وذلك ما يفسر سياسة الدولة بالنسبة للدعم وتوجيه الإنفاق العام نحو المشروعات والمرافق التى تخدم الجماهير.

وفى عام ١٩٨٣ واصل السيد الرئيس تأكيد اهتمام الدولة فى تلك المرحلة بتكريس الجهد الأكبر لخدمة السواد الأعظم من المواطنين ومواجهة مشكلات حياتهم وتوصيل الدعم إليهم، حيث قال سيادته: «لاشك أن قضية العدالة الاجتماعية تستأثر بقدر كبير من التفكير والاهتمام إذ إن مشكلات محدودى الدخل هى شغلنا الشاغل.. ونحن نعيد النظر دائما فى كل ما من شأنه أن يؤثر فى ميزان العدل الاجتماعى».

وفى عام ١٩٨٤ طرح سيادته بعدا محوريا من أبعاد العدل الاجتماعى حين دعا إلى إجراء دراسة شاملة لكيفية الربط بين الأجور والأسعار والإنتاجية حيث قال: **«آن الآوان لإجراء**

دراسة مكثفة وشاملة لكيفية الربط بين الأجور والأسعار والإنتاجية بحيث يستند أى رفع للأجور إلى زيادة حقيقية فى الإنتاج، فعندئذ فقط يتخلص الارتفاع من الأجور من آثاره التضخمية ذات الانعكاسات السلبية».

منذ عام ١٩٩٣ استخدم الرئيس مصطلح (البعد الاجتماعى فى سياسات الإصلاح الاقتصادى)، والذى درج سيادته على استخدامه فى بياناته منذ ذلك الحين، كذلك تميز بيان الرئيس فى نفس العام باقتراح عدة بدائل للتعامل مع قضية البعد الاجتماعى، تمثل فيه كل القوى السياسية والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية وفى ذلك قال الرئيس : **«وفى ضوء تعدد الآرراء والاجتهادات حول الأسلوب الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية، فى ظل الظروف والأوضاع الاقتصادية التى أفرزها الإصلاح الاقتصادى فقد يكون من الملائم أن نفكر فى عقد مؤتمر موسع لبحث تلكم القضية واقتراح عدة بدائل للتعامل معها على أن تمثل فيه كل القوى السياسية والمؤسسات الحكومية والأهلية المعنية، واللجان المختصة فى مجلسى الشعب والشورى، والجامعات ومراكز البحث العلمى، ونأمل أن يجرى البحث والنقاش فى هذا المؤتمر بروح قومية بعيدة عن التعصب الحزبى أو الفكرى».**

وفى العام ١٩٩٩ وضع الرئيس فى بيانه وعلى أولويات برنامج الحكومة ضرورة الحفاظ على معدلات عالية ومتزايدة للتنمية مع ضمان وصول عائدها إلى كل فئات الشعب التزاما بمبادئ أساسية وحاكمة منها: **«أن نحافظ على البعد الاجتماعى فى كل خطوة، وكل القرارات كى تظل التنمية المصرية ـ كما كانت وكما يجب أن تكون ـ تجربة إنسانية راقية، تستهدف الإنسان كغاية،**

يشارك فيها بعقله وبجهده وماله ليحصل على الجزاء العادل، على أن تراعى مصالح العمال والفئات محدودة الدخل بوجه خاص».

أكد الرئيس وجوب المسئولية الاجتماعية للدولة وترسيخها فى أذهان الجميع وأن ذلك يتأتى بتحقيق التوازن بين مختلف الطبقات والفئات والوقوف دائما إلى جانب من يحتاجون الدعم الاقتصادى والحماية الاجتماعية، والتزام الحكومة بدعم الفئات الهشة من المجتمع ومحدودى الدخل وكفالة من لا كفيل له بمعدل شهرى يتراوح ما بين ٥٠ و٧٠ جنيها بعد أن كان خمسة جنيهات فقط، كذلك إقامة المشروعات الإنتاجية الصغيرة وتوفير سبل الإقراض المناسبة وفرص التسويق المتاحة فى مناطق العالم المختلفة، ومن ناحية أخرى امتدت مظلة التأمين الاجتماعى لكافة فئات الشعب «**إن المرحلة القادمة تتطلب إنجاز عدد من القوانين الاقتصادية المهمة التى تعزز الإصلاح الاقتصادى وتحصنه فى مواجهة بعض المشكلات الداخلية**» (بيان نوفمبر ٢٠٠١).

أشار الرئيس إلى أن أهم تحدياتنا الداخلية هو التحدى الاقتصادى والاجتماعى، وأننا مازلنا فى حاجة لتوفير فرص عمل إضافية من خلال تعزيز نفاذنا للأسواق الخارجية «**ومازلنا فى حاجة للارتقاء بالخدمات العامة جميعها وللتحيق من وصولها لكل مواطن في إطار يضمن التوزيع العدال لعائد التنمية، ويراعى الأبعاد الاجتماعية التى التزمنا بها منذ بدء خطة الإصلاح الاقتصادى** «بيان نوفمبر ٢٠٠٢».

المحور الرابع :

■تحديث واستكمال البنية التشريعية (١)

شكلت قضية تحديث واستكمال البنية التشريعية توجها أساسيا للسيد رئيس الجمهورية على امتداد فترات ولايته. وقد تبوأت هذه القضية إهتماما ملحوظا في العديد من بياناته أمام مجلس الشعب، حيث أكد السيد الرئيس محمد حسنى مبارك على ضرورة تطوير مختلف التشريعات والقوانين لتواكب حركة التغيير فى المجتمع المصرى فى مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك أهمية سد بعض الثغرات التشريعية لمواجهة قضايا معينة.

فقد برز اهتمام سيادته بشكل خاص بوضع الإطار التشريعى اللازم لإنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى.

حيث أكد سيادته فى بيانه أمام المجلس عام ١٩٨٢ «**أن التشريع هو حجر الزاوية فى النظام الديمقراطى، ولأن القانون يحكم كل شىء، وهو يرتفع فوق الأشخاص مهما علا قدرهم وارتفع شأنهم، فهو الفيصل بين الحق والباطل، والمباح والمحرم والمصلحة والضرر، والصحيح والباطل، وهو المعيار الذى يصنعه المجتمع - على هدى من معتقداته وقيمه وتقاليده - لصيانة حركته الدائبة إلى الأمام، وحمايته من الفتن ومعاول الهدم والضلال، وهو الأساس الصلب الذى تقوم عليه عملية الإصلاح الاجتماعى فى شتى صورها.**

ومن ثم يجب أن تعطى عملية سن التشريعات أهمية بالغة، وننظر إليها باعتبارها قمة الواجبات الوطنية التى تتطلب بحثا مضنيا ودراسة مستفيضة، وتستوجب العمل لوجه الله والوطن، والحرص على تحقيق الاستقرار فى البنيان الاجتماعى

---

(١) نقلا عن الكتاب الذهبى الذى أصدره مجلس الشعب المصرى عام ١٩٩٩

والاقتصادى، والبعد عن الهوى والغرض، وأن الحكم على نجاح أى عمل تشريعى يقوم على ما يحققه من فائدة حقيقية للشعب، وما يدفعه من ضرر، وما يرسيه من أساس للمستقبل».

وأشار سيادته فى موضع آخر من نفس البيان (١٩٨٢) إلى ما تتحمله المؤسسات التشريعية من مسئولية كبيرة فى تخطيط عملية التشريع بما يتواكب مع حركة المجتمع، وذلك بقوله: «إن الأهداف الأساسية التى نسعى إلى تحقيقها ونقيم عليها أولوياتنا فى الدورة القادمة، هى إرساء العمل الوطنى فى شتى صوره على أساس التخطيط للمدى القريب والبعيد على السواء، فالمؤسسات التشريعية تتحمل مسئولية كبيرة، ليس فقط فى المشاركة فى وضع خطط التنمية وإصدارها، بل أيضا فى تخطيط عملية التشريع بحيث تتمشى مع حركة المجتمع فلا تشتط ولا تتخلف، وإنما تكون معبرة عن تطلعات الجماهير وطموحاتها».

وأوضح سيادته فى بيانه عام ١٩٨٣ «أن السلطة التشريعية تتحمل مسئولية كبرى فى الإسهام فى التطوير والمشاركة فى التغيير إلى الأفضل، بما يحتاجه هذا من تشريعات جديدة أو تعديل للتشريعات القائمة. ويقتضى ذلك بالضرورة من السلطة التشريعية إلماما كاملا ومتجددا باحتياجات الجماهير والاستماع إلى نبضها والاستجابة لآمالها، وتلك هى مسئولية ممثلى الشعب من أعضاء المجلسين من خلال ارتباطهم بجماهير الشعب وحرصهم على القيام برسالتهم على نحو يتفق مع الثقة التى حصلوا عليها، والتكليف الذى قبلوه من الناخبين».

وفى بيانه لعام ١٩٨٧ أهاب سيادته «بالمجلس أن يقوم -

بالتعاون مع الحكومة - بمراجعة شاملة للتشريعات القائمة، بحيث تكون وحدة متجانسة بلا تناقض أو ازدواج، وبحيث تكون ملبية لنصوص الدستور وروحه، ولا يكتنفها لبس أو غموض، وبحيث تكون مستجيبة لكل التطورات والمتغيرات فى البناء الاقتصادى والاجتماعى الكبير.

وأشار سيادته فى بيانه لعام ١٩٩٠ إلى أن النهضة التشريعية التى تتطلبها خطة تحرير الاقتصاد التى أشرت إليها تحتاج إلى دقة فى الدراسة ووعى بحاجات التطور وسرعة فى الإنجاز وإحكام فى الرقابة على التنفيذ، وأنه من الطبيعى أن نتصور لجان المجلس، وقد تحولت إلى خلايا عمل قادرة على تحقيق مطالب الجماهير، وآمالها فى بناء اقتصادى واجتماعى يقود إلى الحياة الكريمة، لا توقف لعجلة العمل التشريعى والرقابى حتى نصل إلى بر الأمان.

وفى إطار حديث سيادته عن دور المجلس فى برنامج الإصلاح الشامل، أشار إلى «**أننا قد قطعنا شوطا فى تنفيذه ونعتزم المضى فيه بكل طاقتنا وتعزيزه فى السنوات القادمة، تحقيقا لآمال الشعب، وحرصا على مصالحه**، وأضاف: «**لاشك أنه سيكون لكم دوركم فى تحقيقه والرقابة على تنفيذه من خلال إجراء المناقشات، وإصدار التشريعات اللازمة، والتحقق من التزام الأجهزة التنفيذية بالخطة المرسومة، والمنهج المتفق عليه**».

وفى بيانه لعام ١٩٩٢، أكد سيادته «**أن توسيع قواعد الإنتاج يتطلب حصر كل التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادى فى إطار تشريعى جديد يحتضن الاستثمار ويتعاطف مع التنمية ويحطم مزيدا من التعقيدات البيروقراطية.**

وأحسب أن مجلس الشعب سيكون قادرا بالتعاون مع الحكومة على إحداث التطوير اللازم فى التشريعات المنظمة

لهذا النشاط.»

وذكر سيادته فى بيانه لعام ١٩٩٣ **«أننا نتطلع إلى فصل تشريعى جديد، تتابعون فيه مهمتكم الوطنية، فى إنجاز عدد من التشريعات المهمة، التى ترسى الأساس القانونى الصحيح لمجتمع ديمقراطى حر، يوازن بين الحقوق والواجبات، يحفظ حق الدولة ويصون حقوق الأفراد، ويحمى مسيرة الوطن من أى أخطار تهدده»**.

وخاطب أعضاء المجلس قائلا: **«سوف يكون عليكم أن تواصلوا مسيرة العطاء ممثلين لهذا الشعب العظيم تصوغون مطالبه وآماله فى تشريعات جديدة، تعلى قيمة العمل والتعاون والعطاء، تحض على المبادرة، وتصون توازن المصالح بين فئات الشعب»**.

وفى إطار تحديد سيادته للأهداف الطموحة للحكومة، فى بيانه لعام ١٩٩٥، أشار سيادته إلى أن هذه الأهداف الطموحة يمكن أن تتحقق من خلال الاتفاق على تنفيذ مهام متعددة يشارك الجميع فى إنجازها، وسوف يكون دور الحكومة الرئيسى هو توفير الظروف المواتية لإنجاز هذه الأهداف، وتوفير الموارد التى يتحتم توفيرها، وأحسب أن الوزراء، كل فيما يخصه، سوف يكونون مسئولين معكم عن صياغة البرامج والسياسات المطلوبة لهذا الإنجاز، والمشاركة فى إدخال التعديلات المطلوبة على بعض التشريعات.

وفى بيانه عام ١٩٩٦ ذكر أن: **«يقينى أن مشروعات القوانين التى ستعرض فى هذه الدورة سوف تحقق انطلاقة إنتاجية ضخمة تتوازى مع طموحاتنا الكبيرة. وإلى جانب مسئوليتكم فى المراجعة المستمرة للتشريعات المنظمة للاستثمار من**

زواياه المختلفة والعمل على إزالة ما تبقى بها من العقبات والمعوقات، سيكون لكم دور كبير دون شك فى إصدار العديد من التشريعات الجديدة، التى يقصد بها تبسيط الإجراءات وتيسيرها على المواطنين، تخفيفا للعبء على جميع فئات الشعب، وتمكينا لكل صاحب حق من الحصول على حقه دون مشكلة أو وساطة».

كما أوضح فى بيانه عام ١٩٩٧ أننا **«نتطلع إلى تعظيم هذا الدور فى هذه المرحلة لتصبح آليات التصحيح أكثر فاعلية تضمن مواكبة التشريع لمتغيرات الواقع، وتضمن فى الوقت نفسه استقرار المجتمع وضمان انتظام معاملاته، وأنه سوف يتعين على مجلسكم الموقر فى دورته الجديدة، أن يضاعف الجهد من أجل استكمال وتحديث البنية التشريعية التى تراكمت فيها القوانين من مختلف العهود، كى يصبح القانون - نصا وروحا - أداة فعالة لتحقيق العدالة والقضاء على المظالم، لا مصدرا للشكوى وتعطيل مصالح المواطنين على اختلاف فئاتهم «وأن أعظم ما يمكن أن تؤديه المؤسسة التشريعية للوطن فى هذه المرحلة، أن تكون مرصدا يقظا يتلقى إشارات التنبيه المبكر عن تفاعل القوانين فى حياة المجتمع، وأن تمارس صياغة القانون من منظور شامل، يراعى اعتبارات الداخل ومتغيرات الخارج فى آن واحد».**

وفى بيانه لعام ١٩٩٨، أشار إلى أنه يتطلع إلى استمرار الدور النشط للمجلس فى مجال العمل التشريعى لمواصلة المهمة الضخمة التى اضطلع بها مجلسكم الموقر وهو يقنن عملية التحول التاريخى العظيم، التى تطلبتها مرحلة جديدة من العمل الوطنى، اقتضت فك الأغلال التى قيدت اقتصادنا الوطنى، وإصلاح الخلل الهيكلى الذى أصابه بالركود، وإطلاق مبادرات الأفراد كى تساهم فى تنمية

وطنها، واستعادة ثقة المصريين وغيرهم فى قدرة الاقتصاد المصرى على تحويل مصر إلى نقطة جذب للاستثمارات العربية والأجنبية، تستثمر موقع مصر الحيوى فى ملتقى القارات، ودورها الإقليمى العام فى منطقة ترتبط بها مصالح العالم أجمع.

وأنه «**سوف يكون على مجلسكم الموقر بإذن الله تعالى أن يواصل إنجازه الضخم لإصدار عدد من التشريعات التى تكمل منظومة البنية القانونية للإصلاح الاقتصادى، مثل القانون التجارى، لأن كثيرا من أحكام القانون الراهن - الذى صدر منذ أكثر من مائة عام - لم تعد توائم مقتضيات عصرنا الجديد، وسوف يكون بين أولوياتكم المهمة مواصلة النظر فى التشريعات المتعلقة بإجراءات التقاضى، بهدف استحداث مزيد من التيسيرات، التى تختصر الإجراءات وتختزل زمن التقاضى، لأن العدالة البطيئة ظلم بين ولا جناح عليكم أن يأخذ المجلس وقته فى دراسة مستفيضة لمشروعات هذه القوانين ضمانا لصحتها الدستورية، وضمانا لقدرتها على مواجهة مشكلات الواقع - بتعقيداته الشديدة - من خلال حلول شاملة تغلق كل الثغرات**».

ومن ناحية أخرى وفى إطار اهتمام السيد الرئيس بتطوير البنية التشريعية، تكررت دعوة سيادته إلى استحداث وتعديل بعض النصوص القانونية التى تواجه قضايا وظروفا معينة استجدت على المجتمع المصرى، ومن ذلك ما أكد عليه فى بيانه عام ١٩٩٢، وفى إطار حديث سيادته عن الزلزال الذى أصاب مصر فى هذا العام، تطرق إلى مناقشة قضية مواصفات البناء الصحيح، وأشار إلى أنها تطرح نفسها بقوة بالغة، وأنه «يدعو مجلسكم الموقر إلى مناقشة هذه القضية والتعاون مع الحكومة وأصحاب الخبرة فى وضع تشريع حازم محكم يشدد على مواصفات البناء الصحيح ويمنع المخالفات

قبل وقوعها ويشدد العقوبات على المخالفين ويدخل المسئولين عن مراقبة التنفيذ شركاء أساسيين فى الجريمة».

وعن دور المؤسسة التشريعية فى النهوض بالتعليم أكد سيادته فى بيانه عام ١٩٩٢ «**أن مجلسى الشعب والشورى، سيكون متاحا لهما، بل ومطلوبا منهما، القيام بدور فعال ومستمر فى شتى مجالات التعليم، سواء بإصدار التشريعات اللازمة، أو بمراقبة تنفيذ الخطة الشاملة لإصلاح التعليم أولا بأول، وإصدار ما ترون من توصيات بشأنها**».

وطالب سيادته فى بيانه عام ١٩٩٣ - فى إطار تشجيع الاستثمار - بإصدار تشريع يسمح للمستثمر المصرى الذى يعتزم إقامة مشروع لا يتجاوز رأسماله خمسة ملايين جنيه، بالشروع فى تنفيذه وأن يكون عليه فقط إخطار الهيئة العامة للاستثمار، ولكن بشرط أن يقام المشروع فى المجتمعات الجديدة والمناطق الصناعية والجهات النائية، وليس الأرض الزراعية.

كما دعا سيادته الحكومة ومجلس الشعب فى بيان عام ١٩٩٤ إلى «الإسراع بإصدار التعديلات اللازمة على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بمكافحة الغش التجارى، بحيث تكون العقوبات رادعة لكل من تسول له نفسه العبث بصحة الشعب وسلامته أسوة بما هو متبع فى جميع دول العالم المتحضر».

كما أشار سيادته فى بيانه عام ١٩٩٦ أنه «**يأمل أن يشهد الفصل التشريعى القادم تحركا نشطا فى تعديل بعض التشريعات القائمة، وذلك بهدف تبسيط إجراءات التقاضى، والقضاء على الأسباب التى تؤدى إلى تأخر الفصل فى الدعاوى، أو تثقل كاهل رجال القضاء سدنة العدالة**».

بيد أنه لم يفت السيد الرئيس أن ينبه إلى أن إصدار التشريعات ليس

هو السبيل الوحيد لمواجهة كافة المشكلات، وفى هذا قال سيادته فى بيانه عام ١٩٨٤ «إنه من مهام المجلس الموقر استيعاب حقيقة أن حل المشاكل القائمة فى مصر لا يكمن فى إصدار مزيد من التشريعات لمواجهة ظروف عارضة أو مواقف تدخل فى عداد الأمور التفصيلية. بل لابد من إلقاء نظرة شاملة على الوضع الذى نتقدم لعلاجه ومراجعة التشريعات القائمة بالفعل. وأن العبرة ليست بالتضخم التشريعي ولا بالإسراع فى سن التشريعات الجديدة، وإنما بصلابة هذه التشريعات لمواكبة التطور الاجتماعى والاقتصادى. وإفساح المجال أمام التغيير والتطوير».

كما حرص سيادته على أن يعلن فى بيانه لعام ١٩٩٨ اعتزازه ومساندته للفلسفة التشريعية التى تصدر عنها تشريعات المجلس، حفاظا على توازن المصالح بين فئات المجتمع، وعلى توازن الحقوق مع الواجبات، وتعميقا لقيم العمل والواجب، وتشجيعا لمبادرات الأفراد، وإدراكا واعيا لأهمية البعد الاجتماعى للحفاظ على وحدة الوطن وسلامه الداخلى.

وأشار إلى أن «التشريع لا ينهض من فراغ، ولكنه يعبر عن مصالح أساسية تضمن استقرار المجتمع، وتحقق المساواة بين حقوق أفراده أمام القانون، لا فارق بين كبير وصغير، وترسخ التطوير المستمر لركائز التقدم، المتمثلة فى الصحة، والتربية والتعليم والبحث العلمى، والثقافة والقدرة الذاتية على حماية أمن الوطن وصون استقراره وأمانه».

ولعله مما يستحق التوقف عنده التأكيدات المتوالية للسيد رئيس الجمهورية على أن نجاح المؤسسة التشريعية فى الاضطلاع

بصلاحيتها التشريعية هو رهن بمدى تفاعلها مع نبض الجماهير وتعبيرها عن مطالبها وآمالها. فقد أشار سيادته فى بيانه لعام ١٩٨٢ أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى إلى أنه فى ضوء هذا الفهم الواضح لرسالة التشريع، يجب أن يتم تقييم ما حققناه فى الدورة التى انقضت، وما بقى علينا أن ننجزه، وفاء لحق الوطن علينا، وأداء للأمانة التى وضعتها الجماهير فى أعناقنا، وربما كان من المناسب أن نتفق معا وبروح الأسرة الواحدة على الأهداف الأساسية التى نسعى إلى تحقيقها ونقيم عليها أولوياتنا فى الدورة القادمة ،ثم أفاض سيادته فى عرض تلك الأولويات التى كان من أهمها :

الالتحام بالجماهير وتبنى مواقفها وقضاياها، «**وإذا كان هذا التزاما على كل من يتصدى لمسئولية العمل العام، فإنه يتوفر بدرجة أكبر لمن يختارهم الشعب لتمثيله فى المجالس النيابية والدفاع عن حقوقه ومصالحه، ولذلك فإن أى عمل يتم بمعزل عن الشعور الجماهيرى العام لا يمكن أن يكتب له النجاح**».

واستكمالا لهذا الاتجاه، ذكر سيادته فى بيانه أن السلطة التشريعية تتحمل مسئولية كبرى فى الإسهام فى التطوير إلى الأفضل، وأن ذلك يقتضى بالضرورة من السلطة التشريعية إلماما كاملا ومتجددا باحتياجات الجماهير والاستماع إلى نبضها والاستجابة لآمالها، وتلك هى مسئولية ممثلى الشعب من أعضاء المجلسين من خلال ارتباطهم بجماهير الشعب وحرصهم على القيام برسالتهم على نحو يتفق مع الثقة التى حصلوا عليها، والتكليف الذى قبلوه من الناخبين، وبذلك يكونون هم الضمير الحى للأمة ولسان الشعب المعبر عن آماله وأمانيه وآلامه.

تم بحمد الله

(ملحق الكتاب)

الخطاب الافتتاحى للرئيس مبارك

فى الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية

الأخوة المواطنون..

أتحدث إليكم في يوم مشهود.. في مستهل أول حملة لانتخابات رئاسية مباشرة في تاريخ مصر.

يوم كنت أتطلع إليه منذ فترة طويلة.. يوم نشهد فيه اكتمال مرحلة هامة من بناء ديمقراطيتنا.

لحظة فارقة في مسيرة مضينا فيها بخطي ثابتة وصولا إلي هذه المرحلة.

إنها لحظة فارقة يختار فيها الشعب من يقود دفة الوطن في مرحلة دقيقة من مسيرته.. وثقتي أن هذه الانتخابات سوف تكون حرة ونزيهة وشفافة.

يخطيء من يزعم أننا نبدأ من فراغ.. ويخطيء من يظن أن هذه الانتخابات هي نهاية طريقنا نحو الديمقراطية.. إنها خطوة واسعة تعبر بنا نحو المستقبل.. لكنها لن تكون نهاية المطاف.

الأخوة المواطنون..

أتحدث إليكم اليوم مستعينا بالله متوكلا عليه.

أتوجه لكل فرد منكم بحديث من القلب.. ليس حديث الغرباء.. فنحن رفقاء طريق واحد.. أعرفكم وتعرفونني. جمعتنا مسيرة السنوات الماضية بتحدياتها وإنجازاتها.. وتجمعنا طموحات مرحلة دقيقة مقبلة.. أسعي لتأييدكم كي نشارك معا في تحقيقها.

إن قرار الترشيح لنيل هذا الشرف لم يكن قرارا سهلا.. فأنا أعرف جيدا أعباء القيادة. ولكنني أعرف أيضا ما تفرضه من مسئولية عقدت العزم علي تحملها.

نعم هو حديث من القلب بكل الصدق والصراحة.. سوف أواصله معكم خلال الأسابيع الثلاثة للحملة الانتخابية. لن يكون حديثي إليكم مجرد كلام أو وعود.. فليس ذلك من طباعي. وإنما هو حديث المصارحة والاجتهاد في خدمة الوطن وأبنائه. همومنا ومشكلاتنا وطموحاتنا المشتركة.. ما حققناه وما علينا أن نحققه.. أين كنا وكيف أصبحنا.. ما هو طريقنا خلال المرحلة المقبلة.. وما هي معالم المستقبل الذي نحلم به ونسعي لتحقيقه.

سوف أعمل جاهدا لكسب ثقة وتأييد كل واحد منكم.. أبناء شعبنا في كفور مصر ونجوعها.. في قراها ومدنها.. كي نكون معا في قلب المرحلة المقبلة من مسيرتنا.

إن الانتخابات الرئاسية الشهر المقبل. والانتخابات التشريعية اللاحقة.. إنما تضعنا علي أعتاب مرحلة جديدة.. مرحلة حاسمة تطرح أمام الشعب خيارات عديدة.. خيارات لا تنحصر فيمن يختاره أبناء الوطن لقيادة مسيرتهم.. أو من يمثلهم بمجلس الشعب.. وإنما هي خيارات ستحدد مستقبل هذا الوطن.

هل نتقدم إلي الأمام لنبني علي ما حققناه.. أم نتردد ونقف مكاننا.. هل نقتحم المستقبل الذي ينتظرنا.. أم نسلك طرقا تتقهقر بنا إلي الوراء.. إن هذه الخيارات التي باتت مطروحة أمام كل فرد منكم.. هي المغزي الحقيقي لتعديل المادة ٧٦ من الدستور وللقوانين السياسية المكملة.

إن المرحلة الانتقالية المقبلة تضعنا أمام مفترق طرق.. فسوف تحدد نتائج الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة أي طريق نسلك.. أصواتكم هي التي تحدد معالم الغد الذي نصنعه لأبنائنا وأحفادنا.. تحدد الطريق الذي نسلكه.. والقيادة التي تثقون في مصداقيتها وقدرتها علي العبور بنا إلي المستقبل.

الأخوة والأخوات..

لقد تحملت شرف المسئولية بصدق وأمانة.. أمام الله والوطن وأمامكم.. واجهنا معا تحديات صعبة.. عملنا سويا علي تحقيق نجاحات يشهد لها التاريخ.. نجاحات أحدثت تحولا جوهريا في واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

كنتم سندي في مسيرة السنوات الماضية.. وسوف نمضي لنحقق معا هذا المستقبل خلال المرحلة المقبلة.. إن اخترتم استمراري في قيادة مسيرتنا. مسيرة سنوات تستدعي أن نتوقف لنتذكر سويا ما أنجزناه.. نتذكر أين كنا.. وكيف أصبحنا.. إنني عندما أستذكر ما حققناه معا.. أحمد الله.. واستشعر الرضا وراحة النفس والضمير.

- معا استكملنا تحرير كل شبر من أرضنا.
- عادت مصر لتتبوأ مكانتها في الصف العربي.
- رفضنا الضغوط التي حاولت النيل من سيادتنا.
- معا خضنا معركة مع الإرهاب.. ولا نزال.
- أقمنا علاقات متميزة مع محيطنا الإقليمي والدولي مكنتنا من إسقاط نصف مديونيتنا الخارجية.
- حافظنا علي السلام بعيدا عن مغامرات تقامر بأبناء مصر ومستقبل الوطن.
- معا نجحنا في إقامة بنية أساسية جديدة ومتطورة.
- شبكات حديثة للطرق والمواصلات والاتصالات.
- شيدنا ٢٢ تجمعا عمرانيا جديدا.
- وفرنا أكثر من ٩ ملايين فرصة عمل لشبابنا.
- تضاعف إنتاجنا من الكهرباء لنحو سبع مرات.

- تضاعفت السياحة الوافدة بنحو ثمانية أضعاف.
- زدنا الرقعة الزراعية بأكثر من مليوني فدان.
- لدينا الآن ٢٠ مليون طالب في التعليم الجامعي وقبل الجامعي.
- ٣٥ ألف مدرسة وأكثر من ٥٠٠ من الكليات والمعاهد.
- امتدت شبكة التأمين الصحي لتغطي أكثر من ٥,٣٦ مليون مواطن. وشبكة التأمينات الاجتماعية لتغطي أكثر من ١٨ مليون مواطن. فضلا عن ٩ ملايين أسرة يغطيها نظام المعاشات والضمان الاجتماعي.
- خفضنا الضرائب العامة الي النصف.
- تمسكنا بحماية محدودي الدخل .. فحافظنا علي الدعم السلعي ودعم المواد البترولية والكهرباء.
- عملنا علي تعظيم حقوق المرأة المصرية.
- انشأنا محاكم الاسرة..
- حققنا المساواة بين الأب والأم في منح الجنسية لأبنائها.
- توسعنا في المناصب القضائية للمرأة. بما في ذلك تعيين أول قاضية بالمحكمة الدستورية.
- نجحنا في تحقيق كل ذلك وغيره.. مع زيادة سكانية بلغت ما يقرب من ٣٠ مليوناً خلال العقدين الماضيين.
- أرسينا الدعائم اللازمة لتعزيز مسيرتنا الديمقراطية.
- أطر مؤسسية وقانونية تراقب احترام الدستور من خلال المحكمة الدستورية العليا.. تكفل إستقلال القضاء وسيادة القانون.. تعزز التعددية الحزبية والمشاركة السياسية.. تحمي الحقوق والحريات المدنية.. تعلي حقوق

الإنسان.. وتفسح الطريق أمام صحافة حرة تتمتع بحرية التعبير عن كافة التيارات السياسية.

لايعني ذلك أن طموحاتنا قد تحققت.. أو أن مشكلاتنا قد انتهت.. بل علي العكس.. فالمرحلة المقبلة تمثل خطوة هامة لمواصلة مسيرتنا.. طموحات لايزال علينا أن نحققها.. مشكلات نسعي للتغلب عليها.. وتحديات نعمل يدا بيد علي مواجهتها.. نبني علي ماحققناه.. ونستكمله.

- شباب يتطلع لفرص العمل.
- دخول محدودة تشكو من الغلاء.
- فقراء يحتاجون لمن يأخذ بيدهم.
- مرضي ترهقهم تكاليف العلاج والدواء.
- لايزال أمامنا المزيد من المدارس والجامعات والمستشفيات لنبنيها.. المزيد من تطوير جودة التعليم وخدمات الرعاية الصحية والتأمين الصحي.
- المزيد من شبكات الطرق والمياه والصرف الصحي.
- المزيد من الارتقاء بالخدمات اليومية للمواطن.
- لايزال أمامنا الكثير من الأراضي لنستصلحها. والمصانع لنقيمها. والمساكن لنشيدها.
- لايزال أمامنا المزيد من إصلاحات دستورية وتشريعية تستكمل بنياننا الديمقراطي.
- المزيد من إصلاح إقتصادي وإجتماعي يصل بنا للمجتمع العصري الذي نحلم به.

لايزال أمامنا كل ذلك وغيره.. في مرحلة تحمل لنا العديد من التحديات.. وتطرح أمامنا الكثير من الفرص.. وتقتضي المصارحة أن أقول لكم بكل الصدق والأمانة.. ان استكمال ما بدأناه معا سوف يتطلب عملا جادا واجتهادا متواصلا.. يتطلب قيادة واثقة تكون درعا قويا يحمي خطانا في هذه المرحلة الحاسمة والدقيقة من مسيرتنا.. قيادة تحافظ علي ماحققناه من مكتسبات.. وتفتح الطريق لمكتسبات جديدة.. تصون وحدتنا الوطنية.. وتقي أبناء الوطن شرور الارهاب والتطرف.. قيادة تتعامل مع قضايا وأزمات منطقتنا وماتطرحه من تحديات.. وتتعامل في ذات الوقت مع عالم متغير يموج بتحديات ومخاطر غير مسبوقة.

الأخوة والأخوات..

ان المرحلة المقبلة تتطلب ماهو اكثر من الكلام والوعود.. لا يكفي ان نتحدث عن الديمقراطية والحريات لكي تتحقق.. الكلام لايتيح فرصة عمل.. لايبني مصنعا أو مدرسة أو مستشفي.. الوعود لاتحل مشكلة الإسكان او المواصلات أو الدروس الخصوصية.. لاتجد علاجا سحريا لمشاكل الاجور والاسعار وأرباب المعاشات وسكان العشوائيات.. الكلام والوعود لايهزم الارهاب.. لايحقق الاستقرار.. لا يضمن الحفاظ علي أمن مصر القومي والمصالح العليا للوطن.

إن نتائج الانتخابات المقبلة لن يحددها الكلام أو الوعود.. سوف يحسم أبناء الشعب خياراتهم وفق رؤية يقتنعون بها.. تتعامل مع مشاكلهم وتتجاوب مع طموحاتهم المشروعة. رؤية تعي حجم هذه المشاكل وتطرح برامج مدروسة وحلولا واقعية للتغلب عليها.. برامج واضحة المعالم تحدد التمويل اللازم لها والاطار الزمني للانتهاء منها.

من السهل الحديث عن المشاكل وتوجيه الانتقادات.. الصعب هو طرح السياسات والبرامج لحلها.. والاصعب هو توافر الارادة والقدرة علي التنفيذ.

واليوم إذ أتحدث إليكم في مستهل حملتي الانتخابية.. فإنني أطرح أمامكم برنامجي.. برنامج أتعهد بتحقيقه إن حزت ثقة الشعب وتأييده. برنامج يقتحم مشكلاتنا بجرأة وبحلول خلاقة. برنامج يقوم علي الالتزام بالتنفيذ وليس الكلام أو الوعود.. برنامج واضح المعالم.. محسوب التكاليف والأطر الزمنية المحددة لتنفيذه.. برنامج يمثل أحلاما مشتركة لي ولكم.. ويحقق ركنا من أركان رؤيتي لمستقبل مصر وأبنائها.

عهدي أمامكم يبدأ بخطوات محددة وطموحة لمواصلة مسيرة الاصلاح السياسي.. نبني علي تعديل المادة ٧٦ من الدستور بمزيد من الاصلاحات الدستورية. نستكمل بها بناء النظام الديمقراطي الذي نحلم به. اصلاحات دستورية ترسخ حريات المواطن.. تدعم حياتنا الحزبية.. تطور من الإطار المؤسسي لاتخاذ القرار وصنع السياسات العامة.. تضع الضوابط علي ممارسة السلطة التنفيذية لصلاحياتها.

إصلاحات تضمن تعزيز دور البرلمان في مراقبة ومساءلة الحكومة.

تضمن حدا أدني لمقاعد المرأة بالبرلمان.

تضمن تبني النظام الانتخابي الأمثل الذي يكفل زيادة فرص تمثيل الأحزاب بالبرلمان.

تضمن تعزيز الصلاحيات التنفيذية والرقابية للمحليات وعدم اللامركزية في أدائها.

تضمن تعزيز استقلال القضاء. وتبني التعديلات التشريعية لقانون السلطة القضائية.

تضمن إلغاء نظام المدعي العام الاشتراكي. وما يستتبعه ذلك من إلغاء محكمة القيم بعد أن تجاوزت المرحلة الحالية هذه النظم.

تضمن تبني قانون جديد للإرهاب كبديل تشريعي لمكافحة هذا التهديد دون الحاجة للعمل بقانون الطوارئ.

إصلاحات دستورية نستكملها بتحديث تشريعاتنا الحاكمة.. بما يعزز من فاعلية مسار العدالة وتطبيق القانون.. ويدعم الحريات العامة من خلال إجراءات محددة منها مراجعة قواعد وإجراءات الحبس الاحتياطي.

إصلاحات نستكملها بخطوات تعزز من حرية الرأي والتعبير.. توسع من مشاركة المجتمع في وسائل الإعلام المرئي والمسموع.. وتضع التشريعات التي تكفل الافصاح عن المعلومات وتداولها.. خطوات تطور الآليات والمؤسسات اللازمة لتنظيم نشاط الإعلام.. خطوات تطور من أداء المؤسسات الصحفية القومية.

اتعهد أمامكم بالتصدي بكل العزم والتصميم لمشكلة البطالة. سوف نحقق ذلك بعون الله وتضافر جهودنا. آباء وأمهات ينتابهم القلق علي مستقبل أولادهم.. أسر كثيرة تتطلع الي الاطمئنان الذي توفره فرصة العمل.. شباب يريد أن يؤمن لنفسه فرص العيش الكريم..

مشكلة لاتزال تؤرق مجتمعنا رغم الجهود الكبيرة التي بذلت للتعامل معها.. إنه وضع لن نستسلم له. بل سنواجهه بحسم وبحلول جديدة تحقق نتائج محددة.. برنامجنا يستهدف خلق ما يزيد عن ٤ ملايين فرصة عمل خلال السنوات الست القادمة.. ولا نبدأ في ذلك من فراغ.. بل ننطلق من خطوات جادة نحو الاصلاح الاقتصادي تمكننا اليوم من المضي في أكبر برنامج للاستثمار تشهده مصر في مختلف القطاعات.. الصناعة. التجارة. الزراعة. السياحة.

برنامجنا يبدأ بتشجيع المشروع الصغير.. كثير من شبابنا يطمح في بدء مشروع يزيد به دخله.. تنقصهم المعرفة والتمويل والقدرة علي تسويق إنتاجهم.

سنعمل علي زيادة التمويل المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.. وسنعمل علي توفير التدريب اللازم للقائمين عليها.

سوف نستهدف توسيع قاعدتنا الصناعية. بفكر جديد يجعل هذا القطاع جاذبا للاستثمار. حتي يستوعب أكبر عدد من الوافدين الجدد لسوق العمل.. برنامج طموح يهدف الي تمكين القطاع الخاص من بناء ١٠٠٠ مصنع خلال السنوات الست القادمة لتوفير ٢٥٠ ألف فرصة عمل لشبابنا سنويا.

نستهدف استصلاح مليون فدان جديد في الظهير الصحراوي.. تتيح حيازات جديدة للأسر المصرية.. تولد ٧٠ ألف فرصة عمل سنويا في هذا القطاع والقطاعات والخدمات المعاونة.

ولا يكتمل برنامجنا بدون العمل علي تطوير قطاع السياحة.. هذا القطاع الواعد الذي جعل من مصر مقصدا رئيسيا للسياحة العالمية. هدفنا هو زيادة عدد الغرف السياحية خلال السنوات الست القادمة. بما يوفر ٢٠٠ الف فرصة عمل سنويا.

أتعهد بحياة أفضل للمواطن. والتعامل مع المشاكل اليومية التي يواجهها.. هموم كثيرة يقابلها أبناؤنا في حياتهم.. همومهم في الحصول علي علاج عند المرض.. حرصهم علي ايجاد مكان لأولادهم في المدارس.. أمنياتهم ان يتلقوا تعليما بجودة تمكنهم من الحصول علي فرصة عمل.. هموم شبابنا في الحصول علي مسكن ملائم.. هموم المواطنين في العشوائيات.

هموم كثيرة أستشعرها وألتزم أمامكم بالتصدي لها بحلول مدروسة متطورة.

حلول تمد مظلة التأمين الصحي لكل مواطن في مصر.. وتتيح له اختيار ما يناسبه من مستشفيات ووحدات صحية متطورة للعلاج.

حلول لبناء ٣٥٠٠ مدرسة جديدة خلال السنوات الست القادمة.

حلول تمكن من بناء ٨٠ ألف مسكن جديد سنويا بدعم من الدولة يجعل الأقساط المطلوبة في متناول يد شبابنا وعائلاتهم.

سنعيد تخطيط القرية المصرية بأحوزة عمرانية جديدة.. تمكن أهل الريف من بناء مساكن جديدة. في نفس الوقت الذي نحافظ فيه علي أرضنا الزراعية من خلال التخطيط المنظم.

سوف نعمل علي تقنين العشوائيات من خلال تسجيل ملكيتها. بحيث تصبح جزءا متكاملا من العمران المصري.. تصلها خدمات المياه. والصرف الصحي. والكهرباء. والمدارس.

سوف نواجه المشكلات التي ترهق سكان المحافظات في الانتقال.. وترهق طلبة الجامعات والمدارس المقيمين في القري للوصول الي مكان تعليمهم. مشكلات نعالجها بخطة طموحة لتحديث شبكات الطرق بالوجهين القبلي والبحري.. بتراخيص لشركات جديدة تيسر من مشقة الانتقال.. وباستكمال الخط الثالث من مترو الأنفاق لتخفيف ضغط المرور في عاصمتنا.

أتعهد أمامكم بمساعدة أصحاب الدخول الصغيرة. بما يضمن لهم ولأسرهم مقومات العيش الكريم. تعهد أتوجه به للمواطن البسيط الذي يكافح لتأمين رزقه.. للموظف الصغير.. للأم التي تعول أسرتها.. لأصحاب المعاشات وكبار السن.. لطبقة محدودي الدخل.

برنامجنا يستهدف زيادة بنسبة ١٠٠٪ في أجور الدرجات الوظيفية الصغري بالدولة خلال السنوات الست القادمة. و٧٥٪ للدرجات الأخري.

سنعمل علي إعداد تشريع يقنن أوضاع العاملين بالقطاع غير المنظم. يضمن لهم عقد عمل. وتأميناً صحياً. وتأميناً اجتماعياً.

سنعمل علي تطوير نظام المعاشات علي نحو يوفر لأصحابها دخلاً أكبر. ومضاعفة عدد الأسر المستفيدة من برامج الضمان الاجتماعي وزيادة مخصصاتها.

برنامجنا يسعي لتحقيق زيادة في الأجر الأساسي للمعلمين. ووضع كادر خاص لهم بما يتناسب مع متطلبات الارتقاء بمستوي العملية التعليمية.

وإلي أبناء الطبقة المتوسطة. أتعهد بأن نعمل علي تحقيق طموحاتهم المشروعة لحياة تليق بتطلعاتهم.. هذه الطبقة التي تمثل أحد الأعمدة الصلبة لمجتمعنا.. يخرج من صفوفها الأستاذ الذي يعلم أولادنا.. الطبيب الذي يعالجنا.. والمهندس الذي يطور حياتنا.

نستهدف زيادة الدخل الحقيقي لهم. وتوسيع الخيارات المتاحة أمامهم.

سنعمل علي تلبية طموحات أسر عديدة في امتلاك مسكن لائق بأسعار معقولة.

سنعمل علي التوسع في إنشاء المدارس والجامعات الخاصة. بما يرتقي إلي مستوي توقعاتنا. ويخفف العبء علي جامعاتنا ومدارسنا الحكومية.

تعهد أتوجه به إلي الأم العاملة التي تريد أن تذهب إلي مكان عملها كل صباح مطمئنة أن أطفالها يتلقون الرعاية المناسبة.. هدفي أن يكون لكل طفل من ٤ إلي ٦ سنوات مكان في رياض الأطفال.

نستهدف أن يكون التعليم عملية مستمرة. توفر الفرصة لمن يرغب في أن يستزيد خبرة ومهارة في أي مرحلة من عمره.

الأخوة والأخوات..

إنني إذ أطرح هذه الرؤية في بداية الحملة الانتخابية.. أتعهد أمامكم بأن تظل مصر قوية وآمنة.. فمصر القوية والآمنة هي الضمان لتحقيق طموحات المستقبل ومواجهة ما يحمله من تحديات.. مصر القوية الآمنة بالسلام والاستقرار.. بقواتها المسلحة.. باستقلال قرارها وإرادتها الوطنية.. بوحدة مسلميها وأقباطها.. بتضامن شعبها في مواجهة الإرهاب ومخاطره.. بدورها المحوري عربياً. وعلاقاتها المتميزة دولياً.

وعلينا أن نتذكر دائماً.. أن ما تنعم به مصر من قوة وأمان لم يكن وليد اللحظة أو الصدفة.. وإنما تحقق بالعديد من التضحيات قدمها شعب عظيم وشهداء ابرار.. تحقق بقراءة حكيمة لواقعنا الإقليمي حمت مصالح هذا الوطن من تقلبات وأزمات كادت أن تطول ما حققناه من استقرار.. تحقق بشبكة من العلاقات المتميزة أقمناها علي مدار السنوات الماضية مع العالم الخارجي لخدمة أهدافنا التنموية.. تحقق بقرارات صعبة وجهت سفينة الوطن وسط أمواج عاتية. وبعيداً عن عواصف كادت أن تجرنا إلي مستقبل مجهول.

كل ذلك وغيره ننطلق منه برؤية تحافظ علي مصر.. قوية وآمنة.. مصر القوية التي تلتزم بمسئولياتها العربية.. تلقي بثقلها لتأمين حقوق الشعب الفلسطيني وصولاً إلي قيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس.. مصر القوية التي تتضامن مع العراق حتي يتجاوز محنته ليعود عضواً أصيلاً في النظام العربي.. مصر القوية التي تتحرك لتأمين مصالحنا في محيطنا الأفريقي.. مصر القوية التي تنفتح علي العالم الخارجي بثقة في النفس وفي قدرتها علي مواجهة تحديات العولمة والمنافسة الدولية.. مصر القوية التي تتحرك شرقاً وغرباً. وشمالاً وجنوباً. دفاعاً عن مصالح شعبها.

الأخوة المواطنون..

هذه هي تعهداتي.. تعهدات أثق أنها سوف تعبر بنا إلي مستقبل جديد لنا ولأجيالنا القادمة.إنها رحلة عبور تنقلنا إلي غد أفضل نتطلع إليه ونحلم به.. ولكنها رحلة سوف تعترضها أخطار كثيرة تستهدف النيل من أمن هذا الوطن واستقراره.. نري جميعاً كيف انقلبت الموازين الإقليمية من حولنا.. نري كيف تبدلت الأوضاع الدولية علي نحو فرض علينا أن نجاري عالماً سريع التغير.. نري كيف تتشابك أوضاع الداخل مع تحولات الخارج. بما يتطلب منا حسابات دقيقة في قراراتنا ونحن ننفتح علي عالمنا الخارجي.. إنها مرحلة دقيقة لا يكفي التعامل معها بالوعود أو الكلمات أو الشعارات الزائفة التي تقامر بمقدرات هذا الشعب.

إنها مرحلة تتطلب أكثر من أي وقت مضي قيادة قوية.. قادرة.. تحمي رحلة العبور من عثرات الطريق حتي تصل بنا إلي بر الأمان.. قيادة لا تتهاون في التصدي للأخطار التي تواجه هذا البلد.. قيادة لا تهتز أمام التحديات مهما اشتدت. ولا ترضخ للضغوط مهما بلغت.. قيادة تحقق التوازن الدقيق بين الحزم في صيانة أمن الوطن. واقتناص الفرص لتعظيم مصالحه.

هذا هو العهد الذي أقطعه أمام الله وأمامكم.. أقف أمامكم. أبناء هذا الشعب العظيم. طالباً الثقة وشرف القيادة لكي أستكمل مهمتي.

أمد يدي إليكم مجدداً العهد لله وللوطن ولكم.. لا أسعي لأصواتكم في الانتخابات المقبلة فحسب.. وإنما لدعمكم وعونكم ومساندتكم.. في مرحلة جديدة دقيقة وحاسمة من تاريخ بلادنا.

مرحلة تقتضي أن نمضي معاً يداً بيد لنواصل بناء وطن منحنا الكثير.. وحان الوقت أن نستكمل العطاء من أجله.

نريدها مصر قوية وقائدة..

نريدها مصر أبية وشامخة..

نريدها مصر قادرة ومزدهرة..

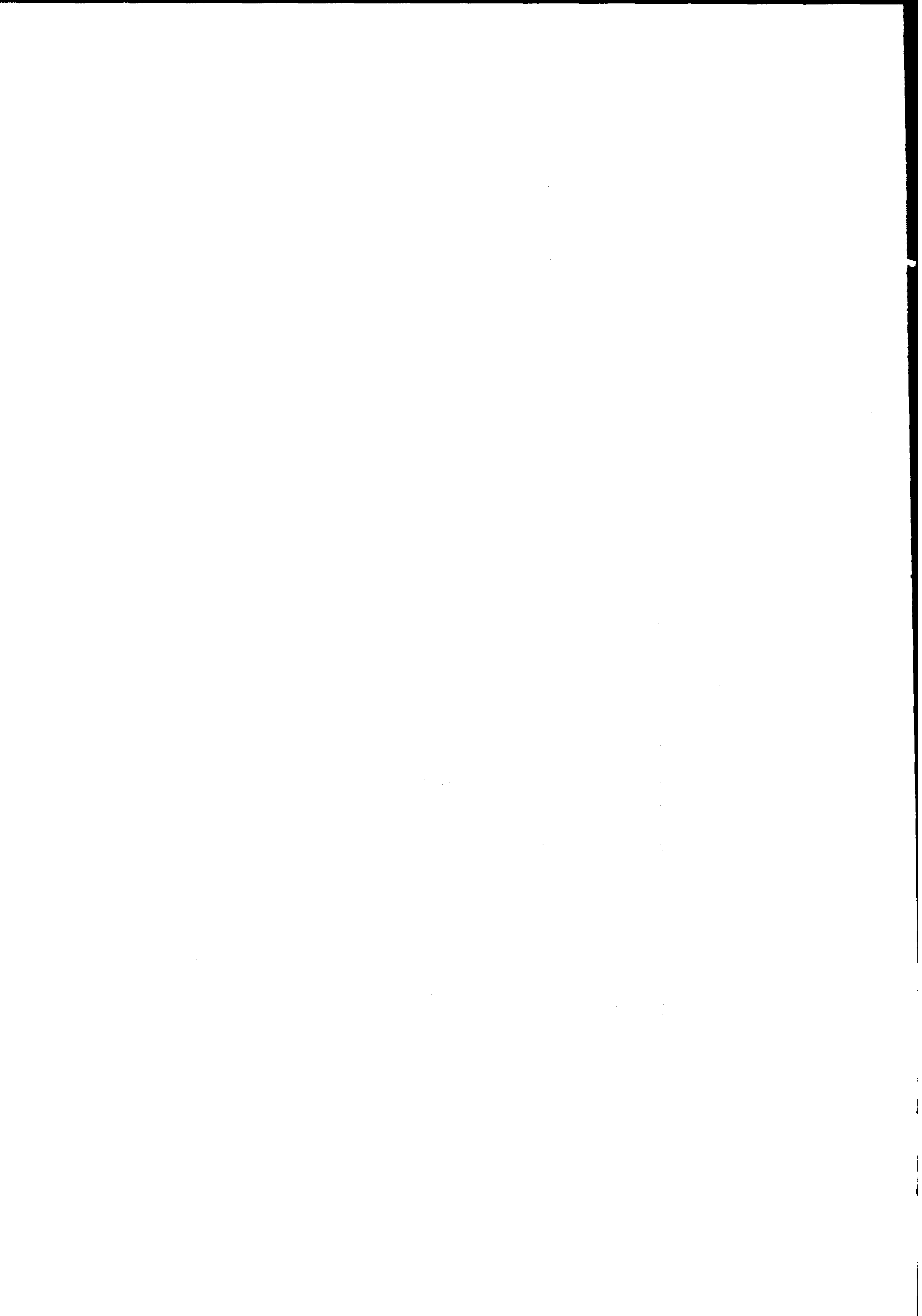
هذه رسالتي.. وهذه مهمتي.. بل واجبي.. الذي عاهدت الله وأعاهدكم عليه..

أعاننا الله بتوفيقه وأمدنا بنصره..

إنه هو نعم المولي ونعم النصير..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفهرس




الطوبجى
مطابع
ت : ٧٩٦٢٣٦٤ ٠١٠١١١٨٨٨٤ ٠١٢٢١١٧٣٠٦